إقرار لجنة مناقشـــــــة رسالة ماجستير

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (المؤسسة الدينية وجرائم المخدرات دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة) التي أعدّها الطالب (عباس حمزة نزال) ،وقد ناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ، وهي جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً) للحصول على شهادة الماجستير في (علم الاجتماع)

الإمضاء :

الإسم : ١. د. فتيحة كريم زرع

التاريخ : ٨ / ٥ / ٢٠١٧

رئيس اللجنة

الإمضاء :

الإسم : ٢. د. ذكرى عبد المنعم ابراهيم

التاريخ : ٨/٥/٢٠١٧

عضو اللجنة

الإمضاء :

الإسم :

التاريخ :

د. علاء جواد كاظم
رئيس قسم علم الاجتماع
٤/٥/٢٠١٧

عضو اللجنة

الإمضاء :

الإسم : ٣. د. صباح كاظم حامد

التاريخ : ٤/٥/٢٠١٧

عضواً ومشرفاً

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. ياسر علي عبد الخالدي

عميد كلية الآداب

/ / ٢٠١

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع / الدراسات العليا

المؤسسة الدينية وجرائم الفساد
دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة

رسالة تقدم بها

عباس حمزة نزال

الى مجلس كلية الآداب – جامعة القادسية – وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

بأشراف الاستاذ الدكتور

صلاح كاظم جابر

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة **المؤسسة الدينية وجرائم الفساد** ...**دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة**) للطالب (**عباس حمزة نزال**)، جرت تحت إشرافي في قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، وأوصي بمناقشتها.

التوقيع:

أ. د. صلاح كاظم جابر الصالحي

التاريخ: / / ٢٠١٧

إقرار رئيس قسم علم الاجتماع

بناءاً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

أ.م. د. علاء جواد كاظم

رئيس قسم علم الاجتماع

التاريخ: / /٢٠١٧

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة بـ (**المؤسسة الدينية وجرائم الفساد** ...**دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة**) للطالب (**عباس حمزة نزال**)، جرى تقويمها لغوياً بإشرافي، فوجدت بعد تصويبها أنّها سليمة وتصلح للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / **٢٠١٧**

إقرار المقوم العلمي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (**المؤسسة الدينية وجرائم الفساد** ...**دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة**) للطالب (**عباس حمزة نزال**)، في قسم علم الاجتماع قد تم تقويمها علمياً وقد أصبحت سليمة من الناحية العلمية.

التوقيع:

الاسم:

التأريخ: / / ٢٠١٧

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعّنا على الرسالة الموسومة (**المؤسسة الدينية وجرائم الفساد** ...**دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة**) للطالب (**عباس حمزة نزال**)، وقد ناقشنا في محتواها وكل ماله علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير آداب في علم الاجتماع ، وبتقدير ( ).

رئيساً **عضو**

أ. د **أ.م. د**

عضو **عضواً ومشرفاً**

أ.م .د **أ. د**

مصادقة مجلس الكلّية على قرار لجنة المناقشة

التوقيع:

الاسم: **أ. د. ياسر علي عبد الخالدي**

عميد كلية الآداب

التاريخ: / / **٢٠١٧**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ* قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(الروم - ٤١- ٤٢)

الإهداء

إذا كان في هذه الاوراق ما يستحق ان يهدى فهو هدية إلى

بلدي العراق شافاه الله من الفساد والمفسدين ! !

إلى من كانت لي نسمة الهواء التي تفتحت لها أبواب السماء إذا رفعت يدها

بالدعاء أمي أعز ما في الوجود

إلى كل من يعمل من أجل هذا البلد

شكر وامتنان

بعد أن أتممت دراستي بعون الله تعالى وله الحمد والشكر اولاً واخراً لا يسعني إلا ان أتقدم ببالغ الاعتزاز وبجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل **(أ. د صلاح كاظم جابر)** المشرف على أعداد هذه الدراسة لما بذله من جهد كبير في متابعة المراحل التي مرت بها عملية إعداد هذه الدراسة، إذ كان للتوجيهات والملاحظات التي أتحفني بها أعظم الأثر في إنجاز هذا الجهد بالشكل الذي هو عليه، فجزاه الله عني خير الجزاء، ووفقه لخدمة العلم وطلبته.

كما أقدم شكري وامتناني إلى أساتذة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب جميعاً ممن ساعدني وقدم لي النصح والإرشاد والدعم فجزاهم الله خير الجزاء. ومن دواعي الثناء اقدم امتناني وتقديري الى زملائي وزميلاتي الاعزاء ممَّن رافقوني السنة الدراسية واخص منهم بالذكر (محسن، صالح، امين، ابتهال، فاتن، ايناس، والاخ العزيز محمد محمود اياد). كما أتقدم بالشكر والتقدير لأمينة مكتبة قسم علم الاجتماع.

واعترافاً بالجميل اتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى الدكتور (ابو صادق جعفر والأخ العزيز ابو رضا محمد) لمساندتهم لي طيلة مدة السنة التحضيرية والبحث الذين وقفوا إلى جانبي وأعانوني أعانهم الله وبارك فيهم وحقق لهم ما يصبون إليه.

كما أقدم من الأعماق كل الشكر والاحترام والتقدير الى **(والدتي)** العزيزة على صبرها الجميل عليَّ. وأخيراً أتقدم بالشكر والامتنان المقرونين بالاعتذار إلى جميع من لم يتح لي ذكر أسمائهم ممن ساهموا بجهد أو مشورة في انجاز هذه الرسالة.

عباس

ملخص الدراسة

العلاقة بين المؤسسة الدينية وجرائم الفساد تقوم على اساس محاولة استثمار فاعلية الدين في المجتمعات المتدينة كالمجتمع العراقي بعملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي للإفراد ذوي المسؤولية من الموظفين في دوائر الدولة، بشكل خاص. الامر الذي يسهم في الحد من التأثيرات السلبية للفساد بأنواعه، المتزايد باضطراد في واقع الحياة الاجتماعية. وذلك من خلال التعرف على مجموعة المواقف التي تعالج من خلالها المؤسسة الدينية الفساد، بوصفه احد انواع المنكر المأمورة دينيا بتغييره، ليكون احد واجباتها الدينية وهو عماد دورها الديني والاجتماعي. تستند هذه الفكرة على مجموعة من التعاليم الدينية (الفتاوى) إذ كانت لها الفاعلية في الحد من انتشار بعض الظواهر التي اعتبرتها المؤسسة الدينية سلبية في حينها. لأنها تؤثر بشكل سلبي على الالتزام الديني للأفراد، (موقفهم من الدين). ونجد هنالك امثله عديده في التاريخ السياسي المعاصر. عملت مثل فيها التعاليم الدينية على قلب الاوضاع الاجتماعية راسا على عقب.

تضمن الجانب الميداني توجيه الاسئلة لفئتي العينة لمعرفة الامكانية في معالجة الفساد او الحد من اثاره. إذ خلق الفساد نوعاً من التغير الثقافي والتحول في طبيعة الالتزام الديني للأفراد ازاء تعاملهم مع المال العام الذي يعد محور الفساد، بمجموعة من الطرق المبررة دينيا تتيح للمفسدين فعل ذلك. منها بعض الفتاوى والتعاليم الدينية التي اسهمت في نشر الفساد لأنها ترى في المال العام مالاً مجهول المالك يجوز الاستحواذ عليه للأغراض السياسية، مثل دعم الاحزاب الدينية معدومة التمويل او تلك التي تعتمد على التمويل الخارجي المتذبذب وفق مصالح الجهات الخارجية وطبيعة ترتيب الوضع السياسي العراقي.

يفرض الدور الاجتماعي على رجل الدين (المخول اجتماعياً). مجموعة من الواجبات الدينية والاجتماعية في تحديد الفساد بوصفه فعلاً وادانته سلوكاً من خلال نصوص تحريمية التي تعد ملزمة لشريحة اجتماعية متدينة. تحتل هذه النصوص الدينية قدسية عند افراد الجماعة باعتبارها فتاوى ملزمة يجب ان يخضع لها الجميع. بما يظهر دور الدين في الاصلاح الاجتماعي، ويُفّعل دور المؤسسة بوصفها جزء من الإصلاح الديني. الذي طالب به الكثير من رجال الدين قبل المثقفين والعلمانيين.

تمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الدينية من وجهة نظر الافراد، الوظيفة التي يجب ان يؤديها رجل الدين في الحياة الاجتماعية. لخلق اتجاهات اجتماعية تمثل الموقف الديني من الفساد. بما فيه موقف القران الكريم والسنة النبوية المطهرة فضلاً عن الى التقسيمات الدينية لأنواع الفساد.

امّا اهم النتائج التي توصل اليها الباحث، عن طريق استطلاع آراء المبحوثين في فئتي العينة هي: ان فتاوى ومقررات المؤسسة الدينية تؤثر وبشكل فاعل في إلزام الافراد والسياسيين من المسؤولين بالتوجهات الدينية الاسلامية إزاء موقفها من الفساد فعلا وسلوكا. كما ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الدينية يتحتم عليها الامتداد الى كل مفاصل الحياة الاجتماعية لاتباعها، فضلا عن تنظيمها علاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم بوصفهم جماعة اجتماعية ذات طابع ديني، بالأخر الديني او المذهبي او الطائفي، بالاعتماد على الاسس الاسلامية لبناء هذه العلاقات في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والتربوية والاسرية. بما يساعد في الحفاظ على تكامل ووحدة الجماعة. اذ يعتبر رجال المؤسسة الدينية، قادة الراي العام الاكثر تأثيرا في الاتجاهات الاجتماعية، لذا فهم مطالبين من وجهة نظر اتباعهم على الاقل بعدم الاكتفاء برفض الفساد من خلال البيانات، اذ لا يرتقي هذا الرفض الى مستوى الفعل الاجتماعي المأمول.

قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي تعبر عن وجهة نظره في اعادة تفعيل الدور الاجتماعي، للمؤسسة الدينية بوصفها كلاً متكاملاً او لرجال الدين بوصفهم افراداً متدينين مسؤولين دينيا وفق الآية الكريمة (وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ)[1] ، ومن وجهة نظر الباحث يتم ذلك بإصدار فتوى دينية صريحة تحرم وتجرم كل افعال الفساد، وسلوكيات المفسدين، تحرم وتجرم السكوت عن الفساد. بما لا يترك مجالاً للتأويل والتبرير. فضلاً عن قيام المؤسسة الدينية بمطالبة الجهات التشريعية والقضائية والحكومية بتفعيل القوة التنفيذية للقوانين بحق المفسدين، لاسيما المسؤولين والسياسيين الذين تثار حولهم شبهات فساد.

---

[1] سورة الصافات: الآية ٢٤.

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	١-٣
الباب الاول/ الجانب النظري للدراسة	٤- ٩٨
الفصل الاول/ الاطار العام للدراسة	٤- ٣٢
تمهيد	٥
المبحث الاول/ عناصر الدراسة الرئيسة	٦- ٨
اولاً: مشكلة الدراسة	٦
ثانياً: اهمية الدراسة	٧
ثالثاً: اهداف الدراسة	٨
المبحث الثاني/ تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية	٩ -١٨
١- المؤسسة	٩ -١١
٢- الدين	١١ -١٣
٣- الجريمة	١٣ - ١٥
٤- الفساد	١٥ - ١٦
٥- الفساد المالي	١٦ - ١٧
٦- الفساد الاداري	١٧ - ١٨
المبحث الثالث/ نماذج من الدراسات السابقة	١٩-٣٢
اولاً: نماذج من دراسات عراقية سابقة	٢٠ - ٢٣
ثانياً: نماذج من دراسات عربية سابقة	٢٣ - ٢٥
ثالثاً: نماذج من دراسات اجنبية سابقة	٢٦ - ٢٩
رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة	٣٠ -٣٢
الفصل الثاني/ تفسير الفساد في ضوء الدين الاسلامي	٣٣ - ٦٦
تمهيد	٣٤
المبحث الاول/ التفسير الديني لأنواع الفساد	٣٥ - ٥٣
المبحث الثاني/ الفساد في ضوء القران الكريم	٥٤ - ٥٧
المبحث الثالث/ الفساد في ضوء السنة النبوية المطهرة	٥٨ - ٦٢
المبحث الرابع/ موقف المؤسسة الدينية العراقية من الفساد	٦٣ - ٦٦

الفصل الثالث/ الانماط الاجتماعية لدور المؤسسة الدينية	٦٧ – ٩٨
تمهيد	٦٨ – ٧٠
المبحث الاول/ دخول المؤسسة الدينية في المعترك السياسي	٧١ – ٧٣
المبحث الثاني/ دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي	٧٤ – ٧٦
المبحث الثالث/ الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية	٧٧ – ٨٢
المبحث الرابع/ الدور السياسي للمؤسسة الدينية في العراق	٨٣ – ٩٣
المبحث الخامس/ دور المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد	٩٤ – ٩٨
الباب الثاني/ الجانب الميداني للدراسة	٩٩–١٦٦
الفصل الرابع/ الاجراءات المنهجية للدراسة	٩٩– ١٦٣
تمهيد	١٠٠
اولاً: منهجية الدراسة	١٠١– ١٠٤
ثانياً: مجالات الدراسة	١٠٤– ١٠٥
ثالثاً: ادوات جمع البيانات	١٠٥
رابعاً: الوسائل الاحصائية	١٠٦
خامساً: عرض ومناقشة النتائج العامة وتحليلها	١٠٧– ١٦٣
اولاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة	١٠٧– ١١٣
ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	١١٤– ١٦٣
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	١٦٤– ١٦٦
اولاً: نتائج الدراسة	١٦٤– ١٦٥
ثانياً: توصيات الدراسة	١٦٦
قائمة المراجع	١٦٧– ١٧٨
ملاحق الدراسة	١٧٩– ١٨٦
ملخص الدراسة باللغة الانكليزية	١٨٧– ١٨٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١	جدول يمثل الفئات العمرية للمبحوثين	١٠٧
٢	جدول يبين وصف عينة الدراسة حسب الجنس	١٠٨
٣	وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمبحوث	١٠٩
٤	وصف عينة الدراسة حسب انواع المهن التي يعمل بها افراد العينة	١١١
٥	وصف عينة الدراسة حسب محل الاقامة	١١٣
٦	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) في العلاقة بين اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد وفاعلية الوسائل المستخدمة	١١٤
٧	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) في العلاقة بين اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد وفاعلية الوسائل المستخدمة	١١٦
٨	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) في العلاقة بين دور المؤسسة الدينية وفاعلية الوازع الديني في المجتمع	١١٨
٩	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) في العلاقة بين دور المؤسسة الدينية وفاعلية الوازع الديني في المجتمع	١٢٠
١٠	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول العوامل المحددة لفاعلية الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية	١٢٢
١١	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول القنوات التي يجب ان تنطلق منها المؤسسة الدينية للقضاء على الفساد	١٢٣
١٢	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول القنوات التي يجب ان تنطلق منها المؤسسة الدينية للقضاء على الفساد	١٢٤
١٣	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) في تأثير ارشادات المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية وعلاقته بتدخلها لتحقيق الاستقرار السياسي	١٢٦
١٤	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) في تأثير ارشادات المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية وعلاقته بتدخلها لتحقيق الاستقرار السياسي	١٢٨
١٥	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) الرافضين فكرة دور المؤسسة الدينية في تحقيق الاستقرار السياسي	١٣٠

١٦	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) الرافضين فكرة دور المؤسسة الدينية في تحقيق الاستقرار السياسي	١٣٢
١٧	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول كيفية رد المؤسسة الدينية على الفساد في المجتمع	١٣٤
١٨	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول كيفية رد المؤسسة الدينية على الفساد في المجتمع	١٣٥
١٩	جدول يمثل المبحوثين (المثقفين) حول مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد ومسؤوليتها الاجتماعية في تشخيص الفساد	١٣٧
٢٠	جدول يمثل المبحوثين (رجال الدين) حول مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد ومسؤوليتها الاجتماعية في تشخيص الفساد	١٣٨
٢١	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول الكيفية التي اسهمت بها المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد	١٤١
٢٢	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول ابرز العوائق التي تحول دون اداء المؤسسة الدينية دورها في مكافحة الفساد	١٤٢
٢٣	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول ابرز العوائق التي تحول دون اداء المؤسسة الدينية دورها في مكافحة الفساد	١٤٤
٢٤	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول قدرة المؤسسة الدينية في تعديل او الغاء القوانين والوصول بالعراق لبر الامان	١٤٦
٢٥	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول قدرة المؤسسة الدينية في تعديل او الغاء القوانين والوصول بالعراق لبر الامان	١٤٨
٢٦	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول قدرة المؤسسة الدينية على معالجة الوضع السياسي في العراق	١٥٠
٢٧	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول قدرة المؤسسة الدينية على معالجة الوضع السياسي في العراق	١٥١
٢٨	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول ابرز عوامل انتشار الفساد	١٥٣
٢٩	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول ابرز عوامل انتشار الفساد	١٥٤
٣٠	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد في المجتمع	١٥٥
٣١	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول المؤسسة الاكثر فاعلية في	١٥٧

	الحد من الفساد في المجتمع	
٣٢	جدول يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) حول اعتبار المؤسسة السياسية السبب الرئيس للفساد	١٥٩
٣٣	جدول يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) حول اعتبار المؤسسة السياسية السبب الرئيس للفساد	١٦٠
٣٤	جدول يمثل رأي المبحوثين من(المثقفين) في اكثر انواع الفساد شيوعا في المجتمع	١٦١
٣٥	جدول يمثل رأي المبحوثين من (رجال الدين) في اكثر انواع الفساد شيوعا في المجتمع	١٦٣

المقدمة

لم تكن المؤسسة الدينية بعيدةً عن معاناة الشارع العراقي بعد احتلال العراق بتاريخ ٩ /٤ / ٢٠٠٣، من ظلم وجور وآفات بدأت تنخر جسد المجتمع، مثلما نخرت العمل الحكومي والمؤسساتي في العراق. لاسيما بعد استشراء الفساد بكافة انواعه في كل مفاصل الدولة، وتأكيدات المؤسسة الدينية على انه لا أمن ولا تنمية ولا استقرار من دون مكافحة الفساد، الذي يتسبب في ضياع جملة موارد الدولة، وجهودها في تحسين الاوضاع الاجتماعية، وتمثل الفساد في سوء استغلال السلطة والسلطة السياسية تحديداً اذ عدته نوعاً من انواع الفساد.

تتجه الانظار حالياً صوب المؤسسة الدينية بوصفها المؤسسة الاكثر فاعلية وقدرة من بين جميع المؤسسات الاخرى، التي كان لها نصيبها من الفساد وفشلت في معالجته، او الحد من اثاره على اقل تقدير، ومن ثم القضاء على هذه المشكلة التي باتت مستعصية. الا اننا نجد ان هذه المؤسسة مازالت مكتفية بخطوات شكلية لا تكفي للمعالجة. رغم انَّ الدين يمثل اساس وجودها وعملها، ويعد مكافحة الفساد احد اهم واجباتها الدينية. مما يعطيها خصوصية تأتي من أهمية الدين في المجتمع العراقي، إذ يعد من المجتمعات المتدينة مما يضاعف حجم هذه المسؤولية غياب البطش والتعتيم الذي كانت تمارسه السلطة قبل التغير السياسي الذي حدث في ٩ نيسان ٢٠٠٣ مما عمل على توطيد علاقة المؤسسة بالجماهير.

تتضح أهمية دراسة العلاقة والتأثير بين المؤسسة الدينية وجرائم الفساد من خلال دراسة مقارنة للاتجاهات الاجتماعية نحو مواقف المؤسسة الدينية من تجريم كل أفعال الفساد دينياً قبل التجريم القانوني لها بالهدف الرئيسي الذي تؤديه المؤسسة. ليمثل اعادة بناء نسق القيم الاجتماعية بما يجمع شتات المجتمع العراقي. وتوجيه الطاقات نحو الحد من تفاقم الاثار السلبية للفوضى السياسية والفساد. فضلاً عن التعرف على موقف هذه المؤسسة الدينية من الفساد في المجتمع. من خلال التعرف على الواجبات الاجتماعية والدينية لرجل الدين الذي يعد مخولاً اجتماعياً في التعاطي مع الدين بتخصص معرفي حيث يكون المصدر الاساسي للمعرفة الدينية عند الافراد. في حين كانت مشكلة الدراسة تدور حول موقف الدين والمؤسسة الدينية من الفساد الذي عم مفاصل الدولة، حتى وصل الى الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد فيها. بعد ان عجزت مؤسسات المجتمع الرسمية بكل ما تمتلكه من الوسائل من القضاء عليه بالضبط الاجتماعي الرسمي كما عجز نسق القيم الاجتماعية من السيطرة عليه بالضبط الاجتماعي غير الرسمي. وفي سبيل تحقيق تلك الاهداف وضع الباحث عدة تساؤلات من بينها: ما هي اهم العوامل المؤثرة في موقف المؤسسة الدينية من الفساد في المجتمع.؟ ماهي الاتجاهات الاجتماعية ازاء الموقف الديني من الفساد.؟ ماهي حدود المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية في المجتمع العراقي من وجهة نظر الافراد؟ اما ابرز المناهج المستخدمة في هذه الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن. حيث كانت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، طبقت على عينة قصدية قوامها (١٥٠) مبحوثاً تم اختيارهم من فئتان، شملت الاولى (المثقفين من الاساتذة المهندسين والاطباء والمحامين والادباء والكتاب المتخرجِين من المعاهد والجامعات والحاصلين على الشهادات العليا) في

حين كانت الطبقة الثانية من رجال الدين موزعين ما بين (المجتهدين والوكلاء وطلبة الحوزة وطلبة البحث الخارج ومدرسي المدارس الدينية والخطباء وموظفي الوقفين الشيعي والسني من المعممين وائمة المساجد). وفي مجال التعريف بالدراسة فقد قسمت الى بابين: كان الباب الأول يهتم بالدراسة النظرية، أما الباب الثاني فقد اهتم بالدراسة الميدانية، بواقع خمس فصول. درست ثلاث منها الجانب النظري واثنين الجانب الميداني. تضمن الفصل الأول تحديد مشكلة الدراسة مع بيان اهميتها واهدافها وتحديد المصطلحات الخاصة بالدراسة فضلاً عن عرض بعض الدراسات العراقية والعربية والاجنبية. في حين تطرّق الفصل الثاني الى الجواب الدينية من الفساد، وقد انقسم الى خمسة مباحث. بينما تضمن الفصل الثالث: الانماط الاجتماعية لدور المؤسسة الدينية وقسم الى خمسة مباحث ايضاً. أما الباب الثاني فقد تناول الجانب الميداني للدراسة، وتضمن فصلين، تناول الفصل الرابع منهجية وعينة الدراسة فضلاً عن التطرق لأدوات جمع البيانات والادوات الاحصائية وعرض ومناقشة النتائج العامة وتحليلها في حين جاء الفصل الخامس ليعرض مجموعة النتائج والتوصيات التي خرج بها الباحث من خلال الدراسة كان من اهمها:

١- ان المسؤولية الاجتماعية للمرجعيات الدينية تحتم عليها التدخل المباشر في تشخيص الفساد بوصفها تقود الراي العام في المجتمع وعدم الاكتفاء بالرفض للفساد بكل انواعه من خلال البيانات اذ لا يرتقي هذا الرفض الى مستوى الفعل الاجتماعي المأمول في القضاء على الفساد وانما اقتصر على مجرد تحريم التعامل به ولم تحدد موقفها من الافعال ذاتها.

٢- وجد الباحث ان فتاوى ومقررات المرجعية الدينية تؤثر في مختلف الاتجاهات الاجتماعية للتوجهات الدينية الاسلامية وغير الاسلامية لاسيما في المحافظات ذات الاغلبية الشيعية ديموغرافياً؛ وبذلك تعتبر المرجعية ممثلة للمؤسسة الدينية من خلال الدور الذي تلعبه في البناء الاجتماعي. اما ابرز التوصيات التي يرى الباحث انها جديرة بالاعتبار.

١- اصدار الفتاوى الدينية ذات النصوص الصريحة التي تحرم وتجرم كل افعال الفساد وسلوكيات المفسدين كما تحرم وتجرم السكوت عنه مهما كانت مواقعهم السياسية والاجتماعية بما لا يترك مجالاً للتأويل والتبرير وتكون ملزمة لكل اتباعها الذين يشكلون الاغلبية في المجتمع العراقي.

٢- استخدام ورقة الضغط الجماهيري على المؤسسة السياسية في التعامل مع قضايا الفوضى السياسية، التي جعلت الاستقرار السياسي امراً بعيد المنال؛ بسبب تضارب المصالح السياسية ومن ثُمَّ يمكن معالجة الفساد او الحد من اثاره على اقل تقدير بما يؤدي الى شعور الافراد بالمسؤولية المبنية على اساس مسؤوليتهم الدينية.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المبحث الأول : عناصر الدراسة الرئيسة.

أولا : مشكلة الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية.

المبحث الثالث : نماذج من الدراسات السابقة.

تمهيد

قسم الباحث هذا الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية، لغرض اعطاء صورة واضحة لاهم المفردات والعناصر الاساسية الخاصة والممثلة لموضوع الدراسة واهميتها واهدافها كما جاء في المبحث الاول. اما المبحث الثاني تناول عرض المفاهيم والمصطلحات العلمية التي تخص موضوع الدراسة الحالية والتي شملت (المؤسسة، الدين، الجريمة، الفساد) فضلاً عن مفاهيم اخرى يرى الباحث ان لها علاقة بموضوع الدراسة الذي افرز الحاجة إلى تعريفها مثل (المأسسة، الدينية، الفساد الاداري والمالي) وهي مفاهيم لها علاقه مباشرة بموضوع الدراسة.

كما تضمن المبحث الثالث عرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها. بالإضافة الى تناولها احدى متغيرات الدراسة، لان موضوع الدراسة حديث نوعاً ما الامر الذي أضطر الباحث للتفتيش عن الدراسات القريبة من دراسته الحالية، ليستعين بها على تحديد الخطوط الاساسية لجوانب موضوع دراسته، والتعرف على الجوانب التي تم دراستها سابقاً، كي يستطيع أن يشتق بعض المعلومات والحقائق من الدراسات السابقة ومن ثم امكانية اخضاعها للاختبار والتأكد من مصداقيتها.

المبحث الاول: عناصر البحث الرئيسة

اولاً: مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة هي ذلك الموقف او الظاهرة الغامضة التي تحتاج الى تفسير. او هي كل قضية اختلفت حولها الآراء وتباينت وجهات النظر وتقتضي اجراء عملية البحث في جوهرها للوقوف على حقيقتها، كما تمثل ايضاً كل قضية يمكن ادراكها او ملاحظتها ويحيط بها شيء من الغموض وعدم الوضوح ولا يمكن تجاوزه الا من خلال الدراسة العلمية [1].

ما حدث في العراق بعد ٢٠٠٣ هو الذي افرز مشكلة هذه الدراسة، وهي احدى اهم المشكلات التي ازدادت حدتها الى حد الكارثة على كافة الاصعدة والميادين، الا وهي مشكلة (الفساد) الذي عم مفاصل الدولة، حتى وصل الى الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد فيها. وعجزت مؤسسات المجتمع عن القضاء عليه بالضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، بسبب عدم وجود تعاون بينها. اذ اكتفت بأضعف الايمان في كثير من الاحيان على الرغم من ان تاريخ هذه المؤسسات يشير الى مدى إمكانيتها وضع الحلول الناجعة وان طال زمنها.

الجميع يطالب بمكافحة الفساد، الا ان وتيرته لا زالت في تزايد مضطرد في كل مفاصل الدولة، وبالمقابل كثرة الكتابات والبيانات الصادرة من اهرام جميع المؤسسات، ومنها الدينية، الا ان جميعها يتصف بالغموض والقابلية للتأويل وفق مقتضيات مصلحة الفاسدين. فشكلت عائقاً في نضوج علاقة القواعد الشعبية بمرجعياتهم الدينية. كما كانت العائق الاساس في فهم موقفها الذي بدأ غير واضحاً بسبب حالة الفوضى السياسية والعنف الطائفي وهدر المال العام، فأتُهمت بالتقصير والتنصل عن المسؤولية، باعتبارها تتحمل الجزء الاكبر منها. لما تمتلكه من قوة التأثير في الراي العام الذي بني على اساس التاريخ الاجتماعي لهذه المؤسسات في مفاصل الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي منذ ١٩٢٠ ان لم نقل منذ تأسيسها. لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب على مجموعة من التساؤلات التي وضعها الباحث بالشكل الاتي:

١- ما هي اهم العوامل المؤثرة في موقف المؤسسة الدينية من الفساد في المجتمع.

٢- ماهي الاتجاهات الاجتماعية ازاء الموقف الديني من الفساد.

٣- هل يمكن ان يكون تدخل المؤسسة الدينية اكثر فاعلية في معالجة الفساد.

٤- ماهي حدود المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية في المجتمع العراقي من وجهة نظر الافراد.

ثانياً: أهمية الدراسة

من اهم التأثيرات السلبية للتغيرات الاجتماعية التي حدثت بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ هي مشكلة الفساد الذي اصبح آفة تنخر الجسد الاجتماعي وتهدد وجوده، لذا يتطلب تظافر جهود جميع المؤسسات

---

[1] د. حميد جاعد الدليمي: اساسيات البحث العلمي، (بغداد: شركة الحضارة، ٢٠٠٤)، ص٣٤.

الاجتماعية والجماعات والافراد لمواجهة هذا الخطر. من اجل بناء مجتمع متكامل متماسك. وللمؤسسة الدينية دور مهم في البناء الاجتماعي وتأثير يؤهلها للتدخل المباشر في كل صغيرة وكبيرة نظراً لما تمتلكه المؤسسة من سلطة على الافراد والمسؤولين في مجتمع متدين.

لذا فان أهمية الدراسة تأتي من اهمية التعرف على الصورة التي يمارس بها هذا الدور في الوقت الحاضر بكلي شقيه (الاول منها) اعادة بناء نسق القيم الاجتماعية بما يجمع شتات المجتمع العراقي. (والثاني) توجيه الطاقات نحو الحد من تفاقم الاثار السلبية للفوضى السياسية والفساد. فضلاً عن التعرف على فاعلية هذا الدور من وجهة نظر افراد العينة– على الاقل– بوصفها ممثلة لمجتمع البحث، كما يدعي الباحث، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار مدى التجانس العالي في المجتمعات الشرقية فان مجتمع البحث يصلح لاستنباط التعميمات على المجتمع العراقي ككل.

ان الدين هو الذي يربط افراد المجتمع مع بعضهم البعض في بناء تنظيمي يساعد على تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات ويتضح هذا الدور من خلال ممثله في الحياة الاجتماعية (المؤسسة الدينية) بوسائلها المتمثلة بالمساجد والمدارس والمجالس والفتاوى الدينية، التي تقوم بالتذكير والحث المستمر على حرمة دماء العراقيين وأموالهم العامة والخاصة، من استغلال المفسدين لبعض المفاهيم الدينية والسياسية والقانونية لتبرير استمرار الفساد الى الحد الذي وصل اليه في الوقت الحاضر.

ثالثاً: اهداف الدراسة

لا بد لكل دراسة من اهداف تحدد مسبقاً للقيام باي بحث علمي. لان تحديد الاهداف هو تحديد الاولويات منها تناول موضوع الدراسة بالبحث ودراستنا الحالية لعلاقة المؤسسة الدينية بجرائم الفساد في مدينة الحلة تضمنت مجموعة من الاهداف التي يسعى الباحث الى التحقق منها من خلال الدراسة وهي كما يلي:

١– بيان موقف المرجعية الدينية من الفساد وانواعه بوصفها ممثل الاغلبية الديموغرافية العظمى في المدينة.

٢– بيان ما يفرضه الدور الاجتماعي للمؤسسة من واجبات على رجل الدين (المخول اجتماعياً) في تحديد الفساد ومعالجته بنصوص دينية مقدسة (فتاوى ملزمة).

٣– بيان معنى الفساد وموقف المؤسسة الدينية الفعلي منه ومن المفسدين في واقع الحياة الاجتماعية من خلال استطلاع اراء المبحوثين.

٤– بيان ان حقيقة المطالبة بالإصلاح الديني من قبل الكثير (رجال دين او مثقفين) هو نتيجة الشعور بوجود فساد في المؤسسة الدينية ذاتها؛ لسكوتها او لعجزها عن معالجتهِ في الحياة الاجتماعية.

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

تحتل عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية من اهم المراحل المنهجية في تصميم البحوث والدراسات الاجتماعية، لأن المفهوم هو المفتاح الأساس لأي قضية. وعلى الرغم من ان تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية (**Scientific Terms**) هي من المشكلات الأساسية في البحث العلمي، نظراً لتعدد التعاريف في العلوم الانسانية والاجتماعية وعدم وجود تعريف جامع مانع شامل للمصطلح او المفهوم، إذ تتداخل تعريفات المفهوم الواحد بما يخلق الاضطراب عند استعمالها [١]. انسجاماً مع هذا يستقر هذا المبحث على تعريف اجرائي واضح ومحدد لمجموعة من المفاهيم المتداولة فيه.

١- المؤسسة: Institution

في اللغة العربية من الأصل (أسّ) و(أسس) وضع كل مبتدأ شيء. والـ (أساس) أصل البناء، وجمع (الأس) هو (آساس)، وجمع (الأساس) هو (أسس). و(أسست) داراً إذا بنيت حدودها ورفعت من قواعدها، وهذا تأسيس حسن. وأس الإنسان أصله [٢].

اما في اللغة الانكليزية فيعرفها قاموس اوكسفورد (Institution) هي كل منظمة كبيرة تساعد الناس بما تقدمه من احتياجات خاصة [٣].

المؤسسة في علم الاجتماع السياسي هي مجموعة من الافكار والمعتقدات والاعراف التي تشكل كلاً متناسقاً ومنظماً، وهي بصورة عامة تركيب يبتدعه الانسان بالتعاون مع الافراد الاخرين في المجتمع، فهي تختلف عن الاشياء الموجودة في الطبيعة [٤].

المؤسسة عند اميل دوركهايم (E. Durkheim) تدل على كل المعتقدات وانماط السلوك التي توجد مسبقاً عند الافراد، والتي تكون قادرة على احداث تماسك في الجماعة سواء تعلق الامر بـ((روح الامة)) ام بـ ((الوعي الجماعي)) [٥].

المؤسسة في علم الاجتماع مجموعة الاحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع. لقد استعمل هذا الاصطلاح بدقة متناهية من قبل عالم الاجتماع هربرت

---

(1) D. mashies and Nachmias. Research methods in the social science . New York .Statins press.(1981) . p .p. 32- 33.

[٢] ابو الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ٢٠٠٩)، ط٢، ج ٦، فصل الالف ، حرف السين، ص٦.

(3) Oxford word power: Oxford university press(New york) (2011)" 3 rd Edition" 421.

[٤] د. صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي ، (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٧٣)، ص٩٩.

[٥] جيل فيريول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة، انسام محمد الاسعد، (بيروت: دار البحار، ٢٠١١)، ص١١٢.

سبنسر (H. Spencer) عند تمثيله للمجتمع بالكائن العضوي في كتابه (مبادئ علم الاجتماع) يرى ان المؤسسة تشبه العضو او الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة في الكائن (المجتمع).[١]

اما وليم غراهام سمنر (W.G. Sumner) فيرى ان المؤسسة وليدة الفكرة والبناء اللذين ينسجمان الواحد مع الاخر.[٢]

في حين ينظر ماكس فيبر (Max Weber) الى المؤسسة على اساس فكرة الترابط كونها تمنح الفرد فرصة التمتع بالقوانين او الانظمة الداخلية يمكن ان تطبق بنجاح نسبي داخل منطقة عمل محدودة على هؤلاء الذين يمارسونها بطريقة يمكن تحديدها وفق معايير معينة [٣].

فالباحث يرى ان مفهوم (مؤسسة) يطلق ايضاً على كل رابطة تلزم فردين (مؤسسة الزواج) او اكثر بالانتماء بعضهما الى البعض الاخر وعلى جماعات كثيرة مثل العشيرة والقبيلة والكنيسة الى جانب الحزب والبرلمان والنقابة والشركة...الخ

المؤسسة تعني ايضاً كل كيان يقوم على مبدأ ضابط يلزم الافراد بتطبيق غالبية نشاطات اعضائه داخل مجتمع او جماعة، وذلك وفق نموذج تنظيمي محدد سلفاً يكون وثيق الارتباط بالمشاكل او الحاجات الاساسية في المجتمع او الجماعة، او ببعض من اهدافه [٤].

استعمل مصطلح (المؤسسة) بشكل واسع لوصف مجموعة من الممارسات الاجتماعية المتكررة بشكل دوري منتظم، وتكون معتمدة على المعايير الاجتماعية والقوانين التي تصون وحدتها وبقائها، ولها اهمية جوهرية في البناء الاجتماعي [٥].

لذا فان المأسسة (**institutionalize**) تعني عملية وضع الانظمة او التكوين النظامي الذي يرتكز على القواعد الرسمية والقوانين والعادات الاجتماعية او الطقوس التي تخلق امكانية التنبؤ بالسلوك الاجتماعي للأفراد فيها، من خلال معرفة السلوك المتوقع والذي يعتبر شرعياً بالنظر الى ادوات اجتماعية معينة [٦].

٢- الدين: Religion

---

[١] دينكن ميشيل: معجم علم الاجتماع ، ترجمة: احسان محمد الحسن، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠)، ص١٧٨.

[٢] د. احسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، (بيروت: دار العربية للموسوعات، ١٩٩٩)، ص٦٢٢.

[٣] غي هرمية واخرون: معجم علم الاجتماع السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة. هيثم اللمع، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٥)، ص٣٨٣.

[٤] برتران بادي بيار بيرنبوم: سوسيولوجيا الدولة، ترجمة. جوزف عبد الله، (بيروت: مركز الانماء القومي، ب. ت)، ص٣٧.

[٥] د. معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، (عمان: دار الشرق، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٩.

[٦] د. سمير ابراهيم حسن: تمهيد في علم الاجتماع، (عمان: دار الميسرة، ٢٠١١)، ص٢١١.

الدين في اللغة العربية الجَزاءُ بِقَدرِ فِعلِ المُجازيِ، والَّدينُ بمعنى: (العادَةُ) والشَأنُ، وهو أَصلُ المَعنَى، والَدينُ (الإسلامُ وهو من دِنتُ)، والَّدينُ: (العبادَةُ)، و(الطّاعَةُ)، ويقال دِنتُه، ودِنتُ له، أي أَطَعتُه. والَّدينُ: (الحِسابَ)، قولُه تعالى: (مالِكِ يَومِ الدِينِ)، والَّدينُ: (القَهرُ والغَلَبَةُ والاستِعلاءُ)، والَّدينُ: (المُلكُ)، والَّدينُ: (التَوحِيدُ)، والَّدينُ: (المِلَّةُ)، الَّدينُ (الوَرعُ)، والدَّيّانُ هو (السّائِسُ) [١].

يعرف الدين باللغة الانكليزية بـ (Religion) هو نظام معين للأيمان والعبادة يعتمد على معتقد [٢].

الدين اصطلاحاً هو مجموعة من العقائد والعبادات، يمارسها الافراد بعد ان يقتنع بها العقل، ويؤمن بها القلب، ويطمئن اليها الضمير. وهو يرشد الى الحق في الاعتقادات، والى الخير في السلوك والمعاملات، وهو قوه نافعة وطاقة دافعة وراية جامعة [٣].

الدين ايضاً هو نسق من المعتقدات والممارسات والقيم الفلسفية المتصلة بتحديد ما هو مقدس، وفهم الحياة، والتخلص من مشكلات الوجود الانساني. ويعتبر طريقاً نظامياً او تقليدياً نحو النجاة والخلاص[٤].

الدين في الفلسفة كما عرفه الفيلسوف ايمانويل كانت * (E. Kant) هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على اوامر الهية سامية.[٥]

اما الدين في علم الاجتماع ومن خلال تعريف الاباء المؤسسين نجده عند اميل دوركهايم منظومة موحدة من المعتقدات والممارسات المتصلة بالأشياء المقدسة [٦].

اما جورج زيمل (G. Simile) فقد عرف الدين بانه تعبير عن مفهوم الوحدة الاجتماعية[٧].

في حين عرفه هربرت سبنسر (H. Spencer) بانه الايمان بقوة لا يمكن تصور نهايتها الزمانية والمكانية [٨].

---

[١] الزبيدي محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس، (الكويت: التراث العربي، ٢٠٠١)، ج ٣٥، ص٥٢-٥٦.

(2) Oxford word power. Ibid .P 658

[٣] د. سلوى علي محمد: الاسلام والضبط الاجتماعي، (مصر: دار التوفيق النموذجية، ١٩٨٥)، ص١٩٦.

[٤] د. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦)، ص٣٥١.

* ايمانويل كانت: هو فيلسوف الماني من القرن الثامن عشر، عاش حياته في مدينة كونغسبرغ في مملكة بروسيا، وكان اخر الفلاسفة المؤثرين في الثقافة الاوربية، وكذلك يعتبر من اهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية. htt://ar.wikipedia.org

[٥] د. عبد الله الخريجي: علم الاجتماع الديني، ط ٢، (السعودية: رامتان، ١٩٩٠)، ص٢٨.

[٦] اندرو ادجان وبيتر سيد جويك: موسوعة النظريات الثقافية والمفاهيم والمصطلحات الاساسية، ترجمة. هناء الجوهري، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص٣٠٩.

[٧] جورج زيمل: علم الاجتماع الديني، ترجمة. محمد ديركي، (بيروت: مكتبة عياد، ١٩٩٣)، ص١٧.

[٨] د. هنية مفتاح القماطي: الفكر الديني القديم، (بنغازي: دار الكتب الوطنية ، ٢٠٠٢)، ص٢١.

اما كليفورد غيرتز [*] (G. Geertz) فقد عرفه بانه نظام رموز يعمل على اثارة الحوافز القوية والعميقة والمستديمة عند البشر عبر صياغة مفاهيم عامة حول الوجود واعطاء هذه المفاهيم مظهرا حقيقيا بحيث تبدو تلك الدوافع وكأنها تستند الى الحقيقة [١].

يرى الباحث إن الدين نظام خلقي يعصم الإنسان من الكذب والغش والخيانة، ويأمره بالإخلاص والأمانة لأنه من اهم النظم الاجتماعية، ومن اكثر وسائل الضبط الاجتماعي فاعلية في المجتمع، وهو يلعب دوراً كبيراً في تماسك المجتمعات.

لذا فان الدينية (**Religiosity**) هي كل الافكار والمعتقدات والمعاني التي يعتقد الفرد بها على انها تنتمي الى المنظومة الدينية التأسيسية التي تؤثر وتحدد سلوك الفرد والجماعة في جميع المستويات في المجتمع المتدين سعياً لتطبيق المنهج الديني من خلال العبادات والمعاملات [٢].

من خلال التعاريف السابقة للمؤسسة والدين يمكن تعريف المؤسسة الدينية اجرائياً: بانها احدى المؤسسات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي في المجتمع، التي تهتم بإنتاج نوع معين من المعرفة هو المعرفة الدينية وتشتمل على جميع رجال الدين والقائمين على المساجد والحوزات العلمية والحسينيات والمدارس الدينية، لذلك فهي هيكل تنظيمي يكون في قمته المرجع الديني الاعلى وينتهي باخر رجل دين يقوم بإدارة الشؤون الدينية في منطقة نائية.

٣- الجريمة: Crime

الجريمة في اللغة هي من الاصل جُرمُ الجرم: التَّعدِّي، والجُرمُ: الذنب، والجمع أَجرامٌ وجُرُومٌ، وهو الجَرِيمَةُ، و جَرَمَ يَجرِمُ جَرماً واجتَرَمَ وأَجرَم، فهو مُجرِم وجَرِيمٌ. ويقال: جَرَمَ فلان أي أذنب واخطأ [٣].

مفهوم الجريمة في اللغة الانكليزية هي (Crime) يشير الى اي تصرف انساني يخرق القانون الجنائي ويعرض مرتكبه للعقوبة [٤].

الجريمة اصطلاحاً: من المفاهيم التي حظيت بالدراسة قديماً وحديثاً، وتناول تعريفها كثير من العلماء في مختلف التخصصات. فعرفها علماء القانون، والاجتماع، والنفس، وعلماء الشريعة الاسلامية....الخ.

---

[*] واحد من أبرز أعلام الأنثروبولوجيا المعاصرة يعتبر من المجددين الفعليين في الدرس الأنثروبولوجي تنظيراً وممارسة، يُعتبر كتاب "تأويل الثقافات" أشهر مؤلفاته التي جمعت جملة من البحوث ليس لها من رابط إلا مفهوم الثقافة في حد ذاته كما اعلن عن ذلك بنفسه. http://thewhatnews.net/post-page.php?post_alias

[١] جان بول ويلي: الاديان في علم الاجتماع، ترجمة: بسمة علي بدران، (بيروت: المؤسسة الجامعية، ٢٠٠١)، ص١٧٦.١٧٧.

[٢] محمد احمد بيومي: علم الاجتماع الديني، ط ٢، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص٣٢٢.

[٣] ابو الفضل جمال الدين بن منظور: مصدر سابق ، ج١٢، ص١٠٥- ١٠٦.

(4) Freda Adler: Criminology . New york . America. 2005 . Fifth edition. P 13

الجريمة هي كل سلوك يسبب خروجاً على قوانين المجتمع أو خرقاً لتقاليده أو عملاً يسبب الأذى للغير، في اشخاصهم وممتلكاتهم ويصيبهم بالضرر، ويقابل المجتمع عامة بالرفض وبالتالي العقوبة [١].

وتعرف الجريمة بالمفهوم القانوني: انها ارتكاب فعل او الامتناع عن القيام بواجب منصوص علية قانوناً ويعاقب علية بمقتضى هذا القانون [٢].

اما الجريمة بالمفهوم الاجتماعي فهي عبارة عن كل فعل مخالف للقوانين التي وضعها المجتمع لتنظيم سلوك الافراد ولحماية المصلحة الاجتماعية [٣].

يرى الباحث ان الجريمة هي اي فعل يتعارض مع المبادئ والضوابط الرسمية وغير الرسمية السائدة في المجتمع، وهي من اكثر المشكلات الاجتماعية خطورة على استقرار المجتمعات وتكاملها وبالتالي بقائها.

كما تعرف الجريمة من الناحية النفسية: بأنها سوء تكيف الفرد مع الظروف البيئية التي يتعرض لها. كما ان الجريمة قد تنشأ نتيجة الاضطراب النفسي للشخصية [٤].

امّا الجريمة في الشريعة الاسلامية فأنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد او تعزير. والمحظورات اما اتيان فعل منهي عنه او ترك فعل مأمور به [٥]. وهنا يجد الباحث ان الفساد يصبح بهذا المعنى جريمة من وجهة نظر الدين الاسلامي.

والجريمة بالمفهوم الديني هي اعتداء صريحٌ ضد الأله وتجاوزٌ خطيرٌ على العقائد المنزلة من السماء، لأن الالهة هي الحارس الوحيد على سلامة وأمن الجماعة ومصالحها. لذا أن كل انحراف عن القواعد التي رسمتها القوى السماوية يعتبر تهديداً خطيراً لأمن وسلامة ومصالح الجماعة [٦].

٤- الفساد : Corruption

---

[١] د. شاكر مصطفى سليم: قاموس الانثروبولوجيا، (الكويت: مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨١)، ص٢١٨.

[٢] د. مصطفى عبد المجيد كاوه: مقدمة في الانحراف الاجتماعي، (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٥)، ص٢٣-٢٤.

[٣] د. عصمت عدلي: الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديد، ٢٠٠٩)، ص١٩.

[٤] د. عدنان البدري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، (الكويت: جامعة الكويت،١٩٨٤)، ص٢٣٣.

[٥] د. عدنان الخطيب: محاضرات عن النظرية العامة للجريمة في قانون العقوبات السوري، (القاهرة: نهضة مصر، ١٩٥٧)، ص١٨.

[٦] د. عدنان سدخان الحسن: الجريمة والنظام الاجتماعي، (العراق: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١)، ص٢١.

الفساد في اللغة: فَسَدَ، فَساداً، وفُسوداً: ضِدُ صَلُحَ، فهو فاسدٌ وفَسيدٌ من فَسدَى، والفَسادُ: أخذُ المالِ ظُلْماً، والجَدبُ. والمَفسَدَةُ: ضِدُ المَصلَحَةِ. وفَسدَه تَفسيداً: أفسَدَه. وتَفاسَدُوا: قَطَعوا الأَرحامَ. واستَفسَد: ضِدُ استَصلَحَ [١].

اما في اللغة الانكليزية فيعرف قاموس اكسفورد الفساد (Corruption) بانه سلوك غير قانوني او اخلاقي خاصة من قبل الناس ذوي المناصب الرسمية [٢].

الفساد اصطلاحاً: تعدد تعاريف الفساد بتعدد انواعه الا ان التعريف المعتمد من قبل البنك الدولي هو (سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة) [٣].

وقد عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد على انه (استغلال السلطة من قبل المنفعة الخاصة) [٤].

يُعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الفساد بانه: اساءة استخدام القوة الرسمية او المنصب او السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الابتزاز او الرشوة او استغلال النفوذ او المحسوبية او الغش او تقديم اكراميات للتعجيل بالخدمات او عن طريق الاختلاس [٥].

اما من الناحية القانونية فالفساد هو الخروج على القوانين والانظمة او استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية او اقتصادية او شخصية [٦].

في حين ينظر علماء الاجتماع الى الفساد على انّه سوء استخدام او استغلال منصب او مورد عام لمصلحة خاصة [٧].

ويعرف (السيد شتا) الفساد بانه: استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من اجل تحقيق منفعة لجماعة، او طبقة ما بالطريقة التي

---

[١] العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى: قاموس المحيط، (بيروت: دار نوبلس، ٢٠٠٦)، المجلد الثالث، ص٥١٠.

(2)Oxford word power: Ibid .P .179.

[٣] سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩)، ص١٥.

[٤] بيتر آيغن: شبكات الفساد والافساد العالمية، ترجمة. محمد حديد، (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص١٧.

[٥] برنامج الامم المتحدة: الفساد والتنمية، (بيروت: مكتب السياسة الانمائية، ٢٠٠٨)، ص٦.

[٦] احمد محمد نهار ابو سويلم: مكافحة الفساد، (عمان: دار الفكر، ٢٠١٠)، ص١٥.

[٧] د. السيد حنفي عوض: علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠)، ص٣٠٥.

يترتب عليها خرق القانون او مخالفته التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي. وبذلك يتضمن الفساد انتهاكاً للواجب العام وانحرافاً عن المعايير الاخلاقية في التعامل[١].

اما الفساد في الاصطلاح الشرعي هو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الاسلامية ومقاصدها والعمل بها، فهو يتناول جميع الشر من المحرمات والمكروهات شرعاً. اذاً هو في حقيقته خروج عن منهج الله تعالى[٢]. ويرى الباحث ان الفساد جريمة مبنية على التفكير والتخطيط وعليه فهو من الجرائم التي تؤثر في بنية المجتمع واقتصاده.

وعليه فان الفساد ينقسم في العادة الى قسمين: الفساد المالي والفساد الاداري.

٦- الفساد المالي : Financial Corruption

لا شك ان مسؤولية الأموال العامة التي حرص الإسلام وفق منهج الشريعة الإسلامية على حمايتها تقع بالأساس على عاتق القائمين عليها، وذلك لأهمية المال في الإسلام، ولأن الله سبحانه وتعالى اعطاه للإنسان برسم الأمانة [٣]. ففي قوله تعالى {وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}، (سورة المنافقون: الآية ٧)

فالفساد المالي هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي [٤].

والفساد المالي هو سلوك غير قانوني يتسبب في هدر المال العام وتحقيق منافع شخصية من وراء ذلك [٥].

وقد عرف الفساد المالي بانه هدر المال العام والاضرار به واستغلاله وعدم اتباع القواعد واللوائح المالية والادارية وخاصة لائحة المخازن والمشتريات وعدم اتباع تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم الاداري والجهاز المركزي للحاسبات [٦]. ويؤكد الباحث ان الفساد المالي لا يأتي الا عن طريق الفساد الاداري والفساد المالي يؤدي بالضرورة الى الفساد الاداري فكل منهما ينطوي على الاخر.

---

[١] السيد علي شتا: الانحراف الاجتماعي الانماط والتكلفة، (الاسكندرية: المكتبة المصرية، ٢٠٠٤)، ص٢٧.

[٢] د. محمد محمود معابرة: الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، (عمان: دار الثقافة، ٢٠١١)، ص٧٤.

[٣] الشيخ عباس كاشف الغطاء: الفساد الاداري في المنظور الاسلامي "الجريمة المجهولة"، (النجف: منشورات مؤسسة كاشف الغطاء العامة، ٢٠١٠)، ص١١.

[٤] د. نعيم ابراهيم الظاهر: ادارة الفساد، (الاردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٣)، ص١٧.

[٥] امير فرج يوسف: مكافحة الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠)، ص٦٢.

[٦] د. عبد الرحمن محمد العيسوي: سيكولوجية الفساد والاخلاق والشفافية،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١١)، ص١٤٥.

٧- الفساد الاداري : Administrative Corruption

يُعرف الفساد الاداري بأنه سلوكيات منحرفة عن الواجبات الرسمية تحقيقاً لمكاسب مادية واجتماعية او ارتكاب مخالفات قانونية تحقيقاً لاعتبارات ذاتية [١].

فالفساد الاداري هو الاخلال بشرف الوظيفة ومهنتها، وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، ويعتبر الفساد الاداري مدخلاً ونواة للفساد المالي؛ الذي ينتشر بسبب ضعف الرقابة الداخلية في مؤسساتنا الحكومية [٢].

وعرف بعض الباحثين الفساد الاداري على انه الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة لمحفزات مادية او غير مادية غير قانونية، للقيام بعمل لصالح مقدم الحوافز وبالتالي الحاق الضرر بالمصالح العامة [٣].

ويُعرف كذلك بأنه عبارة عن السلوك الاداري الفردي او الجماعي الذي ينحرف بالوظيفة العامة عن واجباتها واهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية بتفضيله المصلحة الخاصة على المصلحة العامة بدون حق، في ظل مخالفة القوانين والمعايير الاخلاقية السامية للمجتمع بافتراض ان أَهداف الجهاز الاداري الحكومي ملبية لحاجات وتطلعات المواطنين [٤].

من خلال التعاريف السابقة للجريمة والفساد يمكن تعريف جرائم الفساد اجرائياً: وهي الجرائم التي ترتكب من قبل الافراد بشكل فردي او جماعي. وتصبح جريمة الفساد ظاهرة اجرامية عندما تتوفر مجموعة من العوامل المساعدة، كجرائم الاعتداء على الاموال والرشوة والتزوير والتهرب الضريبي وغسيل الاموال وغيرها من الجرائم الاخرى، ويرتكبها الفرد او مجموعة الافراد من خلال ادائهم لوظائفهم الرسمية عن طريق الخروج على القوانين والقيم الاخلاقية والمعايير السائدة في المجتمع.

---

[١] د. علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي: استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي، (الاردن: دار الايام، ٢٠١٤)، ص٢٢.

[٢] امير فرج يوسف: مصدر سابق، ص٧٦.

[٣] د. بلال خلف السكارنة: الفساد الاداري، (عمان: دار وائل، ٢٠١١)، ص٢٢.

[٤] د. عبد القادر الشيخلي: اخلاقيات الوظيفة العامة، ط ٢، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٣)، ص٧٣.

المبحث الثالث
نماذج من الدراسات السابقة

اولا: نماذج من دراسات عراقية سابقة.

ثانياً: نماذج من دراسات عربية سابقة.

ثالثاً: نماج من دراسات اجنبية سابقة.

رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة.

اولاً: دراسات عراقية

١- دراسة خالد حنتوش ساجت المحمداوي، (المؤسسة الدينية ودورها في المجتمع -حوزة النجف انموذجا ٢٠١٠).[١]

الدراسة عبارة عن اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الديني تناولت الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية الشيعية، فاقتصرت على مواقف حوزة النجف كما جاء في مقدمة الدراسة، لقد قسم الباحث الدراسة الى بابين، نظري وميداني. كما لخص الباحث مشكلة الدراسة بنقطتين هما

١ـ محاولة اخضاع الحوزة العلمية (حوزة النجف)، لدراسة علمية بأسلوب البحث العلمي مستخدماً المنهج البنائي الوظيفي، محاولا الإجابة على عدد من الاسئلة التي طرحها ومنها، هل تعد الحوزة مؤسسة تنطبق عليها شروط المؤسسة.

٢ـ درس الباحث مجموعة ادوار لحوزة النجف بعد ان وضع لها مقياساً خاصاً لاتجاهات المبحوثين في استمارة البحث، ركز الباحث على عدد من الادوار كالدور السياسي، والاجتماعي، والديني. ليستعرض بعض القضايا العامة، فاكد الباحث ان مشكلة الدراسة تسير في اتجاهين احدهما يكمل الثاني، اتجاه داخلي ويقصد به البناء الاجتماعي للحوزة، واتجاه خارجي يمثل الدور الوظيفي لها.

اما اهداف الدراسة فكانت كما يأتي:

١- التعرف على الأدوار التي تؤديها الحوزة في المجتمع عند ممارستها لدورها الديني في تداخله مع دورها الاجتماعي والسياسي والتعليمي والاقتصادي.

---

[١] خالد حنتوش ساجت المحمداوي: المؤسسة الدينية ودورها في المجتمع (حوزة النجف انموذجا)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٠.

٢- دراسة الاتجاهات والرؤى المختلفة داخل الحوزة حول أدوارها المختلفة التي تؤديها في المجتمع. لتحقيق اهدافها استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة، في الدراسة الميدانية، للتعرف على اراء مجتمع الدراسة نحو الادوار التي تقوم بها الحوزة، كما استعمل الباحث المنهج الانثروبولوجي (الملاحظة البسيطة)، ليتوصل الى مجموعة من النتائج ابرزها ما يلي.

١ـ ان الحوزة تتكون من انظمة ثلاث تتدرج عمودياً: اولها / نظام المرجعية الدينية الذي يشكل قمة الهرم في الحوزة يليه النظام التعليمي والنظام الاقتصادي ، وتتفرع من هذه الأنظمة الثلاث الكثير من الأنظمة الفرعية .

٢ـ ان الشكل الفردي لنظام المرجعية الدينية لازال هو المسيطر على هيكلية الحوزة على الرغم من المحاولات العديدة لمأسسة هذا النظام، لأنه الشكل الأكثر مقبولية والذي يحظى بالسند الشرعي من خلال النصوص المتواترة كما انه يحظى بتأييد أكثرية مراجع النجف. لأنه الأكثر قدرة على الاستمرار في مختلف الظروف التي تمر بها الحوزة وقد اثبت فعاليته على طول الخط الحوزوي الممتد عبر الف سنة.

٣ـ مارست الحوزة ولازالت تمارس العديد من الأدوار في المجتمع العراقي لعل أبرزها الدور الديني التعليمي الإرشادي، ان مقبوليتها الاجتماعية بين غالبية أبناء هذا المجتمع من اتباعها هو الذي مكنها من التفاعل والاستمرار في عملية تبادلية .

٤ـ تميز الدور السياسي لحوزة النجف بالفاعلية الملحوظة اذ ارتبط بالأوضاع السياسية غير الطبيعية. فازداد تدخل الحوزة بشكل كبير جداً في السنوات الاخيرة، بعد ٢٠٠٣/٤/٩.

٥ـ تتميز العلاقة بين الدور الديني والاجتماعي بالارتباط الطردي القوي في حين تتميز العلاقة بين الدور الديني والدور السياسي ضعيفة الارتباط نوعا ما.

٢- دراسة هديل ناصر جاسم، (ظاهرة الفساد في العراق بعد التغيير السياسي - دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي ٢٠١٥) [١].

تضمنت مشكلة الدراسة محاولة الباحثة معرفة ظاهرة الفساد واسبابها وتأثيرها على المجتمع ومفاصل الدولة. التي اصبحت مشكلة عامة لا يسلم منها احداً في العراق بسبب تجذرها وتفشيها في التعاملات اليومية مما جعل لها مجموعة من المبررات المنطقية وغير المنطقية. اسهمت في تكامل مصالح الفاسدين لذا صار هناك ثقافةً للفساد مقننة ولها ادواتها المادية وتبريراتها المعنوية، لذا صاغت الباحثة أسئلة للتعرف على الظاهرة موضوع البحث من اهمها:

هل الفساد كامن في البنية المجتمعية؟ اذ يظهر بشكل واسع النطاق كلما وجد بيئة مناسبة له؟ هل القوانين وإجراءات البيروقراطية من الأسباب المهمة لتفشي الفساد؟ هل ثمة مبررات منطقية او غير

---

[١] هديل ناصر جاسم: ظاهرة الفساد في العراق بعد التغيير السياسي (دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

منطقية ادت لانتشار الفساد؟ هل سبب انهيار المؤسسة السياسية ومنظومة القيم الاجتماعية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى ظهور الفساد بهذا النوع والحجم الواسع ؟ فيما تضمنت اهمية الدراسة الكشف عن اسباب الفساد بمختلف صوره وأثاره في العراق بعد عام ٢٠٠٣. ووضع وإيجاد السبل والمعالجات التي تحد من تفشي ظاهرة الفساد ووضع سياسات عامة تتبنى جهود مشاركة الجميع لمحاربة هذه (الآفة).

اما اهم اهداف الدراسة فهي تفسير وفهم ظاهرة الفساد وأسبابها وتداعياتها السلبية على المجتمع العراقي، وتفسير وتحليل مدى استجابة المجتمع لهذه الظاهرة (الآفة). وإيجاد الحلول والمعالجات التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة.

اعتمدت الباحثة على عدة مناهج منها منهج التحليل النظمي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي فضلاً عن المنهج التاريخي لتتبع احداث الفساد في العراق واثاره، للاستفادة العلمية. ولتتوصل الى عدد من النتائج كان اهمها ضرورة ترسيخ الشعور بالمواطنة والحرص على المال العام والإخلاص بالعمل وعدم تضييع الوقت والفرص للتطور والإبداع، فلا يمكن لأي بلد في العالم ان يتطور وينمو إلا بجهود أبنائه. التركيز على دور الوازع الديني في منع الفساد لأنه فعل محرم في الديانات كافة، ان الفساد جريمة أخلاقية قبل كل شيء، وأن الإنسان السوي لا يمكن أن يكون فاسداً مهما كانت الأسباب. ان اتباع المنهج الإصلاحي لكل جوانب الحياة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بشكل متوازي يبدأ من اصلاح الذات البشرية بأسلوب التنشئة الاجتماعية والسياسية ومن ثم اصلاح السلطة العامة نفسها فضلا عن اصلاح المؤسسات والإفراد، من خلال إجراء التعديلات الدستورية. الاسراع بتشريع قانون للأحزاب السياسية ينظم طريقة تأسيسها وأسلوب عملها ومصادر تمويلها، لضمان وجود أحزاب ذات تأثير سياسي واجتماعي ولها الولاء للوطن لا للطائفية او الحزبية. ازالة الحواجز بين السلطة والأفراد وإشعارهم بأن البلد بلدهم والمال مالهم، ومن يفسد فقد اعتدى على المجتمع وعلى نفسه ووطنه، ويتم ذلك من خلال نشر الوعي والثقافة بين المواطنين، وفتح أبواب الحوار والنقاش معهم، باعتماد مبدأ الشفافية في التعامل بين المؤسسات الحكومية نفسها وبينها وبين المواطنين. تعزيز استقلال القضاء ودوره في حسم الدعاوى الخاصة بالفساد وأنواع الفساد الأخرى، ودعم الجهات التحقيقية برفدها بالعناصر المهنية والكفوءة، ومنحها صلاحيات تتناسب ومهمة التحقيق، وعدم تسييس القضاء لصالح جهات سياسية أساءت للبلد. ابعاد السياسيين عن كل الجهات والهيئات المتخصصة بمكافحة الفساد لأن الانتماء السياسي يؤثر بشكل أو بآخر في اتخاذ القرار مهما حاول متخذ القرار الابتعاد عن ذلك، لأنه قد يتعرض إلى ضغوط من قبل الكيان السياسي الذي ينتمي له مما يمنعه من أداء واجبه بالشكل الصحيح. وضع استراتيجية تربوية ثقافية ودينية وإعلامية تقوم بها مؤسسات ومنظمات ذات العلاقة بوضع مناهج تربوية وثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لتأسيس ثقافة النزاهة وحفظ المال العام من خلال استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة تأسياً على أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد. فضلاً عن توصية بمبادرة وزارة التربية والتعليم العالي لوضع منهاج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.

ثانياً: دراسات عربية

١- دراسة سمير الويفي، (دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغيير الاجتماعي ٢٠١٠).[١]

تضمنت مشكلة الدراسة جملة من التساؤلات كان من اهمها. ما هو دور المؤسسة الدينية الرسمية في عملية التغيير الاجتماعي؟ وهل تعمل المؤسسة الدينية على تحقيق بناء المجتمع الاسلامي المنشود؟ الذي يتوافق مع اهداف التغيير الاجتماعي في الاسلام؟.

اما اهمية الدراسة فتكمن في انها تدخل ضمن المساهمات التي تحاول التأسيس للدراسات الدينية الاجتماعية، وفهم واقع المجتمع الجزائري المسلم، وتأثير المؤسسة الدينية الرسمية فيها ودورها داخل المجتمع، كما ان اهمية المؤسسة الدينية وتأثيرها يظهر في مدى تمتعها بالقداسة عند افراد المجتمع بالإضافة الى مكانتها في التنظيم الاجتماعي الرسمي، فهي التي ترشد وتوجه وتقوم، ومالها من سلطة على نفوس افراد المجتمع.

اما اهداف الدراسة فقد كان من اهمها الكشف عن واقع المؤسسة الدينية الرسمية. الكشف عن بعض الاسباب التي تؤثر في عمل المؤسسة الدينية. في محاولة لإبراز دور المؤسسة الدينية في بناء المجتمع الاسلامي المنشود وتحقيق اهدافه. والعمل على ابراز الدور الرائد للمؤسسة الدينية كمؤسسة قوية لها القدرة على التأثير الايجابي على الاسرة والشباب وما يواجهون من تحديات. ومعرفة مدى الاهتمام بالعقيدة والعبادة والاخلاق بوصفها وسائل للتغيير الاجتماعي في وقتنا الحاضر ومدى تأثيرها في تغيير الفرد والجماعة.

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي لأنه يمكن الباحث من ملاحظة الظاهرة، ووصفها والاحاطة بها. ليتوصل من خلاله الى مجموعة من النتائج اهمها: اهتمام المؤسسة الدينية ببناء المجتمع الاخلاقي لما للقيم الاخلاقية من دور فعال في توجيه الافراد. العمل على تحقيق المجتمع المتكامل والمتضامن الذي يعكس النصوص الشرعية. بناء المجتمع العالم اي المهتم بالعلم كأساس للرقي وتطور المجتمعات. قوة تأثير الجانب الايماني في التغيير الاجتماعي، ويترجمه الاقبال الجيد لأفراد المجتمع على المؤسسة الدينية للاستفسار عن مختلف امور الدين، او التعليم القرآني، ومظاهر التكافل الاجتماعي. تراجع دوَر دوُر العبادة في تفعيل عملية التغيير الاجتماعي، وهذا يعود الى عدة عوامل منها عدم فهم العبادة بمفهومها العام الذي يشمل الجانب الشعائري والمعاملاتي، واختصار العبادة بمفهومها الخاص والضيق. ضرورة تدخل المؤسسة الدينية الرسمية لمواجهة التحديات التي تمس في حقيقتها الفكر والعقيدة والسلوك واستبدالها بأفكار جديدة تعكس العقيدة الاسلامية والسلوك الاسلامي.

---

[١] سمير الويفي: دور المؤسسة الدينية الرسمية في الجزائر، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، الجزائر، ٢٠١٠.

٢- دراسة عبد الله بن ناصر بن عبد الله ال غصاب، (منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والاداري ٢٠٠٨).[١]

حدد الباحث مشكلة الدراسة ببيان منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والاداري من خلال اصول ومقررات الفقه الاسلامي، ومقارنة ذلك بالنظام في المملكة السعودية ليصل الى تساؤل رئيسي: ما هو منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والاداري من خلال الجهات المعنية بمكافحة الفساد في الفقه والنظام. اما اهمية الدراسة فيكمن في سعي الباحث الى تأصيل منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد وموازنة ذلك بما جاء في الفقه الاسلامي والنظام السعودي بهدف وضع لبنة تنطلق منها وتسترشد بها الجهات القائمة على مكافحة الفساد.

في حين اشتملت اهداف الدراسة على تعريف الفساد المالي والاداري في الفقه والنظام ومعرفة العلاقة بينهما. وتقصي ابرز عوامل انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في المجتمع. وابراز ما يميز منهج الشريعة الاسلامية في مجال حماية المجتمع من الفساد المالي والاداري.

لتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي المقارن الذي يبين طريقة التلازم في التغيير والارتباط بين ما يقرره الفقه الاسلامي والنظام السعودي فيما يتعلق بحماية المجتمع من الفساد المالي والاداري. ليتوصل الى مجموعة من النتائج كان اهمها. ان الشريعة الاسلامية حرمت الهدية على الموظفين والعاملين في الدولة، لان مثل هذا العمل يعد خيانة. ان الفساد المالي والاداري موجود منذ القدم، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديما وحديثا منه، وليس في هذا الزمان فقط. ان للرقابة الادارية والمالية على الموظفين دور كبير في الحد من انتشار الفساد. ان مسمى الفساد في النظام السعودي يندرج تحته عدة جرائم، ووضع المنظم السعودي لكل جريمة العقوبة المناسبة. ان ضعف الوازع الديني وعدم الالتزام بتعاليم الدين من ابرز اسباب انتشار الفساد. تشترط الشريعة الاسلامية فيمن يتولى الوظيفة العامة ان يكون صالحاً.

ثالثاً: دراسات اجنبية

١- دراسة ليلى شبادي الموسومة (تأثير الدين على الفساد ٢٠١٣) [٢]

بنت الباحثة دراستها على فرضية (ان جميع الاديان الاسلام، المسيحية تتشابه في تأثيرها على الفساد) بدلالة تأثير الدين في السلوكيات الاجتماعية الايجابية والسلبية كـ(الانحراف والجريمة) ومنها الفساد الذي يؤثر في (النمو، والتضخم، فرص الابداع، والابتكار والتجديد).

---

[١] عبد الله بن ناصر بن عبد الله ال غصاب: منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والاداري، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، ٢٠٠٨.

[٢] ليلى شبادي: تأثير الدين على الفساد، باحثة ايرانية تعمل في قسم الادارة في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة سمنان: ايران، ١٠١٣) شبكة المعلومات

http://www.uvu.edu/woodbury/docs/jbi-10-13-186articlesinpress.pdf

فيما وضعت الباحثة اهدافاً لدراستها اعتمدت على التحقق من فرضية الدراسة السابقة عن التأثيرات الايجابية للفساد(استفحال وانتشار)، في حين كان الهدف الثاني التأثيرات السلبية للدين على الفساد (معالجة والحد من اثاره السلبية) وقد توصلت الباحثة ان القيم الاسلامية والمسيحية ترفض كل افعال الفساد وسلوكيات المفسدين الا ان الملفت للنظر ان الكثير من البلدان الاسلامية تتميز بأعلى مستويات الفساد في العالم. وقد اعتمدت الباحثة على بيانات (١٧٤) دولة للتحقق من فروضها واسباب العلاقة والتأثير بين الدين والفساد مستخدمة بيانات تصدرها ثلاثة منضمات عالمية غير حكومية هي :

١- منظمة الشفافية العالمية.

٢- البنك الدولي.

٣- مجموعة PRS.

لتخضع هذه البيانات للتحليل وفق مجموعة محددات اساسية للفساد كان منها

١- المحددات السياسية وتشمل طبيعة الممارسة الديمقراطية ونوعية القواعد الانتخابية ودرجة اللامركزية في ادارة النظام السياسي بالإضافة الى انعدام الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى تظافر العوامل التحزبية بما يؤدي الى انتشار الفساد واستفحاله.

٢- العوامل التاريخية فقد اعتمدت الباحثة العمق التاريخي لبروز الفساد كفعل اجتماعي في الحيات الاجتماعية للمجتمعات.

٣- في حين انحصرت العوامل الاجتماعية في نشوء نسق من القيم الذي يبرر افعال وسلوكيات الفساد المتمثلة بالاستحواذ على المال العام والاثراء المفاجئ واستغلال المناصب الوظيفية في نهب المال العام.

٤- المحددات الاقتصادية انحصرت في وتيرة النمو ومعدل حصة الفرد من الناتج الاجمالي العام والمحلي وطبيعة عمليات الانتاج التي تيسر بالمجتمع التي تقوم على المنافسة الاقتصادية فضلاً على الانفاق العام (للدولة) وريعية الدولة تعتمد على الثروات المعدنية المستخرجة.

وقد ذكرت الباحثة ان هذه البلدان تضم ما يقارب (٥٥%) من المتدينين في العالم في الديانتين الاسلامية والمسيحية. طبقت الباحثة المناهج والمقاييس الاحصائية واستخدمت الاشكال البيانية للتوصل لمجموعة من النتائج كان اهمها:

١- ان الفساد يشيع في المجتمعات المتدينة بسبب شيوع انعدام المساواة في الفرص ووقوف مؤشر معدل التنمية البشرية.

٢- انعدام وجود الشفافية في المجتمعات المتدينة بالإسلام اكثر منها في المجتمعات ذات الطابع المسيحي.

٣- محدودية الحرية الاقتصادية وحركة رؤوس الاموال والاستثمارات الداخلية والخارجية بسبب الضغوط الحكومية الضريبية التي تؤدي الى حصر حرية العمل في ادنى مستوياته. فضلاً عن تجميد حركة النقد داخل البلد.

٤- انخفاض حصة الفرد من الناتج الاجمال المحلي والعام كان احد نتائج هذه الدراسة ايضاً.

الا ان ما تجب ملاحظته في دراسة ليلى شبادي هو تركيزها على ان الفساد يهمل كميكانزم معتمدة على نتائج الاسباب التي ولدت الفساد في البلاد. فمعظم اسباب الفساد هي نتائج له. وقد قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات كان اهمها التوصيات الاقتصادية التي تتمحور حول التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة (الاستثمار في الجانب البشري).

استنتجت الباحثة ان انعدام تأثير الدين على الفساد (سلبي او ايجابي) يأتي من ضعف فاعلية المؤسسة في اعادة تشكيل نسق القيم الاجتماعية (ضعف الدور الاجتماعي له وقد عللت هذه النتيجة بان العوامل الدينية ليست كافية لتجنب الفساد لوحدها ما لم تكن هنالك عمليات تثقيف ديني وتعاليم دينية جديدة تناسب تحريم فعل وسلوك الفساد).

٢- دراسة يوهان كراف لامبسدروف الموسومة (الفساد في البحوث التطبيقية – المعروضة في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في دور بان (جنوب افريقيا) ١٩٩٩).[١]

استعرض الباحث في هذه الدراسة اكثر عدد من الدراسات التي حاولت تحديد اسباب واثار الفساد في دول العالم المختلفة وتأثيره على الاستثمار والناتج الاجمالي المحلي والعام فضلاً عن تأثيره في جودة الاداء المؤسسي والانفاق الحكومي وتأثيرها في تدفق رؤوس الاموال الدولية (النظيفة والقذرة) بالإضافة الى تدفق السلع والمساعدات التي تعرضت بدورها للفساد.

وقد حاول الباحث تركيز اهم اسباب الفساد في غياب المنافسة الاقتصادية في الانتاج والعمل. والتشوهات التي تصيب السلطة وممارستها من خلال تولية الاشخاص غير المؤهلين في ادارتها. وتشوهات النظم السياسية التي تفرزها النظم الديمقراطيات غير الحقيقية بما ينتج نخب سياسية غير مؤهلّه لإدارة البلد.

لعب اختلال ميزان المدفوعات العامة باعتماد الاسواق المحلية على المدفوعات التي تقدمها الدولة اكثر من اعتمادها على الانتاج. فيما لم يظهر اي تأثير ايجابي او سلبي للاحتلال في انتشار الفساد. وكذلك هو الحال مع تأثير التوزيع الجنسي او النوعي للوظائف الحكومية (ذكور اناث). مجموعة من الابعاد الثقافية ومنها الدين.

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها غياب التأثير الفعلي للاحتلال في انتشار واتساع ظاهرة الفساد وكذلك المال بالنسبة للتوزيع الجنسي او النوعي للوظائف الحكومية. احتلت تشوهات السلطة وتشوهات النظم السياسية المرتبة الاولى في التأثير الايجابي بظاهرة الفساد.

كما لعب غياب المنافسة الاقتصادية في الانتاج والعمل دور مهم في تهيئة ارضية خصبة لإنبات الفساد ونموه وكان من بين العوامل الثقافية الدين اذ يرى (يوهان) انعدام التأثير السلبي للدين على الفساد

---

[١] يوهان كراف لامبسدروف: الفساد في البحوث التطبيقية – المعروضة في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، في دور بان، جنوب افريقيا، ١٩٩٩) شبكة المعلومات.
http://www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/d2ws1_jglambsdorff.pdf

يأتي من عدم توافق القيم الدينية مع التغيرات المعاصرة في النظام الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية.

لعب تأثير الهوة العميقة بين الاخلاق المهنية في النظام العلماني والاخلاق الدينية للعمل في النظام الديني دوراً مهماً في سعي المفسدين الى البحث عن مبررات الفساد الدينية وبالتالي جعل تأثير الدين في ادنى مستوياتها وقد كان من بين الابعاد الثقافية التعددية اللغوية والقومية والدينية الا انها لم تظهر اي تأثيرات واضحة على ارتفاع معدلات الفساد او انخفاضه كما فعل نسق القيم الاجتماعية الناشئ بسبب تغير القيم الاجتماعية في عملية تقبل الفساد وتبريره اجتماعياً على انه جزء من مهارات الفرد وانجازاته. *

---

* تعد دراسة فيصل الشهري وسليمة كوزر وماريان فوتاكي. من الدراسات المهمة حول تأثير العامل الديني في مكافحة الفساد قدمت من قبل مجموعة من الباحثين العرب بالتعاون مع الباحثين الاجانب باعتماد منظور الاخلاقيات السلوكية، اذ ارتكزت هذه الدراسة على تساؤل شكل المحور الرئيسي لعنوانها (هل يمكن للدين المساعدة في مكافحة الفساد) وقدمت هذه الدراسة الى جامعة هارفرد في كلية الادارة قسم التسويق وكانت المملكة العربية السعودية هي المجال المكاني لهذه الدراسة فيما انطوى المجال البشري على مجموعة من موظفي لتسويق السعوديون في عدد من الشركات والمؤسسات الانتاجية والتجارية اذ بلغ عددهم (٤٢٧) مبحوثاً تم استجوابهم باستبيان على الشبكة المعلوماتية ضم عينة مختارة من (٦٠٠) متخصص تكونت الاستمارة الاستبيانية من (٦٤٠٠) فقرة تشمل جميع انحاء البلاد استخدم فيها اسلوب المقالة القصيرة بالإجابة عن الأسئلة بدلاً من الاجابة المباشرة، وقد اعطيت فترة (٣٥) يوم للمبحوث للإجابة عن جميع فقرات استمارات الاستبانة (بدقة) ليتوصل الباحثون الى مجموعة من النتائج كان اهمها دور التسامح الديني في انتشار الفساد اذا ان التهاون في السلوكيات غير الاخلاقية في المنظمات كان اهم عوامل الفساد فيها وقد تبنى المبحوثين العديد من وجهات النظر منها ان زوال عامل الخوف بين المستويات الوظيفية كان له تأثير ايجابي بالفساد فضلاً عن التسامح على الاساس الديني في حين كان لتأثير التزام الافراد بممارسة الشعائر والطقوس تأثيراً وسطاً على ممارسة للإفراد باي تأثير على ممارسته للفساد او التعرف على افعال الفساد ليستنتج الباحثون ان التسامح يجعل الفرد اكثر الافراد للفساد او السماح به (العلم بوجود الفساد او افعاله وطرقه والسكوت عنها) فيما لم تحضى المعرفة الدينية تقبلاً للسلوك غير الاخلاقي على امل اصلاحه من خلال القدرة مستقبلاً وكذلك تأثير المعتقدات الدينية على عملية صنع القرار الاخلاقي بطريقة غير متوقعة بحت ترسم هذه العملية طريقة بناء العلاقة بين القرار والمنظمة وبين الفراد والنظام السياسي ككل وقد اوصى الباحثون بتفعيل دور المعتقدات الاسلامية في بيئة الاعمال التجارية والانتاجية وتشديد عملية التدريب الاخلاقي والتعليم المهني وتوعيته بالأسس الدينية لفعل وسلوك الفساد. انظر http://ethics.harvard.edu/blog/can-religion-help-fight-against-corruption

رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة.

عرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة في اعلاه التي تناولت احد طرفي العلاقة موضوع الدراسة الحالية اذ انها اقرب الدراسات التي اعتمد عليها في وضع الاطر العامة لدراسته (المؤسسة الدينية وجرائم الفساد) من خلال عرض الدراسات القريبة التي تناولها الباحثين والعلماء في هذا المجال. كان للباحث وجهة نظر حول كل ما اثير في هذا الموضوع. سنناقشها في النقاط الاتية:

١- ان الدراسات السابقة التي اطلع الباحث عليها ركزت على جانب واحد من جوانب الدراسة الحالية.

٢- لم تتناول اي من الدراسات السابقة قياس فاعلية الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية الشيعية في معالجة المشكلات الاجتماعية سوى العرض الذي قدمه الدكتور خالد حنتوش الذي اعتبره ضمن الدور السياسي للمؤسسة الدينية في دراستهِ لحوزة النجف

٣- ركزت الدراسات العربية على المؤسسة الدينية الرسمية وهي سمة المؤسسة الدينية السنية في المجتمعات ذات الاغلبية السنية اذ لم تكن المرجعية الدينية جزء من التنظيم الرسمي للدولة في يوم من الايام

٤- ركزت دراسات الفساد على جرائم الفساد كفعل اجتماعي ولم تتناول الابعاد الاجتماعية لسلوكيات المفسدين ودورها في تشكيل ثقافة الفساد باستثناء دراسة لامبسدروف الذي عرض مجموعة من الدراسات المقدمة للمؤتمر والتي اشارت الى ذلك ضمنا

٥- لم تركز الدراسات التي تناولت موقف الدين من الفساد على الدور الاجتماعي لرجل الدين منفردا او المؤسسة الدينية بل ركزت على مجموعة التعاليم الدينية التي تناولت موضوع الفساد وموقف الدين منه

٦- ان الموقف الديني من الفساد يتطلب نمطا من التثقيف الديني الذي تفتقر اليه المجتمعات المتدينة لاسيما تلك المجتمعات التي يدخل فيها التنظيم الديني ضمن التنظيم الرسمي للدولة في الدول غير الديموقراطية او ذات الديموقراطيات الشكلية.

لذا ستقتصر مناقشتنا للدراسات السابقة على محورين هما

المحور الاول- اهم القضايا المستخلصة من تلك الدراسات.

المحور الثاني- اوجه الشبة والاختلاف ما بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية.

- المحور الاول (اهم القضايا المستخلصة من تلك الدراسات)

١- التعرف على الدور الريادي للمؤسسة الدينية كمؤسسة قوية لها القدرة على التأثير الايجابي على الافراد وما يواجهون من تحديات.(د خالد حنتوش)

٢- التعرف على عوامل انتشار الفساد المالي والاداري في المجتمع. وإيجاد الحلول والمعالجات التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة.(هديل ناصر)

٣- التعرف على التعاليم الدينية التي تحرم الفساد (دراسة عبدالله ناصر)

٤- فاعلية التعاليم الدينية في التغيير الاجتماعي الايجابي ودور المؤسسة الدينية في تحقيقه (سمير الويفي)

٥- ضعف تأثير الوازع الديني في الفساد بسبب امكانية ايجاد المبررات الدينية له (ليلى شبادي)

٦- عرض مستخلصات بحوث متعددة للوصول الى الاثار الاقتصادية للفساد في المجتمع (لامبسدروف)

- المحور الثاني (اوجه الشبة والاختلاف ما بين الدراسات ودراستنا الحالية)

ثمة اوجه اتفاق واختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة وهي كالآتي:-

١- وجه الاتفاق في طبيعة موضوع الدراسة.

أ- تعد المؤسسة الدينية من اكثر المؤسسات الاجتماعية فاعلية في المجتمع لما لها من دور مؤثر في توجهات الافراد الاجتماعية. اتضح ان المؤسسة الدينية تلعب دوراً في التغيير الاجتماعي.

ب- اوضحت هذه الدراسات ان ضعف الوازع الديني احد اسباب انتشار الفساد في المجتمع الا ان دوره في مكافحة الفساد كان في ادنى مستوياته وهذا راجع الى عدم فاعلية الوسائل التي تتبعها المؤسسة الدينية في نشر المعرفة الدينية فضلاً عن ضعف دور المسجد ودور العبادة في الحد من المشكلات التي يواجهها المجتمع وهذا راجع الى عدم فاعلية الوازع الديني في ردع الافراد عن ممارسة الفساد بسبب ضعف الدور الذي تؤديه المؤسسة الدينية حالياً.

٢- اوجه الاختلاف في طبيعة موضوع الدراسة.

ان نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة تتمثل في ما يلي:

أ- ان الدراسات السابقة بحثت جانباً معيناً من موضوع الدراسة. في حين كان تركيز الدراسة الحالية على علاقة المؤسسة الدينية بالفساد على اعتبار ان مَنْ يمارسون الفساد معروفين من قبلها. وهذا ما صرح به العديد من رجال الدين الذين يحتلون مكانات دينية متقدمة.

ب- لم تناقش اي من الدراسات السابقة ان الحاجة الى الاصلاح الاجتماعي تفترض تدخل المؤسسة الدينية بكل ثقلها وبأكثر وسائلها فاعلية ليتحقق من خلاله الاصلاح الديني واصلاح المؤسسة الدينية ذاتها وفق وصف البعض من افراد فئتي العينة. الذي تطرقت له دراستنا الحالية.

ت- لم يسال رجل الدين عن حقيقة الدور والواجبات الاجتماعية المناطة به وبالمؤسسة الدينية غير الرسمية وفاعلية هذا الدور في المشكلات الاجتماعية.

ث- اغلب الدراسات السابقة لم تكن ضمن ميادين الدراسة في علم الاجتماع الديني في دراسة العلاقة المتفاعلة بين المؤسسة الدينية والمجتمع من خلال مشكلاته الاجتماعية التي تحتل اهمية بارزة في حاضر ومستقبل المجتمع بل كانت دراسات اقتصادية او فقهية الطابع.

ج- لم تتطرق اي من الدراسات السابقة الى الموقف من التثقيف الديني بعد ان اصبح الدين مهنة ومجالا تخصصيا في المعارف التي يعتمد عليها في استنباط التعاليم الدينية.

الفصل الثاني
تفسير الفساد في ضوء الدين الاسلامي

المبحث الاول: **التفسير الديني لأنواع الفساد**.
المبحث الثاني: **الفساد في ضوء القران الكريم**.
المبحث الثالث: **الفساد في ضوء السنة النبوية الشريفة**.
المبحث الرابع: **موقف المؤسسة الدينية العراقية من الفساد**.

تمهيد

ان الهدف من تفسير الفساد في ضوء الدين الاسلامي هو لغرض بيان الجوانب الدينية في موقفها من الفساد الذي بدأ ينخر في جسد الدولة الاسلامية التي ارادها الرسول (ص) ان تكون الانموذج لقوله (مثل المسلمين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه العضو تداعت له سائر الاعضاء بالسهر والحمى).

لذلك اقتضت طبيعة هذا الفصل تقسيمه الى اربعة مباحث: تناول الباحث في المبحث الاول التفسير الديني لأنواع الفساد رغم الاتفاق على مضمونه وماهيته وفقاً للتوجهات الفقهية في التفسير الديني، اضافة الى موقف الشريعة الاسلامية من الفساد باعتباره مخالف للفعل الشرعي ومقاصده. اما المبحث الثاني تطرق لمفهوم الفساد في ضوء النصوص القرآنية . بينما تناول المبحث الثالث الفساد في ضوء السنة النبوية الشريفة لان النصوص الدينية التأسيسية المقدسة تتميز بالعمومية وسعة الدلالة والصلاحية لكل زمان ومكان على الاقل من وجهة نظر المؤمنين بها، فضلاً عن استعراض الاحاديث الى ورد فيها مصطلح الفساد لبيان مدلوله ومعناه للوقوف على تطابق دلالاته الاجتماعية مع ما ورد في القران الكريم من معاني او تلك التي لم يتناولها النص المقدس بالإشارة الى السيرة النبوية الشريفة هي شارحة وموضحة للمضامين والمعاني القرآنية.

اضافة الى ذلك تناول المبحث الرابع موقف المؤسسة الدينية العراقية من الفساد بوصفها المؤسسة الاكثر فاعلية وقدرة من بين جميع المؤسسات الاخرى ومن مهامها هداية الامة وحمايتها وخدمتها لأنها حاله من العدالة والنزاهة والقدسية في نظر افراد المجتمع على اعتبار ان الدين الاسلامي يمثل اساس عملها.

المبحث الاول
التفسير الديني لأنواع الفساد

يفرض الدين من خلال المؤسسة الدينية بالإضافة الى ما يفرضه القانون على الافراد في مؤسسات الدولة واجباتٍ وحقوقاً مبنية على النصوص الدينية تهدف الى العدالة والاصلاح ومكافحة الفساد، بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يتم ذلك من خلال الزام الافراد بواجباتهم الدينية باستخدام التهديد والوعيد، القائم في بعض الدول اذ تتخذ هذه العملية شكلاً مؤسسياً فاعلاً بصورة مباشرة او غير مباشرة. قد يكون صورياً يستخدم للتوظيف السياسي بالدرجة الاساس كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. على هذا الاساس فقد اصبح الدين واحداً من مصادر القانون ان لم يكن اهمها كما هو وارد في الدستور العراقي وفي دساتير جميع الدول التي تتميز بطابعها الاجتماعي المتدين (مجتمعات متدينة) [*]. بمقدار ما يتضمن من قواعد منظمة للروابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية وهذا ما يطلق عليه دينياً اسم الشريعة لان الاديان تنطوي على تعاليم تشتمل على كل جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمعات بتغير الازمان [١].

إذ ان المجتمعات الاسلامية تعتمد على تفسيرات تؤخذ بنظر الاعتبار على إنها جاءت من صلب الدين الإسلامي، فمهما تغيرت محاورها الا انها تنتهي بقانون واحد هو الشرع الاسلامي الذي شرعه الله للامة، ويتم القضاء على الجرائم بإقامة الحدود الشرعية للدين القيم ضد الجريمة بشكل عام والفساد منه بشكل خاص بكافة اشكاله. فالدين يتضمن مجموعة قيم تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وتستمد قوتها من مصدر علوي هو الله وهو الآمر والناهي فقط، وان اختلفت الاديان في الرمز له بالاسم واحياناً بالرسم[٢]. لذلك فان الدين يقف من الجريمة بصفة عامة موقف العداء لأنه بطبعه يحض على الخير وينهى عن الشر[٣].

ويمثل الفساد دوراً كبيراً في الاضرار بالمجتمع. قول تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ* أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [٤]. لان المجتمع مجموعة من

---

[*] يعد العراق وغيره من المجتمعات الشرقية الاسلامية العربية مجتمعات متدينة التي لعب فيها الدين دوراً فاعلاً بالضبط الاجتماعي غير الرسمي فاعلية تفوق فاعلية القانون (الضبط الرسمي) وهو مصدر تفسيرات كل الافعال الاجتماعية تقريبا.

[١] د. مصطفى صالح العمادي: التنظيم السياسي والنظام الدستوري، (عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٩)، ص٢٨،

[٢] د. هاني خميس احمد: سوسيولوجية الجريمة والانحراف، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨)، ص٧٣.

[٣] فتوح عبد الهادي الشاذلي: اساسيات علم الاجرام والعقاب، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦)، ص٢٨١-٢٨٢.

[٤] سورة البقرة: اية ١١- ١٢.

الافراد وصلاحهم صلاحه وفسادهم فساده، فمرتكب الفساد يضر بالمجتمع باسره لأن عمله موجه لأفراد المجتمع الذي يعيش فيه، كما ان عرقلة معاملات الناس ضرر، واخذ الرشوة ضرر، وقبول المحسوبية ضرر، وعدم تطبيق العدالة ضرر وكل ما هو ضرر حرام وفق القاعدة الدينية (لا ضرر ولا ضرار) [١].

لذلك يرى بعض علماء الاجتماع ان اثر الدين على بناء المجتمع بدء يقل باستمرار، والسبب في ذلك ان المشتركين في الهيئات الدينية قل عددهم لعدم اقتناعهم بدور الدين في حياة المجتمع، والمجتمع بدوره ابتعد عن الفهم الديني، وانحصرت الممارسة الدينية في النطاق الخاص، كما ان المجتمعات اخذت تفقد تدريجياً الطابع المقدس بعد وصول العلمانية الى ذروتها[٢]. *

اما افراد المجتمع العراقي لا يستطيع تجاهل القيم الدينية والاخلاقية السائدة، اذ ان هذه القيم ليست مجرد شيء عابر غير مرتبط بسلوك الفرد في مجتمعه فهي تدخل في تنظيمات الدولة وتعيش فيها عن طريق الموظفين، لهذا فان القيم مهمة للقضاء على الفساد، لكن يجب استحضارها عند كل موظف عندما يكون متسلحاً بها عقائدياً ومؤمناً بها من خلال التثقيف والتوعية الدينيتين [٣].

ان طغيان القيم المادية على القيم الدينية عند الكثير ادت بهم الى الانحراف عن طريق الدين القيم وساهمت في انتشار الفساد. في حين ان العامل الديني هو الاهم في القضاء على الفساد، ورد ذلك فيما كتبه الامام علي علية السلام الى بعض عماله بقوله (فولَّ من جنودك انصحهم في نفسك لله ولرسوله ولأمامك انقاهم جيباً وافضلهم حلماً ممن يبطئ عن الغضب، ويرأف بالضعفاء، وينبو على الاقوياء، وممن لا يثيره العنف، ولا يقعد به الضعف، ثم ألصق بذوي المروءات والاحساب، واهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسن ومن اهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة فانهم جماع من الكرم، ثم تفقد من امورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما ثم اختر للحكم بين الناس افضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الامور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى في الزلة ولا تشرف نفسة على الطمع، واقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، وممن لا يزدهيه اطراء ولا يستميله اغراء، ثم اسبغ على عمالك الارزاق فان ذلك قوة لهم على استطلاع انفسهم، وغني لهم عن تناول ما تحت ايديهم وحجة عليهم من خالف امرك، او ثلموا امانتك)[٤].

---

[١] د. محمد صالح عطية الحمداني: الفساد الاداري ماهيته وعلاجه في الفكر الاسلامي، (بغدد: مركز البحوث والدراسات الاسلامية، ٢٠٠٧)، ص٧٢.

[٢] د. غني ناصر حسين القريشي: علم الجريمة، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠١)، ص٢٨٦.

* والباحث لا نتفق مع هذه الآراء لان الهيئات الدينية زادت اهميتها في المجتمعات وتقوم بدور فعال في ضبط سلوك الافراد والجماعات وجعلهم يشعرون بالتضامن الاجتماعي عن طريق المشاركة في الشعائر الدينية التي تعد عاملاً في تحقيق التماسك الاجتماعي.

[٣] الشيخ عباس كاشف الغطاء: مصدر سابق، ص١٤.

[٤] خطب الإمام علي (ع): نهج البلاغة، (ايران: دار الذخائر، ١٩٨١)، ج ٣، ص٩١.

لقد تعددت اشكال الفساد رغم الاتفاق على مضمونة وماهيته، وفقاً للتوجهات الفقهية في التفسير الديني له لذا فلا يجد الباحث بدءاً من الاشارة الى بعض تصنيفاته واهمها كما يلي .

اولاً: من ناحية الحجم

١- الفساد الصغير (الداخلي) هذا النوع من الفساد يتم على مستوى الإدارات أو الوحدات الحكومية من قبل صغار الموظفين بصفتهم الشخصية كتصرفات شاذة عن القاعدة والقوانين الادارية فيمارسونه على اساس من توظيف خبراتهم الوظيفية، يواجهه افراد المجتمع بشكل يومي من خلال التعامل مع الدوائر الرسمية مثل إدارات الضرائب ووحدات منح العقود والبلديات وغيرها [١].

٢- الفساد الكبير (الخارجي) او ما يفرضه موظفي الدرجات العليا من المسؤولين على شكل تعليمات متضمنة في سياسة ادارة المؤسسة، اذ يرتبط هذا النوع من الفساد بالمستوى السياسي والبيروقراطي الاعلى كالصفقات الكبرى وتجارة السلاح والمقاولات الكبرى التوكيلات العالمية التجارية للشركات عابرة القارات. والمشروعات القومية او الوطنية كمشروعات البنى التحتية، ويمس تأثيره على كافة الافراد والجماعات الاجتماعية [٢].

ثانياً: الفساد من ناحية الانتشار

١- الفساد المحلي الذي يتمحور ضمن حدود المؤسسة ويختلف مستوى تأثيره من مؤسسة الى اخرى ينتشر غالباً داخل المنشآت الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات او كيانات كبرى او عالمية) [٣].

٢- الفساد الدولي ويشير الى الفساد ضمن النطاق العالمي ضمن نطاق يشيع غالباً ضمن اطار الاقتصاد الحر، بسبب ترابط الشركات المحلية والدولية والقيادات السياسية فتأخذ شكل منافع ذاتية متبادلة قائمة على بعض التسهيلات التي يتم فيها التغاضي عن القانون المنظم بهدف تحقيق المنافع الوطنية التي تكون في مثل هذه الحالة عبارة عن منجزات سياسية او هكذا يبرره السياسيون لذا يصعب التفريق بينهما. وفي هذا النوع تكمن الخطورة العظمى على المديين البعيد والواسع [٤].

ثالثاً: الفساد من ناحية التنظيم

١- الفساد المنظم ويعد ضمن أطر الجريمة المنظمة وهو الفساد الذي يمارس بشكل تنظيمات وظيفية على مستوى كبار الموظفين ليشكلوا من خلاله جماعات مصلحة في استمراره (مافيات)، يهدف

---

[١] سعاد عبد الفتاح محمد: الفساد الإداري والمالي مظاهره وسبل معالجته، مجلة الوقائع والبحوث ،هيأة النزاهة ،(٢٠٠٨)، ص٢٥٠.

[٢] د. صلاح الدين حسن السيسي: موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٢)، ص٢٢٧.

[٣] د. بلال خلف السكارنة: مصدر سابق، ص٢٦.

[٤] د. هاشم الشمري وايثار الفتلي: الفساد الاداري والمالي "اثاره الاقتصادية والاجتماعية"، (عمان: دار اليازوري، ٢٠١١)، ص٤٦.

الى الاستحواذ على مبالغ طائلة لذا غالباً ما يكون موضوع فضائح عامة ويختفي باختفاء التنظيمات التي تمارسه [١].

٢- الفساد العشوائي يمارس هذا النوع من الفساد في اطار تنظيمات العمل المختلفة من قبل الافراد او المسؤولين بأسلوب عشوائي وبطرق بدائية وغير منهجية يسهل اكتشافها والتعامل معها كاستغلال جهل الافراد بالنظم الادارية وبحقوقهم وحدود صلاحيات الادارات والموظفين او بتأثير العلاقات الاجتماعية غير الرسمية داخل التنظيم الرسمي (او ما يعرف بالواسطة في العامية العراقية) * كما انها تمثل ظاهرة مقبولة اجتماعياً لأنه يعطي صورة من تأثير العلاقات الاجتماعية في الافراد بالمستويات الادارية المتعددة داخل المؤسسة ينحصر هذا القبول في حدوده الدنيا لتتحول الى ممارسات مرفوضة ومُدانة (اذا كثرت) وهو جزء من الفساد غير الاداري المنظم تكون فيها ممارسات غير مقبولة مثل السرقة والابتزاز وخرق القانون [٢].

رابعا: انماط الفساد

الفساد شأنه شأن كل جريمة تتعدد انماطها بتعدد المجالات التي تمارس فيه ويمكن ان تقسم الى خمسة انماط رئيسية من الفساد تشكل قاعدة نشرح من خلالها نوعية وشكل كل نمط لأغراض التوضيح اهمها.

اولاً: الفساد الاقتصادي : Economic Corruption

الفساد في الاساس ظاهرة اقتصادية، تقع على الاموال العينية وغير العينية، الأسباب المؤدية اليه ونتائجه ذات طابع اقتصادي وليس رداءً سياسياً او بيروقراطياً والنتائج او الاثار المترتبة علية سواء كانت سلبية او ايجابية هي اقتصادية في المقام الاول. اذ ان الفساد الاقتصادي ظاهرة اجتماعية عامة لا تخص مجتمع دون غيره وان كانت معدلاته تتفاوت من مجتمع الى اخر ولا تخص ظرفاً اجتماعياً دون اخر، فالحصول على منافع المادية والارباح غير المشروعة عن طريق اعمال منافية للقيم والاخلاق والقانون كالغش التجاري والتلاعب في الاسعار وافتعال الازمات في الاسواق وكذلك استغلال الوظائف العامة لتحقيق المكاسب الشخصية ليست سمة اجتماعية لفرد او فئة بل هي امال ورغبات

---

[١] خالد مكصد نايف الجريان: الرقابة والفساد الاداري والمالي، (العراق: دار الصادق الثقافية، ٢٠١٣)، ص٩٩.

* واليوم اصبح الأفراد الذين يمارسون الفساد بأسلوب عشوائي وفق خطط وتفكير حذق وبأساليب علمية حديثة في كثير من الاحيان يصعب اكتشافها، كما اصبحت المنافع مشتركة بين القائمين به والمؤثرين لتحقيقه الى درجة يُنظر الى هؤلاء الافراد بانهم مقبولون اجتماعياً لانهم ويمارسون نوعاً من الاندماج الاجتماعي اي مندمجين اجتماعياً تحت فكرة الوحدة الوطنية والوحدة القومية او الإسلامية ليتعدى بذلك العلاقات الاجتماعية الفردية الى العلاقات التنظيمية.

[٢] د. علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري: مصدر سابق، ص٢٩.

العديد من الافراد والجماعات التي ترى انها لم تتح لها الفرصة للحصول على احتياجاتها او حقوقها او ما تستحقه من الثروات الوطنية او العامة [١].

فالفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية وهو اكثر ارتباطاً بمصالح البشر كأفراد، لذا يمكن مقاومته والحد من انتشار مخاطره عبر سن بعض التشريعات القانونية وتفعيل روح القوانين وسرعة الحسم فيها. اضافة الى فاعلية الاليات الدينية والاجتماعية غير الرسمية وكذلك السياسية (المواطنة) تساعد في معالجته [٢].

للفساد الاقتصادي مظاهر كثيرة جداً وتزداد باضطراد يوماً بعد اخر في واقع التعامل البشري، وهنالك بعض السلوكيات التي تبرز على الساحة تكون دليلاً على وجود فساد مثل غياب الأمانة في الاسواق (غش الاسعار والميزان) وظاهرة الغش الصناعي في الانتاج، وانتشار التعامل القائم على الاستغلال (الاساس الربوي في العرف الديني)، وقد تناول القرآن الكريم خطورة هذا النوع من التعامل وقبح صورة المتعاملين به في قوله تعالى{ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ..} [٣]. لان كثرة الاستهلاك وقلة الانتاج علامة واضحة على حدوث خلل في المجتمع وفي ادارة موارده. فعندما تكون المنتجات اقل من العائدات تبين حدوث الفساد اقتصادي [٤].

فالفساد ايضاً سوء استغلال الثروات توزيعها، وسوء التدبير، الذي يخلق الترف والاسراف، ليؤدي الى خلق توترات اجتماعية وسياسية فضلاً عن المفاسد الاخلاقية والمظالم الاجتماعية وقد اشار القران الكريم الى مثل هذه النتائج للفساد في قوله تعالى: {وَكَم أَهلَكنَا مِن قَريَةٍ بَطِرَت مَعِيشَتَهَا فَتِلكَ مَسَاكِنُهُم لَم تُسكَن مّنِ بَعدِهِم إِلاَّ قَلِيلاً وَكُنَّا نَحنُ الوَارِثِينَ} [٥].

اهم انواع جرائم الفساد الاقتصادي

١- **غسيل الاموال** تعد من اخطر الجرائم الاقتصادية في عصر الاقتصادات الرقمية التي تقوم على المضاربة في اسواق الاوراق المالية بسبب صعوبة تتبع نشوء الثروات وعدم خضوعها الى النظام الضريبي بحجة المميزات الاستثمارية، لذا فهي تشكل تحدي حقيقي امام مؤسسات المال والاعمال، وهي ايضاً امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الانشطة الجرمية ومكافحة انماطها المستجدة في استغلال الظروف الاجتماعية المختلفة [٦].

---

[١] د. محمد علي البدوي: دراسات سوسيولوجية، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص٩.

[٢] د. السيد محمد الرامخ: علم الاجتماع الاقتصادي، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨)، ص٤٨.

[٣] سورة البقرة: الاية.٢٧٥.

[٤] د. عبد الله محمد الجيوس: الفساد من منظور اسلامي (الفساد مفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء عليه)، (الرياض: المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، ٢٠٠٣)، ص٢٦.

[٥] سورة القصص: الآية ٥٨.

[٦] نزية نعيم شلال: الجريمة المنظمة، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠)، ص٢٩.

غسيل الاموال يعني تحويل ونقل الاموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة او كالتجار بالبشر والمخدرات السرقات الكبيرة جداً والفساد المالي السياسي وغيرها الكثير من الجرائم التي تشكل خطورة على القيم الانسانية المتهربة من الالتزامات القانونية [١].

٢- **الرشوة** : هي الحصول على اموال او منافع بتنفيذ اعمال مخالفة لأصول المهنية، وهي على انواع متعددة منها على شكل مبالغ او هدايا عينية تدفع للمسؤولين من قبل الافراد او الشركات داخل البلد لقاء حصولهم على منافع مقابلة محددة سلفاً كالمناقصات والعقود الخاصة بالتجهيز وغيرها [٢].

فالرشوة من وجهة النظر الاسلامية هي خيانة أمانة، ندد بها القرآن الكريم في قوله {وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ} [٣]. الغلول الخيانة في توزيع الغنائم.*

٣ - **الاختلاس** من القضايا المهمة التي تفتك بالمجتمعات لتترك اثاراً سلبية تؤثر على اقتصاديات الدول بأجمعها يظهر هذا السلوك فيها، الاختلاس هو الاستحواذ على المال خفية من مال يؤتمن الفرد عليه، كسرقة امين صندوق للمال [٤]. وكذلك فالاختلاس في القانون هو كل فعل يكشف عن نية المؤتمن على المال ان يضم هذا المال كله او بعضه الى ملكه من خلال التلاعب بالوثائق الخاصة بأوجه الانفاق او الصرف [٥].

٤- **التزوير**: يعتبر التزوير او التزييف بانه كل اصطناع لوثيقة او عملة تقليداً لصحيح منها تهدف للحصول على منافع غير مؤهل للحصول عليها بالوثائق العادية ويشمل التلاعب في قيمة عملة صحيحة او ترويج غير الصحيحة بقصد التداول او الغش او الاضرار [٦].

٥ - **النصب والاحتيال** النصب من اهم الجرائم المالية التي تشكل عدواناً على اموال الغير باستخدام وسائل التدليس او الاحتيال تضر بالضحية فتوقعه في غلط يقوم تحت تأثيره بتسليم كل او

---

[١] د. محمد سالم عبود: ظاهرة غسيل الاموال المشكلة الاثار المعالجة، (العراق: دار مرتضى، ٢٠٠٧)، ص٢٩.

[٢] د. نعيم ابراهيم الطاهر: مصدر سابق ص١٠

[٣] سورة ال عمران: الآية. ١٦.

* ان مناسبة نزول هذه الآية هي خير دليل على شرحها اذ طالب احد الاعراب النبي (ص) بالعدالة في توزيع الغنائم بين المقاتلين دون ان يفهم مقاصد التفريق في عملية التوزيع والمصالح الاقتصادية المترتبة على هذا التفضيل والحادثة مشهورة في العراف الاسلامي

[٤] عبد محمود هلال السميرات: عمليات غسيل الاموال بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، (الاردن: دار النفائس، ٢٠٠٩)، ص١٠٠.

[٥] د. بابكر عبد الله الشيخ: غسيل الاموال، (عمان: دار الحامد، ٢٠٠٣)، ص١٠٣.

[٦] سمير فايز اسماعيل : تبييض الاموال، (بيروت: مكتبة زين الحقوقية والادبية، ٢٠١٠)، ص٧٧.

بعض مالة الى الجاني طوعاً [١]. فهو عبارة عن تشويه متعمد للحقيقة يؤثر في عقيدة وتفكير الشخص المجنى عليه.

اما **الاحتيال** فهو توسط الجاني او شخص اخر الى تسليم مال منقول مملوك للغير دون موافقته او علمه، نتيجة استخدام الجاني لأحدى وسائل الخداع المنصوص عليها في القانون والتي تفسر عن وقوع المجني عليه في الغلط الدافع الى التسليم [٢].

٦- **الجرائم الالكترونية** ان الهدف الرئيسي لأغلب الجرائم الالكترونية هو الحصول على المعلومات محفوظة على شبكة الانترنيت او اجهزة الكمبيوتر. لذا هي نشاط اجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الالي بطريقة مباشرة او غير مباشرة كوسيلة او هدف لتنفيذ الفعل الاجرامي المقصود [٣].

٧ - **نهب المال العام:** المال العام جريمة تشير الى كل استيلاء او اعتداء على مال مجهول المالك نقدي او عيني خصص للمنافع الاجتماعية العامة مهما كان شكلها من خلال مجموعة من التعاملات كالسوق السوداء والتهريب والاستغلال الوظيفي للصلاحيات باتباع اساليب سرية من غير وجه حق [٤].

بيئة الفساد

البيئة هي مجموعة العوامل الاجتماعية والطبيعية التي تسهم بشكل مباشر في الاصابة بمرض اجتماعي او بيولوجي فردي او وبائي او تسهم في توطينه وانتشاره والفساد وباء اجتماعي فتاك بالمجتمعات قبل الافراد اذ يهدد وحدة المجتمع بتهديده للتكامل والتعاون. ومن ابرز الاسباب التي تساعد على ظهوره ما يلي.

١- انعدام وجود الثقافة التنظيمية الايجابية التي تؤدي الى التزام والتحلي بأخلاقيات المهنة.

٢- ضعف او فساد القيادات الادارية وعدم نزاهتها [٥].

٣- غياب الرقابة اسهم بشكل فاعل في ممارسة الفساد المالي [٦].

---

[١] د. محمد السفريوي: الجرائم المالية من خلال قرارات المجلس الاعلى، (الرباط: المطبعة الامنية، ٢٠٠٧)، ص٩٣.

[٢] اياد حسين عباس العزاوي: جريمة الاحتيال في القانون العراقي، (بغداد: مطبعة عصام، ١٩٨٨)، ص٣٨.

[٣] د. عبد الفتاح بيومي حجازي: نحو صياغة نظرية عامة في علم الجريمة والمجرم المعلوماتي ،(مصر: نهجاء للطباعة، ٢٠٠٨)، ص١٧.

[٤] د. عبد العال الديربي ومحمد صادق اسماعيل: جرائم الفساد بين اليات المكافحة الوطنية والدولية، (القاهرة: المصدر القومي للإصدارات القومية، ٢٠١٢)، ص١٢٣.

[٥] د. علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري: مصدر سابق، ص٦٠.

[٦] د. مجيد الشرع: الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي، بحث منشور في مجلة المنصور، العدد ١٤، ج ١، ٢٠١٠، ص٦٦.

٤- عدم الوضوح وغياب الشفافية في التعليمات والتنظيم. [١].

٥- انتشار التبرير الاجتماعي لتأثير العلاقات القرابية على العلاقات

٦- تفشي ظواهر سلبية في المجتمع منها ظاهرة البطالة وظاهرة الاسترزاق التنظيمية الرسمية بشكل سلبي مثل المحسوبية والواسطة من جانب اصحاب السلطة والنفوذ. والاستسهال في الحصول على الثروة وانهاء بعض الاجراءات الرسمية [٢].

٧ـ المحاصصة طائفية او عرقية او حزبية تسهم في التستر على الانتماء المشترك [٣].

٨ـ التساهل في اختفاء او اتلاف الوثائق او الدفاتر او الادلة التي تدين او تكشف المخالفين [٤].

هنا يبرز اهم تساؤل حول دور المسؤولية الاجتماعية في تقويض بيئة الفساد والمساعدة في انقراضه او على الاقل الحد من اثاره السلبية في ادنى مستوياتها (مسؤولية مَنْ مواجهة الفساد الافراد او الجماعات او الدولة ؟!) *

ثانيا: الفساد السياسي: Political Corruption

السياسة فن تحصيل المصلحة والفساد تحصيل المصلحة على حساب المصالح العامة لذا يعد الفساد السياسي الاساس الذي تقوم عليه كل شرور الفساد في كل المجتمعات في كل الازمان على الاطلاق. فليس الفساد ظاهرة اخلاقية او استثنائية تتعلق بمجالات فردية فقط يمكن التعامل معها بصورة جزئية وانما هو ظاهرة اجتماعية ذات ابعاد متعددة ومتداخلة بحيث يصعب فصلها عن بعضها البعض الاخر الا من خلال الدراسة النظرية فقط في العلوم الانسانية [٥].

---

[١] د. فادية قاسم بيضون: الفساد ابرز الجرائم، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣)، ص٢٩١.

[٢] د. السيد محمد الرامخ: مصدر سابق، ص٥١.

[٣] علي سكر عبود: تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الاول، ٢٠١٠، ص١٢٤.

[٤] د. مكي عبد المجيد: الفساد المالي والاداري في العراق (اسبابه مخاطرة)، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السابع، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص٢٠٠.

* المسؤولية تضامنية تقع على كل افراد المجتمع، ولا يمكن ان تنهض بها الدولة لوحدها لذا لابد من تفعيل دور الافراد في مواجهة الفساد وتنشيط القيم الاجتماعية الرافضة له عند الجماعات بنشر ثقافة مكافحة الفساد وتتكاتف على خلقها ونشرها مؤسسات المجتمع كافة متمثلة بالأسرة والتعليم والاعلام وكذلك المؤسسة الدينية، فضلاً عن التشريعات القانونية الرادعة للقضاء على الفساد والا ما فائدة كثرة التصريحات عن الفساد في مؤسسات الدولة والدولة لم تتخذ اي اجراء جدي للقضاء عليه، اضافة الى ذلك ان مكافحة الفساد لا تعني مواجهة سراق اليوم وترك سراق الامس، لنكن واضحين حتى لا نخدع المجتمع. كيف يمكن محاربة الفساد ما دمنا لا نملك ثقافة وطنية اساسها ولاء المواطن لوطنه.

[٥] د. بشير ناظر حميد: دراسات في علم الاجتماع، (العراق: دار نيبور، ٢٠١٤)، ص٥٣.

ينطوي الفساد السياسي على مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيين خلال توليهم مناصبهم الرسمية او تركهم لها. وتختلف هذه الجرائم باختلاف المستويات التنظيمه التي تمثل الى حد ما المصلحة العامة [١]. لهذا فان الفساد السياسي بصفه عامة هو كل سلوك منحرف مقترن بتحقيق الاهداف او المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة [٢].

ان ارتباط البعد السياسي بالإبعاد الاجتماعية الاخرى والثقافية. جعلت من الفساد يتطور من مجرد سلوك سلبي في البيروقراطية الادارية حتى اصبحت جريمة قانونية. واشار الدين الاسلامي الى ان ممارسة الفساد على يد من يتولون الحكم او الادارة او السيطرة اخطر على البناء الاجتماعي ككل متكامل. كقوله تعالى { يُذَبِّحُ أَبنَاءهُم وَيَستَحيِي نِسَاءهُم إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفسِدِينَ} [٣]. فيشير قوله تعالى الى ان ظلم الحكام وطغيانهم وعدوانيتهم وطمعهم وغرورهم هي اهم اشكال الفساد السياسي دون ان يكون لنا صورة عن شخوص هذا الفساد وادوارهم في مسرح الاحداث، لذلك تلعب وسائل الاعلام دوراً مهماً في كشف الفساد السياسي من خلال نشر وفضح المستور عن هؤلاء الذين خانوا امانة العمل السياسي من اجل المصالح الخاصة [٤]. * ويقع الفساد السياسي بأنماط متعددة اهمها ما يلي:

١- **فساد النخبة** اي فساد الجماعات التي تشغل مراكز النفوذ والسيطرة اذ تعد هذه الطبقة اكثر هيبة وتأثيراً في خلق التوجهات الاجتماعية كما تمارس دوراً هاماً في تشكيل القيم الاجتماعية الامر الذي ادى الى ان تكون ثقافة الفساد في المجتمع العراقي [٥]. وعادة ما ينتشر هذا النمط من الفساد في الانظمة الديكتاتورية او الانظمة التي لا يكون لها معارضة كأنظمة المحاصصة، حيث تحافظ هذه الجماعة على الامتيازات الخاصة في السيطرة وتوزيع الموارد [٦].

٢ - **شراء الاصوات او تزوير الانتخابات:** هي احدى اشكال الفساد السياسي الشائع التي يوظف فيها المال السياسي والنفوذ الرسمي لذا يصعب معالجتها، تحدث عندما يقبل السياسيون اخذ او اعطاء التبرعات غير القانونية لحملاتهم ومن ثم يستخدمون هذه التبرعات لرشوة ناخبيهم على اسس فردية. مثل

---

[١] سمير التنير: مصدر سابق، ص٣١.

[٢] د. فادية عمر الجولاني: الفساد السياسي والبيروقراطي الاقتصادي مرض العصر والمستقبل، (الاسكندرية: المكتبة المصرية، ٢٠٠٩)، ص٦١.

[٣] سورة القصص: الآية. ٤.

[٤] د. السيد حنفي عوض: مصدر سابق، ص٣٢١.

* يمكن القول ان الفساد السياسي يعني فساد الحكام وفساد السياسات فضلاً عن رجال الاحزاب السياسية واعضاء البرلمان واعضاء المجالس المحلية المشتغلون بالعمل السياسي والذي يؤدي الى تقويض الثقة بين افراد المجتمع والحكومة واضعاف المشاركة الديمقراطية في الانتخابات فضلاً عن اثارة الراي العام واشعاره عجز الدولة عن انجاز وظائفها تجاه المجتمع بما يخل بالعقد الاجتماعي الذي يؤدي الى تزايد ظاهرة الفساد في المجتمع

[٥] عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة ، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥)، ص١٦.

[٦] د. سالم محمد عبود: ظاهرة الفساد المالي والاداري، (بغداد: دار الكتب والوثائق، ٢٠٠٨)، ص٥٥-٥٦.

هذه الانظمة تعتبر ديمقراطية بالاسم فقط كما هو الحال في العراق [١]. وكذا يعتبر تزوير الانتخابات من الجرائم السياسية العمدية التي يتوافر فيها القصد الجنائي لان الجاني بما ينطوي عليه سلوكه من الاخلال بسلامة العملية الانتخابية [٢].

٣- **الفساد المحاصصة الطائفية او الحزبية او القومية** ان المحاصصة اية محاصصة كانت طائفية او قومية او حزبية هي ام الفساد لان تفقد المعارضة فاعليتها في التأثير على سياسات الحكومة. بما يوصل الكثير من الاشخاص غير الاكفاء الى المسؤوليات العامة لا لشيء الا لانهم ينتمون الى حزب الطائفة او القومية او الحزب الفلاني لذا فان المسؤول الحكومي سيحاول قدر الامكان الدفاع والتستر على الفاسدين من حزبه او طائفته او قوميته [٣].

٤- **فساد الحكومة (السلطة التنفيذية)** رصدت العديد من الحالات تفشي الفساد في الهيئات التنفيذية نتيجة تقاضي بعض الوزراء وكبار الاداريين عمولات او اختلاسهم الاموال العامة ضمن اليه يطلق عليها (الفساد الذاتي الداخلي) اي ما يعني استغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الخاصة [٤].

٥- **فساد السلطة التشريعية:** ان وصول اعضاء السلطة التشريعية الى المجالس النيابية العامة والمحلية بشتى طرق تزوير للانتخابات، عندها تكون اسهاماتهم في الحد من ظاهرة الفساد او محاسبة الفاسدين في ادنى مستوياتها او معدومة، بل اثبتت التجربة ان تصبح قوة دفاع عن اولئك الفاسدين بغلق ملفات الفساد الكبيرة مما يضفي على الفساد طابع الشرعية [٥].

٦- **فساد السلطة القضائية:** القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس في التحكيم وفض المنازعات والخصومات واعادة الحقوق لأصحابها، ومن اخطر ما يُهلك الحكومات والشعوب تسرب الفساد للسلك القضائي، ان الفساد القضائي يعني ضياع الحقوق وتفشي المظالم وتقوض فرص المسائلة ومن ابرز اشكال الفساد القضائي المحسوبية والواسطة وقبول الهداية والرشاوى [٦].

وعليه فان افتقار القضاء لاستقلاليته او لامتلاكه القوة التنفيذية لقراراته التي تمده بها الدولة يعطي فرصة لمرور قضايا الفساد بسهولة [٧]. وعندما يكون القضاء جزءاً من النظام الفاسد يعمل الفاسدون

---

[١] سوزان- روزأكرمان: ترجمة: فؤاد سروجي، الفساد والحكم (الاسباب، العواقب، والاصلاح)، (عمان: الاهلية للنشر، ٢٠٠٣)، ص٢٤٦.

[٢] د. طالب نور الشرع: الجريمة الانتخابية، (بغداد: موسوعة الثقافة القانونية، ٢٠٠٨)، ص١١.

[٣] عامر عبد الجبار اسماعيل: الفساد الاداري وبناء الدولة، ط٢، (العراق: المسرة، ٢٠١٢)، ص٢٦.

[٤] عماد الشيخ داوود: الفساد والاصلاح، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، ٢٠٠٣)، ص٩٨.

[٥] كايد كريم الركيبات: الفساد الاداري والمالي (مفهومه اثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته)، (عمان: دار الايام ، ٢٠١٤)، ص٣٢.

[٦] د. محمد امين البشري: الفساد والجريمة لمنظمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧)، ص٤٨.

[٧] د . فيروز مامي زرارقة: مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، (عمان: دار الايام، ٢٠١٤)، ص٢٦٧.

والموسرون وهم مطمئنون لحصانتهم وواثقون من ان دفعة مناسبة من النقود تعالج اي مشكلة قانونية تطرأ امامهم، ويتجاوز تأثير هذا الامر حدود القطاع العام ليشمل كل النزاعات العامة حول العقود والملكيات[١].

واخيراً يمكن القول ان للفساد السياسي اثر اكبر في تدمير المجتمع، ويرجع هذا الاثر الى الدور الكبير الذي تلعبه السلطة السياسية في حياة المجتمعات والامم . والنظام السياسي الصالح يكون سبباً في صلاح المجتمع وبقائه وتقدمه، حين تتوافر له الشروط اللازمة، كما ان النظام السياسي الفاسد يكون سبباً في تفسخ المجتمع [٢]. وجاء في الذكر الحكيم عن قوله تعالى{ وَكَذَلِكَ جَعَلَنا في كُلِّ قَرِيَةٍ أَكَابِرَ مُجرِمِيهَا لِيَمكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمكُرُونَ إِلَّا بِأنفُسِهِم وَمَا يَشعُرُونَ} [٣].

ثالثا : الفساد الاجتماعي : Social Corruption

حسن الخلق وكيفية دراسة الاخلاق وبنائها تعد النقطة المركزية في دراسة الفساد الاجتماعي، ولان الاخلاق تستمد قوتها من الدين لأنها الاصل فيه لذا كان التوجيه الالهي للرسول (ص) يقوم على اتمام ما اتى به قبل من الانبياء والرسل ابراهيم وموسى وعيسى(ع) لإقامة الدين على اسس العدل والمحبة والسلام وعدم اتخاذ الدين اداة للمكاسب والتفرقة لتدل هذه المبادئ على الاخلاق الكريمة لبني الانسان [٤]. وقد ورد ذلك واضحاً في قوله تعالى { شَرَعَ لَكُم مِنَ الدِّينَ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوحَينَا إِلَيكَ وَمَا وَصَّينَا بِهِ إِبرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَن أَقِيمُواْ الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ} [٥]. لذلك يتمثل الفساد الاجتماعي في فساد الحياة الاسرية بانتشار التفكك الاسري وتفشي الرذيلة. والخداع والتضليل والغش بقصد تحقيق مصالح ذاتية للمفسدين[٦]. كما ان ضعف او غياب الوازع الديني من ابرز اسباب تفشي الفساد لأنه يمثل الرقابة الذاتية للفرد التي تمنعه من القيام باي عمل سيء من تلقاء نفسه، واساس هذه الرقابة هو (تقوى الله سبحانه وتعالى) وعقابه الشديد للمسيئين بصفة عامة والفاسدين والمفسدين بصفة خاصة، والفساد بكل أنواعه هو انحراف اخلاقي، لا يجوز للمسلم ان يمارسه تحت اي ذريعة او مبرر [٧].

---

[١] سوزان- روزأكرمان: مصدر سابق، ص٢٧١.

[٢] محمد عبد الجبار: المجتمع، ط٢، (بيروت: دار الاضواء، ١٩٨٧)، ص١٤٠.

[٣] سورة الانعام: الآية ١٢٣.

[٤] د. عماد الشيخ داوود: مصدر سابق، ص٤٩.

[٥] سورة الشورى: الآية ١٣.

[٦] د. عبد الرحمن محمد العيسوي: الزكاء والجريمة دراسة في علم النفس الجنائي، (بيروت: منشورات الجلبي الحقوقية، ٢٠٠٨)، ص٧٣.

[٧] سعاد عبد الفتاح محمد: الفساد الإداري والمالي مظاهره وسبل معالجته ،مجلة الوقائع والبحوث ،هياة النزاهة ،(٢٠٠٨)، ص٢١١ .

فالمجتمع يؤثر في الافراد بإكسابهم العادات والتقاليد والاعراف والقيم التي توثر في ممارستهم لحياتهم وانتاج سلوكهم ومنها سلوكيات الفساد، الناتجة من قوة العلاقات الاجتماعية الى الحد الذي يتشتت فيه الولاء والشعور بالانتماء الديني والسياسي عند الفرد كشيوع الوساطات واستغلال العلاقات الشخصية غير الرسمية [١]. لذلك فان سلوك الفساد وليد بيئة اجتماعية ساعدت على نموه (الفساد) او كبحه، وهذا مرتبط بشكل ما بإنتاج ثقافات وقيم وتقاليد اجتماعية معينة تساعد او تمنع من تفشي انواع الفساد [٢].

وعليه فان الفساد الاجتماعي هو ذلك الخلل في نسق القيم الاجتماعية الذي يتمثل بمجمل الانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الفرد الشخصي والوظيفي كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في اماكن العمل او ان يجمع بين الوظيفة واعمال اخرى خارجية دون علم ادارته او ان يستغل السلطة لتحقيق مارب شخصية له على حساب المصلحة العامة [٣]. اضافة الى سلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة، بدين او تقاليد او عرف اجتماعي مقبول [٤]. *

وقد اشار القران الكريم الى ان اثر الفساد الاخلاقي في تدمير المجتمع في سياق قصة لوط حيث كانت الفاحشة منتشرة في ذلك المجتمع حيث قال:{ وَلُوطاً إِذ قَالَ لِقَومِهِ أَتَأْتُونُ الفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِن أَحَدٍ مّنَ العَالَمِينَ* إِنَّكُم لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهوَةً مّن دُونِ النِّسَاءِ بَل أَنتُم قَومُ مُسرِفُونَ* وَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِ إِلَّا أَن قَالُواْ أَخرِجوُهُم مّن قَريَتِكُم إِنَّهُم أُنَاسُ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجيناَهُ وَأَهلَهُ إِلَّا امرَأَتَهُ كَانَت مِنَ الغَابِرِينَ* وَأَمطَرنَا عَلَيهِم مَّطَراً فَانُظر كَيفَ كَانَ عَاقِبَةُ المُجرِمِينَ} [٥]. اضافة الى ذلك فان فساد المجتمع لا يتكون في لحظة او من فرد الا بعد ان يكتسب الفرد المفسد قبولاً اجتماعياً لشتى الاعذار منها الجهل بأثار الفساد المستقبلة او الفهم الخاطئ للعادات والاعراف والقوانين المتبعة او للتحرر من قيود المجتمع ورفض السلطة [٦].

---

[١] د. نعيم ابراهيم الظاهر: مصدر سابق، ص٢٦.

[٢] حسين جابر عبد الحميد: الفساد الاقتصادي واثارة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه الفلسفة، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، (بغداد، ٢٠٠٨)، ص١٨.

[٣] د فيروز مامي زراقة: مصدر سابق، ص٢٦٢.

[٤] كايد كريم الركيبات: مصدر سابق، ص٤٠.

* الفساد الاخلاقي يشير الى غياب فاعلية القيم والاخلاق والمبادئ عند الانسان لتحل محلها قيم وعادات شاذة غريبة (اذا لم تستحِي فافعل ما شئت). لذلك نجد من اهم الاسباب التي ادت الى انتشار الفساد الاخلاقي في المجتمع هي الفساد الذي اصاب البناء الاسري ومن مظاهره انتشار ظاهرة تناول المخدرات.

[٥] سورة الاعراف: الآية ٨٠– ٨٤.

[٦] د. نعيم ابراهيم الظاهر: مصدر سابق، ص٤٥.

رابعا : الفساد الثقافي : Cultural Corruption

لا يقل الفساد الثقافي خطورة عن انواع الفساد الاخرى بل يفوقها بسبب صعوبة الاجماع على ادانته او سن تشريعات تجرمه، لتمتعه بحصانة ما يُسمى بالحرية الفردية التي تتعدى حدودها بسبب حماية غير طبيعية قوامها قوة العلاقة مع المسؤولين واصحاب النفوذ التي تعمل على المناداة بإحلال بعض القيم الغريبة محل قيم ارسلتها تعاليم الدين الحنيف خاصة في مجال المعاملات التجارية ووسائل الاعلام ومناهج التربية [١].

وان استشراء الفساد والياته في العراق تم في ظل ضعف وهزال اليات المسائلة في الدولة والمجتمع فضلاً عن غياب المعالجات الجذرية وتفاقم اثاره حتى اضحى نمط الحياة. لذا جاز الحديث عن ثقافة الفساد بعد ان بات الفساد يتحكم في سلوك الناس والعلاقات بينهم وكذلك الحديث عن مجتمع فاسد، اذ اخذ يتغلغل في بنية المجتمع ونسيجه، حتى اصبح الفساد من صلب ثقافة المجتمع [٢].

ولهذا تشير ثقافة الفساد الى مجموعة من المواقف والآراء الفردية في ادراك الفساد والتعايش والتسامح معه بل والمشاركة فيه بطرق متعددة [٣]. فباتت تسهم بشكل فاعل في تشكيل سلوك الفساد اليومي المتكرر والتسامح في المواقف المختلفة بأنماط سلوكية متكررة مما ساعد الانسان على التنبؤ بسلوكيات ردود افعال الاخرين تجاه هذه الثقافة [٤].

اضافة الى ذلك فان ثقافة الواسطة هي من صلب ثقافة الفساد. فالمرء في العراق لا يصل في اكثر الحالات بكفاءته او جدارته، او مزاياه، بل بواسطة اهل الحل والربط اصحاب السطوة والنفوذ. وغالباً ما تقترن الواسطة بثمن، قد يكون مالياً او سياسياً، تدخل في حسابه اعتبارات عشائرية او مذهبية ام طائفية او مصلحية، وعندما يغدو الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه لأنه لا ينتج

---

[١] د. محمد الامين البشري: مصدر سابق، ص٤٩-٥٠.

[٢] عدنان ياسين مصطفى: سوسيولوجا الانحراف في المجتمع المأزوم العراق نموذجاً، (عمان: اثراء للنشر، ٢٠١٠)، ص١١٩.

[٣] ماجد عليوي: مظاهر الفساد المالي في العراق واليات تقليصها، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة القادسية، (٢٠١٢)، ص١٤.

[٤] د. رياح مجيد محمد الهيتي: ثقافة الفساد الاداري في العراق، (بغداد: منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلام، ٢٠١٢)، ص٣٦.

اصلاحاً بل ينتج مزيداً من الفساد، والمشكلة ان الفاسد لا يرى في فساده عيباً، بل يتوجس من الاصلاح [١]*.

وقد حث القران الكريم على ضرورة الاستقلالية الثقافية وان يبقى للامة قاموسها الخاص. كقوله تعالى {يَا أَيّهَا الّذِينَ إمَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انُظرنَا وَاسمَعُواْ وِللكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمُ} [٢]. وقد حذر رسول الله (ص) من تقليد الغير وان هذه الامة لابد ان تتمسك بهويتها كما قال صلى الله عليه وسلم (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لا تبعتموهم) قلنا: يا رسول الله من؟ قال (فمن إلا اليهود والنصارى) [٣].

خامساً: الفساد الديني: Religious Corruption

الفساد الديني من اشد انواع الفساد خطورة، لأنه يفقد العامل الديني فاعليته في ضبط السلوكيات الاجتماعية. لان سوء استغلال النفوذ الديني الذي يتمتع به رجل الدين بين الناس او الجماعات التي تتبعه، تحقيقاً لمصالحه الشخصية والدنيوية خلافاً لأمر الله وتعاليمه وطمعاً بمكاسب الدنيا دون النظر الى الاخرة بالاستناد الى ما يقدمه من تبريرات دينية تبيح مثل هذه السلوكيات، اذ يتنوع هذا الاستغلال بتنوع الاشخاص الذين يمارسونه، من الذين تستروا بلباس الدين ظلماً وعلى مر التاريخ كانوا هم اشد اعداء الدين[٤]. تتركز سمات هؤلاء فيما يلي:

١- اعادة قراءة اصول وحقائق وثوابت الدين ومناهجه وتوجيهها لمنافعهم الخاصة.

٢- اصدار الفتاوى التي تبيح الافعال التي تتنافى وقيم ومبادئ الدين لتحقيق المصالح.

٣- اتخاذ النيل من المعارضين وسيلة لتمرير نواياهم.

---

[١] د. عدنان ياسين مصطفى: الامن الانساني والتغيرات المجتمعية في العراق، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٩)، ص٣٥.

* اصبح الفساد ثقافة العصر ونظاماً للحياة في كثير من الدول، ومن بين الوسائل التي تبرره ليصبح ثقافة مقبولة هي (الهدية) بأسلوب اجتماعي للتعبير عن الرشوة. فالرقابة الاجتماعية الضعيفة وازدواجية المعايير وسهولة القبول والتبرير اضافةً الى التنشئة الاجتماعية غير الصحيحة جعلت المال عند البعض وسيله للنجاح ومعياراً للإنجاز ولم يعد للمسؤولية العامة اعتبار ولا للضمير المهني دور.

[٢] سورة البقرة: الآية ١٠٤.

[٣] المجلسي محمد باقر: بحار الانوار، (بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨١)، ج ٢٨، ص٣٠.

[٤] اللامي. مازن زاير جاسم: الفساد بين الشفافية والاستبداد، (بغداد: مطبعة دانيا للنشر، ٢٠٠٧)، ص٢١.

٤- تفسير النصوص لتمرير اعمالهم السلبية واعطاءها الطابع الديني [١]. *

موقف الشريعة الاسلامية من الفساد

قال تعالى { إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللّه ورَسُولَه ويَسعَونَ فِي الأَرضِ فَساداً أَن يُقَتَّلُوا أَو يُصَلَّبُوا أَو تُقَطَّعَ أَيدِيهِمْ وأَرجُلُهُم مِنَ خِلافٍ أَو يُنفَوا مِنَ الأَرضِ ذَلِكَ لَهُم خِزيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُم فِي الآَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [٢].

جاء في كتاب الكافي(للكليني) قال سُئل الامام الرضا علية السلام عن الافعال التي تستوجب احدى العقوبات الواردة في الآية اعلاه فأجاب (ع) (اذا حارب الله ورسوله وسعى في الأَرض فساداً فقتل قتل به، وان قتل واخذ المال قتل وصلب، وان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف، وان شهر السيف فحارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال ينفى من الأرض) ثم سئل كيف ينفى وما حد نفيه؟ قال(ع) (ينفى من المصر الذي فعل فيه ما فعل الى غيره ويكتب الى اهلِ ذلك المصر انه منفي فلا تجالسوه ولا تبايعوه ولا تنَاكحوه ولا تؤاكلوه ولا تشاربوه فيفعل ذلك به سنة فان خرج من ذلك المصر الى غيره كتب اليهم بمثل ذلك حتى تتم السنة) قلت فسئل عن توجهه الى ارض الشرك؟ قال(ع) (ان توجه الى ارض الشرك ليدخلها قوتل مع اهلها) [٣]. ينطوي الفساد في الشريعة على اربع امور هي :-

---

[١] اللامي. مازن زاير جاسم: مصدر سابق، ص٢١.

* الفساد العقائدي يعد اخطر انواع الفساد على الاطلاق فقد حُرفت الاديان وضاعت الكثير من المبادئ والقيم بما ادى الى سقوط دول واندثار حضارات ومنها الحضارة الإسلامية عندما تعرضت للفساد الذي نخر جسد الأمة الإسلامية وما نشهده اليوم من جماعات ومنظمات ارهابية كلها جاءت من منطلق ديني نوع من الفساد سببه ضعف الوازع الديني لان الخطاب الديني يعد عاملاً مؤثراً في الضمير الانساني وكذلك الاجتهاد الشخصي السلبي غير المسؤول في مواضيع الحلال والحرام وحدود الله. اضافة الى ذلك فان عدو الاسلام الاول اليوم هو الفهم الخاطئ له بانها تحمل روح الاسلام، وجهل المتدينين بتفسير نصوص القران الكريم، وربط روح العقيدة بتعاريف ومصطلحات لا يقرها الدين وايهام الناس.

[٢] سورة المائدة: الاية.٣٣

[٣] الشيخ يعقوب بن اسحاق الكليني: الفروع من اصول الكافي، ط٣ (طهران: دار الكتب الاسلامية، ١٩٤٦)، ج ٧، ص٢٤٨.

١ـ المعصية: قال رسول الله (ص)، (ان الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهر انيهم وهم قادرون على ان ينكروه فلا ينكرونه فإذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة) [١].

٢ـ الخلاف والفرقة فقد ورد الامام علي (ع) (اني والله لأظن ان هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم، وتفرقكم عن حقكم، وبمعصيتكم امامكم في الحق، وطاعتهم امامهم في الباطل، وبأدائهم الأمانة الى صاحبهم، وخيانتكم، وبصلاحهم وفسادكم) [٢].

٣ـ الاستواء في قوله تعالى{ أَهُم يَقسِمُونَ رَحمَةَ رَبِّكَ نَحنُ قَسَمنَا بَيْنَهُم مَعِيشَتَهُم فِي الحَيَاةِ الدُّنيَا وَرَفَعنَا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعضًا سُخرِيًّا وَرَحمَةُ رَبِّكَ خَيرٌ مِمَّا يَجمَعُونَ} [٣]. عن هذه الآية قال رسول الله (ص):(كيف يقدس الله قوماً لا يؤخذ لضعيفهم من شديدهم) [٤]. وقال الامام علي (ع) (لا يزال الناس بخير ما تفاوتوا، فإذا استووا هلكوا) [٥].

٤ـ منع الحق: جاء عن امير المؤمنين(ع) :(اما بعد فإنما اهلك من كان قبلكم انهم منعوا الناس الحق فاشتروه* واخذوهم بالباطل فاقتدوه) [٦].

المبحث الثاني
الفساد في ضوء القرآن الكريم

لقد ورد مفهوم الفساد في القران الكريم ثمان آيات في ثماني سور، فيما وردت تصريفاته اللغوية في ستة وثلاثون اية موزعة على ستة عشر سورة اخرى. كلها تشير الى ان الفساد من الكبائر، وتوعد الله تعالى مرتكبيه بخزي الدنيا وعذاب الآخرة، والطرد من رحمة الله، ويأتي نقد مظاهره من سياق التجربة الانسانية الواحدة.{ فإن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ } [٧].

لعل ابرز صور الفساد هي منع الاصلاح ومعارضته فقد ورد رواية القران الكريم لقصص الانبياء مع اقوامهم ومجتمعاتهم، انما تستهدف ابراز جوانب الحق، وتقويم المسار، الذي يبدأ اول ما يبدأ بتكريس العقيدة الصحيحة عند الناس، لتستقيم من خلالها مختلف جوانب السلوكيات الانسانية في

---

[١] إسماعيل بن كثير القرشي: تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٢)، ج ٢، ص٨٧.

[٢] السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب: مصادر نهج البلاغة وأسانيده، (بيروت: دار الزهراء، ١٩٩٨)، ج ١، ص٣٩٨.

[٣] سورة الزخرف: الآية ٣٢.

[٤] العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي: مصدر سابق، ج ٧٢، ص٣٥٢.

[٥] المصدر نفسه: ص٣٨٣.

* فاشتروه اي قدموا الرشى للحصول عليه

[٦] خطب الامام علي عليه السلام: نهج البلاغة، مصدر سابق، ج ٤، ص١٣٨.

[٧] سورة آل عمران: الآية. ٦٣.

الحياة. والاعراض عن ذلك ليدخل في دائرة الافساد من قبل المفسدين المستفيدين من تردي الاوضاع [١]. على الرغم من ان الآيات التي ورد فيها مفهوم الفساد تعنى بالجانب التشريعي وبناء العقيدة الا ان بعضها ورد لمعالجة النظم والقوانين التشريعية التي يحتاج اليها المسلمون في حياتهم الاجتماعية.

الفساد بمعنى الهلاك

ورد في قوله تعالى {وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرضِ لِيُفسِدَ فِيهَا وَيُهلِكَ الحَرْثَ وَالنَّسلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ} [٢]. وردت هذه الآية في سورة البقرة وهي من السور المدنية* التي تشير الى ان الفساد لن يطرأ على امر الا اذا تدخل الإنسان احداثه، لذا فهو اختيار الانسان الذي لا يملك منهجاً يصونه عن ذلك الاختيار فاذا سار على هواه فسد، واذا اتيحت له الفرصة اهلك الحرث والنسل أي ارتكب جرائم شنيعة لتحقيق غاياته ومصالحه واهوائه لذلك فالعقيدة في الاسلام الاساس الذي تقوم عليه انساق القيم في المجتمع وهي منبع النظم والقوانين.

الفساد بمعنى القتل كقوله تعالى في سورة المائدة {...مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيرِ نَفسٍ أَو فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً...} [٣]. وهي من السور المدنية وهنا يراعي القران الكريم الحق في الحياة فلا يبيح الشارع قتلها، قد احتل هذا الحق مكانة مهمة في عند أهل البيت (ع) معتبرة ان كل تسبيب بصورة مباشرة او غير مباشرة في قتل النفس المحرمة او اراقة الدماء يعد انتهاكاً لحق الإنسان في الحياة، ويستلزم عقوبة في الدنيا بالحدود وعاقبة يوم الجزاء [٤].

فالشعور بالأمن والاطمئنان من الحاجات الاساسية في أي مجتمع وفقدانها بأي صورة تحول المجتمع إلى مجموعة كيانات متناحرة يقضي بعضها على البعض الاخر، بما يدفعها الى ان تسعى لحماية نفسها والدفاع عن مصالحها بشتى الطرق، فشيوع ظاهرة الاعتداء والتجاوز والقتل تجعل المجتمع يعيش في رعب دائم، وبالتالي يفقد المجتمع استقراره واستمراره. فالمحافظة على حرمة حياة الانسان بحاجة الى قوانين وتشريعات تحد من الفساد وتعمل على احلال النظام في المجتمع.

الفساد بمعنى الفتنة كما في قوله تعالى:{وَالَّذِينَ كَفَرُواْ بَعضُهُم أَولِيَاءُ بَعضٍ إِلاَّ تَفعَلُوهُ تَكُن فِتنَةٌ فِي الأَرضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ} [٥]. ان الفساد الذي اشرنا إليه في مضامينه هو حالة خراب وتفكك المجتمع

---

[١] د. اسامة ظافر كبارة : الافساد في الارض وموقف الاسلام منه، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص٣٣.

[٢] سورة البقرة: الآية. ٢٠٥.

* يتفق جميع فقهاء المذاهب الاسلامية على ان السور المدنية هي اساس التنظيم الاجتماعي للمجتمع الاسلامي في المدينة المنورة على خلاف السور المكية.

[٣] سورة المائدة: الآية ٣٢.

[٤] مركز الرسالة (سلسلة المعارف الإسلامية): الحقوق الاجتماعية في الاسلام، (ايران: مركز الرسالة، ١٩٩٦)، ص١٦.

[٥] سورة الانفال: الآية. ٧٣.

بأضعاف الارتباط في العلاقات التي تسود بين افراده وجماعاته، وبالتالي التمكن من التجاوز على حقوق الآخرين (فرق تسد). بنقض العهود والمواثيق أي التهرب من المسؤولية من قبل المسؤولين عن ابرامها مع الله والمؤمنين لئلا تكن فتنة وفساداً كبيراً لأن الالتزام ضمان استمرار المجتمع، حفظ الحقوق ويعطي للحياة البشرية استقراراً وتكاملاً.

كما ان غياب الالتزام الحقيقي للمواثيق والعهود من قبل المسؤولين (جميعهم يؤدون القسم الرسمي) تحت أي ذريعة هو الفساد الكبير في الأرض، فالحروب المتعددة والمختلفة وعدم الاستقرار والاعتداء على الحقوق وسفك الدماء هو الفتنه التي تؤدي الى الكفر والتنازع على المصالح والعداوة والخراب في المجتمع او الدولة او المؤسسة.

الفساد بمعنى الفعل المنكر ورد في قوله تعالى{ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ القُرُونِ مِن قَبلِكُم أُوْلُواْ بَقِيةٍ يَنهَونَ عَنِ الفَسَادِ فِي الأَرضِ ...} [١]. وهي من السور المكية * التي تبين ان الذين كانوا في الامم التي سبقتكم لم ينهوا عن الفساد في الارض والاعتداء على حقوق الاخرين لذا اهلكهم الله بفسادهم هذا.

الفساد بمعنى التكبر والغرور وعدم اداء الحقوق المالية المفروضة ورد قوله تعالى{... وَأَحسِن كَمَا أَحسَنَ اللَّهُ إِلَيكَ وَلاَ تَبغِ الفَسَادَ فِي الأَرضِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ المُفسِدِينَ} [٢]. وهي من السور المكية التي تشير الى ان ما عند الله احسن من المال والنعم في هذه الحياة لذا فالإنسان مطالب بالإحسان* وهو اعلى مراتب الايمان للتقرب بالطاعات الى الله والاحسان الى خلقة كما احسن الله اليه.

الفساد بمعنى القحط وقلة النبات والبركة كما ورد في قوله تعالى في سورة الروم{ ظَهَرَ الفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحرِ بِمَا كَسَبَت أَيدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُم يَرجِعُونَ } [٣]. وهي من السور المكية التي تعالج الاثار السلبية للفساد على الفرد والجماعة والمجتمع وحتى على الطبيعة التي تقوتهم فما يحصل من جدب نتيجة وباء اعمال الانسان في الدنيا، لينتظرهم العقاب في الآخرة وهذه تذكرة لبني الانسان لعلهم يرجعون ويعودون الى العمل الصالح. وهذا يعني ان الفساد هو بسبب اعمال العباد من المعاصي، ومخالفتهم لشرع بقطع السبل الى الصلاح والظلم والقتل.

الفساد بمعنى الطغيان وقد ورد في سورة الفجر وهي من السور المكية في قوله تعالى { الَّذِينَ طَغَواْ فِي البِلَادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الفَسَادَ} [٤]. تشير هذه الآية الى الارتباط المباشر بين الطغيان والفساد

---

[١] سورة هود: الآية. ١١٦.

* السور المكية تعد من الاسس العامة التي ارسلت من خلالها العقيدة الاسلامية

[٢] سورة القصص: الآية. ٧٧.

* الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فهو يراك

[٣] سورة الروم: الآية. ٤١.

[٤] سورة الفجر: الآيتين (١١، ١٢)

لان استمرار الطغيان مرهون باستمرار الفساد واستفحاله بارتكاب المعاصي فالطغاة يكثرون من الفساد ليبرروا استمراريتهم بالظلم وارتكاب المعاصي [١].

الطغاة هم المتشبثين بالمسؤولية ولم يقدموا شيئا بل ظلموا الامة وانفسهم فلم يجدوا من بوجوههم ليذكرهم العاقبة في الدنيا والاخرة فاكثروا الفساد ممارسة الظلم والاستبداد بحق افراد المجتمع. الطغيان في المفهوم القرآني الاسراف والتعالي والتكبر واحتقار الآخرين، التي تبدو في عادات الحكام في الأنظمة السياسية المستبدة، التي تسخر فيها اجهزة الحكم والسلطة وقدرتها في خدمة شخص الحاكم لا المجتمع وتنتهك فيها مصالح الأمة وكرامتها لتحقيق مصالح شخص الحاكم ونزواته وهنا يشير القران الكريم الى حقيقة اجتماعية وسياسية هي اثر السياسات التي تنتهجها الأنظمة السياسية الظالمة في تخريب المجتمعات. ان سبب فساد المجتمعات بالمعنى الذي اشرنا اليه، هو استبداد الأنظمة السياسية وطغيان الحكام.

الفساد بمعنى الكفر وقد ورد في قوله تعالى {... إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُم أَو أَن يُظهِر فِي الأَرضِ الفَسَادَ} [٢]. وهي من السور المكية التي تبين المعركة بين الحق والباطل والهدى والظلالة لذا سميت بهذا الاسم لان الله غافر الذنب وقابل التوبة لان تغيير الدين بمعنى تغيير نسق القيم الدينية بإعادة تفسيرها بما يتلائم مع المصالح الدنيوية يؤدي الى الفساد وتهديد وحدة المجتمع واستقراره. تلقي المعتقدات بظلالها على سلوك الانسان وافعاله بل ومجمل حياته وارتباطاته المختلفة، سواء مع الطبيعة او اخيه الانسان، ان ظاهرة الفساد التي يشير إليها القرآن الكريم ظاهرة فردية ولكن اضرارها الاجتماعية تعم المجتمع الإنساني. لان المواضيع التي يطلق عليها القرآن الكريم مصطلح الفساد، تشمل الظواهر الإنسانية العامة والواسعة المتضمنة في مفهوم الفساد في الأرض الذي يؤدي الى تفتيت التماسك الاجتماعي.

المبحث الثالث
الفساد في ضوء السنة النبوية الشريفة

ان السنة النبوية المشرفة تعتبر الفساد خيانة مسؤولية من قبل الحكام واولي الامر في التنفيذ الحرفي لشروط تولي الوظائف العامة في قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم (من ولى من امر المسلمين شيئا فولى رجلاً، وهو يجد من هو اصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله) [٣]. يدل مفهوم الفساد في السنة النبوية **على تلف الشيء وذهاب نفعة** كما قال الرسول (ص) (الا وان في الجسد

---

[١] الشيخ محمد بن محمد رضا القمي: تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، (طهران: مؤسسة الطبع والنشر وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي، ١٩٩١)، ج ١٤، ص٢٦٩.

[٢] سورة غافر: الآية. ٢٦.

[٣] محمد عزة دروزة: التفسير الحديث، ط ٢، (دار الغرب الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٠)، ج٨، ص١٤٩.

مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب) [١]. فسلامة النية التي يعبر عنها الرسول الكريم هي صلاح القلب (الفكر) والجسد في الوقت ذاته فالإنسان اذا كان صاحب قلب سليم يكون صالحاً في اقواله وافعاله وعلى العكس اذا كان صاحب قلب فاسداً.

الفساد بمعنى تغيير الحال الى غير الاصلاح.

وقال رسول الله (ص) (اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة فإن صلحت صلح له سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله) [٢]. ومنه قوله (ص) (بدأ الاسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء قالوا يا رسول الله ومن الغرباء. قال الذين يصلحون عند فساد الناس) [٣]. ان الحرص على صلاح المجتمع هي من اهم واجبات المسلم وان شعر معها بالغربة عن السياق العام الذي يستحل الفساد بطرق شتى لأنه حرص على الاسلام من اوجه الفساد. وفي قوله (ص) (اني لا احل لهم فساد ما اصلحت) [٤]. بانه لا يحلل لامته ارتكاب الافعال التي تفسد ما عمل سابقاً على اصلاحه.

الفساد بمعنى البطلان

ومن هذا حديث الرسول (ص) (لا يفسد الحج حتى يلتقي الختانان، فإذا التقى الختانان فسد الحج ووجب الغرم) [٥]. فساد الحج بطلانه شرعاً يكون (الفساد) مما يبطل الاعمال حتى وان كانت من اركان الاسلام عند تجاوز حدود التشريعات التي اقرها الاسلام بمعنى تغير الحال الى غير الصلاح مثل قول الرسول (ص) (المستمسك بسنتي عند فساد امتي له اجر شهيد) [٦]. ففساد الامة هو تغييرها الى غير صلاح.

الفساد بمعنى فساد ذات البين

قال رسول الله (ص) (شر الناس ثلاثة متكبر على والديه يحقرهما، ورجل سعى في الفساد بين الناس بالكذب حتى يتباغضوا ويتباعدوا، ورجل سعى بين رجل وامرأة بالكذب حتى يغيره عليها بغير الحق حتى فرق بينهما ثم يخلفه عليها من بعده) [٧]. يشير مفهوم ذات البين الى غايات الاعمال التي

---

[١] البخاري اسماعيل بن ابراهيم: صحيح البخاري ، (دار الفكر، بيروت١٩٨١)، ج ١، ص١٩.

[٢] الطبراني سليمان بن احمد: المعجم الاوسط، (دار الحرمين، السعودية، ١٩٩٥)، ج٢، ص٢٤٠.

[٣] العلامة محمد باقر المجلسي: مصدر سابق، ج ٥٢، ص١٣٦.

[٤] الهيثمي نور الدين علي بن ابي بكر: مجمع الزوائد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨)، ج ١٠، ص٢٣٢.

[٥] يحيى بن معين: الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (الفوائد) ،(الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٨)، ص ١٩٨.

[٦] الطبراني سليمان بن احمد: مصدر سابق، ج٥ ، ص٣١٥.

[٧] العلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي: كنز العمال في السنن الأقوال والأفعال، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩)، ج ١٦، ص٦٠.

يأتيها الفرد ومقاصدها اذا ما عملت على خرق السنن الاجتماعية المتعارف عليها وعملت على تقطيع الصلات بين افراد المجتمع.

يوضح هذا الحديث معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ستكون وقت دنو الساعة وقيام القيامة : فالترف الاجتماعي سيتجلى في انتشار لبس الطيالسة (ثياب عالية الثمن ومزخرفة) ونشاط الحركة التجارية غير المشروعة بما يؤدي الى تكاثر المال وتداوله بين ايدي القلة من الناس تتناحر فيما بينها على المصالح وساءت الاخلاق بشيوع العلاقات الجنسية وانشار اوجه الفساد السياسي وممارسة الظلم من قبل الحكام [١].

ان نصوص السنة النبوية المشرفة تركز على النهي عن الفساد في كل جوانب الحياة الانسانية وعلى وجه الخصوص جانبها الاداري والاجتماعي والاقتصادي والاخلاقي وفي كل جزئية من مقومات الفرد والدولة والمجتمع ومن اقوال الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا المجال. قوله (ص) (ان الامير اذا ابتغى الريبة في الناس افسدهم) وقال (انك ان اتبعت عورات الناس او عثرات الناس افسدتهم او كدت ان تفسدهم) [٢]. وقوله (امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمري فهي للذي أعمرها حيا وميتا ولعقبه) [٣]. وقال(ص) (الا اخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: صلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة) [٤]. فالحالقة تعني تحلق الدين كما يحلق الشعر.

الفساد بمعنى الفتن:

فقد قال النبي محمد(ص) (اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه ، فزوجوه ، الا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض) [٥]. فالرسول يحث المسلمين على قبول الرجل طالب الزواج اذا كان صاحب دين وخلق، فهذا شرط قيام الاسرة الصالحة، والا فان الفتنة ستعم المجتمع، وينتج عنها ارتكاب افعال الفساد من سرقة ورشوه. لأنها ستحظى بالقبول الاجتماعي كما ان مضمون الحديث يشير الى وجوب تولية من يرضى منه دينه وخلقه في الحفاظ على ما بين يديه من المال العام والخاص ونأتمنه عليها كما نأمنه على اعراضا.

---

[١] د. اسامة ظافر كبارة: مصدر سابق، ص٢٢٤.

[٢] الشيخ المنتظري: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية، (ايران: المركز العالمي للدراسات الاسلامية، ١٩٨٨)، ج٢، ص٣٧٧.

[٣] محمد بن إسماعيل الكحلاني: سبل السلام، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٠)، ج٣، ص٩١.

[٤] محمد عزة دروزة: مصدر سابق، ج ٤، ص٤٧٧.

[٥] محمد ناصر الألباني: ارواء الغليل، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥)، ج ٦، ، ص٢٦٧.

الفساد بمعنى توظيف المعرفة بغير الحق

ان صلاح المجتمع بصلاح علمائه وفساده بفسادهم وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صنفان من امتي إذا صلحا صلحت امتي، واذا فسدا فسدت قيل من هما؟ قال الفقهاء والأمراء) [١]. وقال الرسول صلَى الله عليه وسلم (لفسدوا وغيرت الشرائع والسنن والأحكام والايمان وكان في ذلك فساد الخلق اجمعين) [٢]. وقال (ص) (اذا فسد العالِم فسد العالَم). وحقيقة هذا ان انحراف رجال الدين المتصدين للمجتمع وتغيير نواياهم واهدافهم من ربانية مخلصة الى دنيوية محضة وحب الدنيا راس كل خطيئة وباب الفساد والشرور فيستشري الطمع والاثرة والحسد والبغضاء والخلاف والقطيعة وتنشأ هوَّة بعيدة بينهم وبين الامة فتضل الامة بضلالهم [٣].

مظاهر مكافحة الفساد في السنة النبوية:

١ – الرقابة الذاتية والرقابة الادارية الفاعلة: على الرغم من الرقابة الذاتية التي يفرضها الدين على كل من يتولى أمور المسلمين في الاخلاص لعمله، ارتباط هذا الاخلاص بمعنى الايمان اذ ان استحضار هذا الشعور يقوي الرقابة الذاتية في كل وقت، فمن اسس الايمان لدى كل مسلم ان يعلم ان الله تعالى معه ويعلم تفاصيل ما يقوم به [٤]. فقد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم (لا تزل قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما افناه وعن علمه ما فعل به وعن ماله من اين اكتسبه وفيما انفقه، وعن جسمه فيما ابلاه) [٥]. ومع ما للرقابة الذاتية من اهمية فان كثيراً من النفوس تحتاج الى رادع خارجي، وصدق من قال (ان ما يزع الله بالسلطان أعظم ممّا يزع بالقرآن) [٦]. لهذا فقد مارس النبي(ص) الرقابة على عماله وبالمحاسبة حفاظاً على اموال المسلمين من الضياع.

٢– محاربة التعيين للقرابة– الواسطة: ان من اكثر انواع الفساد الاداري انتشاراً في العراق هو التعيين بالواسطة او للقرابة رغم عدم اهليتهم. وخير دليل على ان هذه من الصفات المذمومة التي تعتبر

---

[١] الشيخ ابو محمد الحسن بن شعبة الحراني: تحف العقول عن ال الرسول (ص)، (ايران: مؤسسة النشر الاسلامية التابعة لجماعة المدرسين، ١٩٨٣)، ص٥٠.

[٢] الشيخ علي كاشف الغطاء: النور الساطع في الفقه النافع، (النجف الاشرف،١٩٦١)، ج ١، ص٣٤٦.

[٣] الشيخ محمد جواد البلاغي: الهدى إلى دين المصطفى، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٥)، ج ١، ص٧٩.

[٤] د. زرزار العياشي: منهج السنة النبوية في معالجة الفساد الاداري والمالي، بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد الثالث والثلاثون، السنة التاسعة، تموز ٢٠١٥، ص٤٣١.

[٥] الذهبي احمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣)، ج ٩، ص٣١٦.

[٦] الطبرسي علي الفضل بن الحسن: تفسير مجمع البيان، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٩٥)، ج٢، ص١٥٢.

جزءا مهما من الفساد ما قاله رسول الله (ص) (اذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قال: كيف اضاعتها يا رسول الله قال: اذا اسند الامر الى غير اهله فانظر الساعة) [١].

٤- مكافحة الرشوة: تعد الرشوة اكثر صورة من صور الفساد انتشاراً كما تعد العامل الاكثر تخريباً وتدميراً للمجتمعات الفقيرة والنامية وسبباً مباشراً في ضياع فرص التقدم والرفاهية الاجتماعية واحباط خطط التنمية وازدياد الفقراء فقراً [٢]. والرشوة هي اتجار الموظف بأعمال وظيفته تتطلب وجود طرفين، موظف او مستخدم يطلب او يقبل هدية او وعداً بها مقابل قيامة بواجب او امتناع عن واجب من واجبات وظيفته [٣]. لقد نص الاسلام بوضوح على تحريمها ويظهر هذا في قول الرسول (ص)(لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم) [٤]. اللعنة هي الطرد من رحمة الله تعالى.

٥- المسؤولية من وسائل مكافحة الفساد والحد منه: السنة النبوية تؤكد على ان الانسان له رجعة آخروية يحاسب فيها عن اعماله وما كسبت يداه امام الله سبحانه وتعالى وهو العدل الذي لا يظلم عباده شيئاً، وعملت السنة النبوية على التذكير الدائم بهذه الحقيقة العظمى، كما اتبعت السنة النبوية اسلوب الترغيب والترهيب حيث حثت على اتباع كل سلوك حميد ورهبت وذمت كل من يلجأ الى سلوك مذموم [٥]. من الاحاديث التي وردت بخصوص ذلك قوله (ص) (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة) [٦]. وقوله (ص) (ايها الناس ان دماءكم و اموالكم عليكم حرام الى ان تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا وكحرمة شهركم هذا وانكم ستلقون ربكم فيسألكم عن اعمالكم وقد بلغت فمن كانت عنده امانة فليؤدها الى من ائتمنه عليها) [٧]

المبحث الرابع

موقف المؤسسة الدينية العراقية من الفساد

رفضت المؤسسة الدينية الاسلامية بكل اطيافها المذهبية والفرقية كل الوان الفساد في المجتمع، وحثت على الالتزام بالشريعة السماوية التي حاربت المفسدين وتوعدتهم بالعذاب المهين والخزي في الدنيا والاخرة بتذكيرهم بعشرات الآيات ومئات الاحاديث والروايات منها قوله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ. وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ

---

[١] البخاري: مصدر سابق، ج ٧ ، ص١٨٨.

[٢] د. خالد رمضان عبد العال: جرائم الرشوة في عقود التجارة العالمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص٢٦.

[٣] د. صباح كريم شعبان: جرائم استغلال النفوذ، (العراق: دار الحكمة، ١٩٨٣)، ص٣٧.

[٤] الهيثمي نور الدين علي بن ابي بكر: مصدر سابق، ج ٤، ص١٩٩.

[٥] د. زرزار العياشي: مصدر سابق، ص٤٣٥.

[٦] محمد بن اسماعيل الكحلاني: مصدر سابق، ج ٤، ص١٩٠.

[٧] الهيثمي نور الدين علي بن ابي بكر، ج ٦، ص٢٨٤.

فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ) [١]. وتعد هذه الآية القرآنية اوضح مثال على الموقف او التعاطي الديني مع ظاهرة الفساد بكل انواعه واشكاله ومصادره. فقد عدّه الخطاب الديني احد اهم انواع السلوك المؤدي الى هلاك الامة والمجتمع والمال العام، وعدّت الشريعة الاصرار على الفساد وتشجيعه عزةً بالإثم.

تعد النصوص المقدسة التاسيسية اهم اسس التشريع في المجتمعات ذات الطابع الاسلامي المعاصرة فالاحاديث والسيرة النبوية الشريفة حاربت الفساد ودعت الى تركه وتجنبه ايضاً. كما وذكر سابقاً لما فيه من الخطورة والشرور على البناء الاجتماعي للمجتمع. أماعن دور المؤسسة الدينية في معالجة الفساد ومحاربته وفي المحافظة على الدين ذاته من الضياع او الانحراف فقد يستوي في هذا الاطار كل مستويات التراتب الاجتماعي في المجتمعات الاسلامية. فقد ورد في الحديث الشريف قوله (ص) (أيها الناس، إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) [٢].

هذا وقد التزم الائمة المعصومين عليهم السلام بالمنهج القرآني والنبوي في نبذ الفساد بكل أنواعه، وسلكت المؤسسة الدينية الشيعية الممثلة للتوجه الديني لغالبية افراد مجتمع مدينة الحلة. كثيرٌ من الخطابات والبيانات والفتاوى وتعليم الأمة كيفية إخذ الحلول من النص القرآني والحديث النبوي في مواقف مختلفة. للحد من الفساد ومحاربته، واوضحت ان من مهام الحكومة ذات الاهمية البالغة مكافحة الفساد المالي والاداري والسياسي المستشري في معظم مؤسسات الدولة بدرجة تنذر بخطر جسيم، فلا بد من وضع آليات عملية للقضاء على هذا الداء العضال وملاحقة المفسدين قضائياً اينما كانوا [٣].

فضلاً عن ذلك وفيما يتعلق الفساد المالي والاداري فقد أفتت المرجعية على انه (يحرم على الموظفين التخلف عن اداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعاً، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية التي يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من مال المُراجع او غيره خلافاً للقانون سحتٌ حرام، كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير قانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة) [٤].

وعليه فان المؤسسة الدينية تحارب الفساد من خلال النصح والتوجيه والارشاد الذي تقدمه للمسؤولين من كافة رجالها وعلمائها ومراجعها. لان وظيفتها بيان دائرة الاحكام الشرعية واقامة حدود الله ورفع الخصومات بين المتخاصمين. لكن هذا لا يمنع من وجود مآخذ كبيرة كثيرة على المؤسسة الدينية من وجهة نظر الشارع العراقي لاسيما شريحة المثقفين وبعض رجال الدين ايضاً بسبب تبني بعض المراجع للأحزاب السياسية الاسلامية دون تمييز بين جوهر وقيم الدين ومصلحة البلد وبين الممارسات السلوكية لقادة تلك الاحزاب والمنتسبين اليها. ومسارعة معظم رجال الدين الى تأسيس احزاب هدفها

---

[١] سورة البقرة: الآية ٢٠٥ – ٢٠٦

[٢] الشيخ المنتظري: مصدر سابق، ج ٢، ص١٩١.

[٣] بيان صادر من مكتب المرجعية الدينية: النجف الاشرف، في ٢٨ / ٣ / ١٤٢٧ هـ ٢٧ / ٤/ ٢٠٠٦ م.

[٤] حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن السيد السيستاني، ط٦،(بيروت: دار المؤرخ العربي،٢٠١٥) ص١٦٧.

المشاركة في السلطة ومنافعها بوصفها غنيمة وليست توكيداً لمنهج الرموز الدينية على ارض الواقع. واحاطتها بمظاهر التقديس والصلة المباشرة بالرموز الدينية وهم يدعون الى مناهضة الباطل والظلم والتعسف والفساد [١].

المؤسسة الدينية والمسؤولية الاجتماعية

إنَّ الدين هو مؤسسة اجتماعية لا تستغني عنها اي جماعة إنسانية مهما كانت بدائية أو متقدمة، ففكرة الدين مندمجة بالإنسان منذ أول نشأته، وهو بحاجة ماسة اليه، لان له تأثير مباشر على سلوكيات الافراد في اي مجتمع بشري وفي اي عصرٍ من العصور [٢]. لان وظائف الدين الاجتماعية تعد من اهم العوامل التي تؤثر في سلوك الافراد بشكل خاص وفي حركة المجتمعات بشكل عام، كما تعد مسألة العقائد والاديان من المسائل المهمة والحساسة في أغلب بلدان العالم، على الرغم من المحاولات الكثيرة لجر المجتمعات وفصلها عن معتقداتها، الا ان الدين لا يزال المؤثر الكبير والعامل الرئيس في اي سلوك يراد منه الوصول الى حالة من التغيير والاصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع. فالمؤسسة الدينية هي مؤسسة ذات نشاط ديني وتربوي وتوجيهي وارشادي اجتماعي وسياسي [٣].

ويرى الاسلام ان موقع هذه المؤسسة الدينية هو (الولاية) وهذا الموقع يلخص مهمات هذه المؤسسة الدينية في ثلاثة عناوين: هداية الامة، وحماية الامة، وخدمة الامة [٤]. وهذه الامور الثلاثة يلخصها القرآن الكريم تحت عنوان الولاية بقوله تعالى {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّه وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ امَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم رَاكِعُونَ} [٥].

بينما ينظر الافراد الى المؤسسة الدينية على انها حالة من العدالة والنزاهة والقدسية، فاذا مارس اعضاؤها سلوكاً غير مقبولاً أو برروا بطرق واساليب شتى اي سلوك غير اجتماعي، فانه يفتح افاقاً لممارسات فاسدة في إطار التقليد أو القدرة على التبرير [٦]. وهذا يلقي بظلاله على قدسية ومكانة المرجعية بان لها مسؤوليات يجب أنْ تضطلع بها تتمثل بإزالة المشكلات الاجتماعية بل والمشكلات السياسية الداخلية والخارجية، لذا فواجب رجل الدين الوعظ والارشاد وتوعية الجماهير بما يجب إتباعه

---

[١] موسى فرج: الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، (بغداد: الرسوم للصحافة، ٢٠١٥)، ص٣٢٨.

[٢] د. هنية مفتاح القماطي: مصدر سابق، ص١٧.

[٣] د. السيد علاء فاضل علي الاعرجي: النظام المالي في المؤسسة الدينية الاسلامية، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٣)، ص٦٤١.

[٤] السيد صدر الدين القبانجي: الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي، (النجف الاشرف: دليلنا للنشر، ٢٠٠٧)، ص٢١٤.

[٥] سورة المائدة: الآية ٥٥.

[٦] د. علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري: مصدر سابق، ص٥٩.

وتقديم البراهين المتباينة [١]. فقد كرم الله في هذه الامة العلماء والدعاة، وأعلى شأنهم في قوله تعالى { إِنَّمَا يَخشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ العُلَمَاْءُ} [٢].

لقد فرضت هذه المكانة الدينية والاجتماعية على رجل الدين دعوة الناس الى طريق الحق والخير والعدل[٣]. لأن صلاح المجتمع وتغييره انما يكون على يد علمائه، فهم قادته وهداته ومرشدوه الى الصواب والإمناء على شريعة الله تعالى والقيمّون على تطبيقها، فهم ورثة الأنبياء وامتداد الأئمة عليهم السلام ومن هنا، فان إصلاح المجتمع بصلاح الحوزة وتحركها نحوه واحتضانه والشعور بهمومه وطموحاته، كما إنّ فساد المجتمع يكمن في التقصير في اداء هذه المسؤوليات بدءاً من الارشاد وانتهاءاً بالإمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعد الضامن الديني لسلامة الامة والمجتمع من الانحراف الذي يبدأ مع تخلي رجال الدين المتصدين للمجتمع عن مسؤولياتهم الدينية والاجتماعية وتغير نواياهم واهدافهم من ربانية الى دنيوية خدمة لأغراض شخصية سياسية كانت أو اجتماعية مهما كانت مبررات هذا التغير وواقعيتها [٤]. *

---

[١] د. احمد قورابة: فن القيادة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧)، ص٦١.

[٢] سورة فاطر: الآية ٢٨.

[٣] سفير احمد الجراد: ظاهرة التطرف الديني، (دمشق: دار محمد الامين للنشر، ٢٠٠٩)، ص٥٣٥.

[٤] الشيخ محمد اليعقوبي: المعالم المستقبلية للحوزة العلمية، (النجف الاشرف: دار جامعة الصدر، ٢٠٠٨)، ص١٤-١٥.

* ان العامل الاهم الذي اتهمت من خلاله المؤسسة الدينية هو طلبها من الفساد ضرب الفساد لذلك اخذت نسقاً ومنهجاً غير منطقي وليس كما جاء به الاسلام. لذا فعلى المؤسسة الدينية ان تعي موقعها ودورها المهم وتبين المسار الصحيح لحركتها الاصلاحية المطلوبة وعدم الابتعاد عن هموم الامة الاجتماعية والسياسية، بل الحضور في الساحة والفعل فيها. فمن مسؤولية المؤسسة الدينية هي دعوة الناس للسلوك القويم والابتعاد عن كل مظاهر الفساد الذي بات وباءً شديد الوطأة وسريع الانتشار في الوقت الراهن. ورغم انه مشخص من قبل العاملين والقادة والناس اجمعين، فالمؤسسة الدينية مدعوة الى تفعيل الجانب الوقائي لمكافحة الفساد من قبل العلماء ورجال الدين والفقهاء والتمسك بالقيم الاخلاقية الاسلامية. لان الرسالة الاسلامية والآيات القرآنية والاحاديث النبوي واحاديث الاولياء الصالحين كلها زاخرة بالقيم التي تنبذ الفساد، لذا فان عقد المحاضرات والندوات الدينية التي تحرم وتجرم الفساد والمفسدين وتضمين خطب الجمعة وخطب المناسبات الدينية الدعوة الى نزاهة العمل الوظيفي والاداري بوصفها وظيفة اجتماعية لخدمة المجتمع والحفاظ على المال العام والخاص، لها أبعادها الدينية وإصدار الفتاوى من قبل العلماء ورجال الدين البارزين في جميع المذاهب والطوائف حول الفساد وفضح الاساليب التي يستخدمها المفسدون في الحصول على الاموال، اضافة الى طبع البوسترات والاعلانات التي تتضمن النصائح والفتاوى حول حرمة الاموال التي تأتي من الفساد والتي تتضمن الآيات القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة التي تحرم اي شكل من اشكال الفساد.

الفصل الثالث
الأنماط الاجتماعية لدور المؤسسة الدينية

تمهيد

المبحث الاول: دخول المؤسسة الدينية في المعترك السياسي.

المبحث الثاني: دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي.

المبحث الثالث: الدور الاجتماعي للمرجعية الدينية.

المبحث الرابع: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق.

المبحث الخامس: دور المرجعية الدينية في مكافحة الفساد.

تمهيد

الاسلام لا يقُّر الكهنوت بمعناه المؤسسي، وليس فيه منصب ديني تفرضه الشريعة لرجل الدين، بل ان أفراد الامة كلهم على صعيد واحد مكلفين بالمعرفة الدينية والدعوة الى الاسلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسيرة الصحابة في صدر الاسلام وفي عصر الخلافة الراشدة خير دليل وأوضح المنهاج فيما يخص علاقة الفرد المسلم بالدين [١]. الا ان تطور الحياة وتعقدها والتخصص في المعارف الانسانية الذي يتطلب الانقطاع لها بهدف اتقانها هو الذي أوجد الحاجة الماسة الى المؤسسة الدينية، لذا فان وجود مؤسسة دينية مركزية في مجتمع متجانس يمنحها قوة تأثير لا تضاهى من ناحية ويمنح المجتمع قدرةً على إلزام افراده بالتعاليم الدينية تتعاظم باضطراد بقدر ما يزداد التفاعل بين المؤسسة وبقية مؤسسات البناء الاجتماعي من ناحية أخرى [٢].

لابد ان يمثل وعي القائمين على ادارة المؤسسة الدينية واستيعابهم لحقيقة رسالة الاسلام وحقيقة تأثير التغير الاجتماعي دوراً في تدين الافراد واهدافهم وادراكهم لما ينتظره المجتمع من المؤسسة الدينية من مواقف فاعلة التأثير في الحياة الاجتماعية لاسيما امام الانحراف وفي التغيرات الكبرى في جميع

---

[١] قاسم شهاب صباح: العلماء منارات الحكام، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨)، ص٩٢.

[٢] حسين رحال: اشكاليات التجديد دراسة في ضوء علم الاجتماع المعرفة، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٤)، ص٤٣٨.

مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. والا تحولت المؤسسة الدينية الى مؤسسة ذات وجود منعزل عن شؤون المجتمع والدولة، وتصبح مؤسسة رمزية تمنح صك الغفران للقادر على دفع ثمنه كما أشار السيد الشهيد الاول محمد باقر الصدر فقد تمثلت حالات الاداء السياسي والاجتماعي لهذه المؤسسة بمجموعة من المطالب المحدودة لا تمس ولا تعالج جوهر المشكلات للنظام الاجتماعي في الدولة، بل هي مطالب تعترف ضمناً بسطوة الدولة الدكتاتورية وتسترحمها في إنجاز بعض الأعمال مثل اعفاء افرادها من الخدمة العسكرية، وما زيارات مسؤولين الحكومة الى رجال الدين الاّ انعكاساً لثقافة التدين عند المواطن نتيجة تأثره بهذا التوجه لذا عاش قطاع واسع من افراد المجتمع في كنف الدولة خاضعاً لسياستها بعيداً عن توجيهات المؤسسة الدينية [١].

إنَّ ضرورة تدخل المؤسسة الدينية لأحداث إصلاح او تغيير اجتماعي. بات حاجةً ملحةً لاسيما بالنسبة الى الفساد كمشكلة اجتماعية لها جوانبها السياسية والاقتصادية والتربوية و الاسرية وحتى الدينية، لان الفساد في العراق اصبح مسلحاً يحتمي بتأثير الفوضى وبقوة السلاح وبقوة الجماعات سواء كانت (عشائرية، دينية، سياسية) وبطرق عديدة ومتنوعة وهذا ليس فساداً ادارياً بسيطاً يقصد به حصول الموظف على أجر اضافي انما هو فساد مركب ومعقد بدأ من الفرد والجماعة ثم المؤسسة ثم انتقل الى فساد الكيانات التي تحيط بهذه المؤسسات، واصبح يتداخل مع اهداف اخرى ترمي الى اثارة الفوضى وتمويل الارهاب وتمويل بعض الجماعات التي تستمد شرعية وجودها من الدين [٢].

كما أنَّ الافكار والقيم الدينية تلعب دوراً هاماً في السيطرة على اتجاه وسرعة التغير الاجتماعي فهو عملية اجتماعية تحدث في المجتمع سواء استندت الى نظريات اجتماعية ام لم تستند، وهي تطرأ على البناء الاجتماعي متضمنةً التغيرات في جميع النظم الاجتماعية [٣]. الا ان التغيير نحو الافضل وتحقيق التقدم والتحديث في المجتمع وتطوره بما يتناسب وامكانيات المجتمع المتاحة ينبع من الاصلاح الاجتماعي الذي يلبي حاجة افراده [٤]. على ان تلعب المؤسسة الدينية دوراً داعماً للنظام الاجتماعي القائم عبر استشفاف المعاني السامية من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية التي توصي بإطاعة الحكام العدول. فالدين علاقة بين الانسان وربه ولكنه لا يتخلى عن توجيه السياسة ومناوراتها نحو تحقيق الصالح العام، ويكون دور الدين معارضاً للسياسة القائمة على التكفير القائم على الدعوة الى الرجوع بالمجتمع الى الخلف والتخلف بحجة الرجوع الى منبر الاسلام [٥].

ومن ثم اصبح نقد المؤسسات الدينية وعلماء الدين، يعد ضرورة من ضروريات الحياة الايمانية ويجب على المؤمنين ان يتحركوا على مستوى توجيه النقد للدين وترشيده في الوسط الاجتماعي، ويجب

---

[١] محمد صادق الهاشمي: الثقافة السياسية للشعب العراقي، ط٢ ، (العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣)، ص٢٨٠.

[٢] احمد جاسم جبار الياسري: النفط ومستقبل التنمية في العراق، ط٣، (بيروت: المعرف للمطبوعات، ٢٠١٠)، ص١٠٠.

[٣] د. صبحي محمد قنوص: دراسات في علم الاجتماع، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠)، ص١٣٥.

[٤] د. بشير ناظر حميد: مصدر سابق، ص١٧٠.

[٥] د. ابراهيم ابراش: علم الاجتماع السياسي، (عمان: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص٢٢٠.

عليهم ان يفسحوا المجال للآخرين ليتعرفوا على الدين والعمل الديني من خلال نقد الاخرين لمعارفهم واعمالهم [١].

المبحث الاول

دخول المؤسسة الدينية في المعترك السياسي

يؤخذ على المرجعيات الدينية (الشيعية) إنها تنأى بنفسها عن الدخول في معترك السياسة، اذ تعتقد ان دخولها في التفاصيل السياسية يضعها امام مشكلة تحمل اخطاء الاخرين من السياسيين، فكل خطأ يرتكبه السياسي سوف تتهم به المرجعية الدينية بالدرجة الاولى، وهو ما يحصل اليوم في المجتمع العراقي، الا ان ذلك لم يأتِ من فراغ بل من دعمها لبعض القوائم السياسية وتخليها عن مراقبة ادائها بما يضمن الحفاظ على نقاء صورة المؤسسة الدينية لذا فإنّ تعرض المصلحة العامة للخطر، يفرض عليها التدخل الذي تطالب به اليوم بصورة مباشرة. لأنها الجهة التي ترجع اليها الامة في مجال معرفة الاسلام وفي مجال تطبيق احكامه وتعاليمه. للتخلص من المشكلات الاجتماعية وحفظ الاسلام والدفاع عن مبادئه بكل الطرق والوسائل الممكنة والميسرة شرعاً وعقلاً، تمثل الدور الديني والوظيفة الشرعية التي قامت لها ومن اجلها تأسست، باعتبارها الامتداد الشرعي للإمامة في تنفيذ أحكام الاسلام ونشره والدفاع عنه[٢].

فقد أسهمت التحولات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق ظهور دور المرجعية الدينية بوصفها محركاً حقيقياً في ضبط ايقاع الاحداث السياسية المهمة التي تقع تحت تأثير نفوذها لما تتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية وكذلك الاحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة في الساحة العراقية [٣]. لذلك رافق هذا التحول المؤثر امتلاك المرجعية الدينية رصيداً جماهيرياً ضخماً فضمنت بذلك عنصر الامة وقوّت به مكانتها الدينية (العنصر الثاني لقوتها) وكانت النتيجة أن صارت للمرجعية قوة اجتماعية وسياسية كبيرة في المجتمع العراقي تستطيع من خلاله قلب الموازين في الساحة العراقية وتغيير مجرى الاحداث. والتأثير في رسم السياسات وقد ظهر هذا التحول في تاريخ العراق في السنوات التي اعقبت الاحتلال الامريكي في نيسان ٢٠٠٣ [٤].

---

[١] د. الشيخ محمد مجتهد الشبستري: الايمان والحرية، ترجمة. احمد القابنجي، (النجف الاشرف: دار الفكر الجديد، ٢٠٠٧)، ص١١٩.

[٢] عباس جعفر محمد الامامي: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، (بيروت: بيت العلوم للنابهين، ٢٠١١)، ص٤٩.

[٣] د. صلاح عبد الرزاق: المرجعية الدينية في العراق دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠)، ص٥٥.

[٤] د. صلاح عبد الرزاق: الشهيد الصدر الثاني مرجع امه، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠)، ص٢٣.

مما لابد ذكره في هذا المجال هو ان التدخل العلني للمؤسسة الدينية بظاهرة الفساد بدأ في نيسان عام ٢٠٠٦ وقُبيل تشكيل الحكومة اصدرت المرجعية بياناً ورد فيه (ان من مهام الحكومة المقبلة ان تحظى مكافحة الفساد المستشري بأهمية بالغة في سياستها، لان الفساد دبّ في معظم مؤسسات الدولة بدرجة تنذر بخطر جسيم)، وبدأت دعوات المرجعية الدينية للحكومة العراقية ومجلس النواب بمكافحة الفساد، فضلاً عن مطالبتها بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي مُنحت لأعضاء مجلس النواب والحكومة الحاليين والسابقين والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية والغاء ما يوجد منها حالياً [١]. لقد اشتمل التدخل العلني للمرجعية على الاسس العامة الا انها اعطت مساحة واسعة للسياسيين ليمارسوا دورهم في التفاصيل التي تقوم على تبريراتهم لاستمرار الفساد. الا انها بقيت متمسكة بالثوابت المؤدية الى الحفاظ على العملية السياسية منها حقوق الشيعة والحفاظ على الدستور وحث الامة على التمسك بقوة بالعملية السياسية. كل هذا من خلال الاشتراك والتوجيه العام في الامور العامة والجوهرية [٢].

ولهذا فان المؤسسة الدينية مطالبة اليوم بالتحرك بكل ما تمتلكه من قوة وثقل التأثير السياسي والاجتماعي لمحاربة الفساد بكل الطرق والوسائل. فالفقه الاسلامي اجاز الثورة على الحاكم الفاسق وازالته بالقوة، شرط ان لا يؤدي ذلك الى تفتيت وحدة الامة وازهاق ارواح المسلمين، وان يكون القائمين بالثورة قادرين على ازالة الظلم والجور لتجنب فساد عامة المسلمين[٣].

أنّ تدقيق النظر في حياة المسلمين والتأمل في مسيرة المجتمع وعلاقته بعلمائه يساعد على ادرك حقيقة واضحة وهي ان علاقة الناس بالعلماء وطلبة العلم اليوم لم تعد على الصورة المعهودة النموذجية، فهي ليست تلك العلاقة التي كانت عليها حياة العلماء في القرون الماضية[٤]. ولعلنا نكتشف اهمية كل ذلك من خلال التوقعات الاجتماعية التي تمثل الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية التي يدعوها الى عدم التوقف عند وظيفتها التقليدية المنصبة على الوعظ والارشاد وانما عليها تجاوز ذلك الى التقرب من الناس ومناقشة مشكلاتهم وهمومهم وفتح ابواب لهم واقامة الندوات للأسر والمعلمين والطلبة والشباب وتبصيرهم بواجباتهم تجاه بعضهم وتحصينهم خلقياً بما يعزز انطباعهم الاجتماعي عن الفاعلية الاجتماعية للدين في نسق القيم الاجتماعية وفاعلية المؤسسة الدينية وفي التأثير بجوانب الحياة

---

[١] الفساد الاداري والمالي وموقف المرجعية العليا منه: امانة مسجد النخلة التاريخي والمزارات الملحقة به، (النجف الاشرف، ٢٠١٦)، ص١٢.

[٢] محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني: شيعة العراق مصادر القوة والتحديات، (العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤)، ص٥١.

[٣] د. مروان محمد محروس المدرس: مسؤولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقه الاسلامي، (عمان: دار الاعلام، ٢٠٠٢)، ص١٨٣.

[٤] عبد العظيم نصر المشيخص الانحرافات الاجتماعية مشكلات وحلول، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٥)، ص٣٩٩.

الاجتماعية جميعها ومواكبتها لهذه الجوانب بصورة مباشرة وانية [١]. ان اتهام المؤسسة الدينية بشرعنة الفساد لا يشير الى اصدارها فتاوى تجيزه وانما يشير الى سكوتها عن محاربته، (فالأصل على الاباحة ما لم يرد نص بالتحريم) لذا لابد من وضع الحدود والتعزيرات لمن تأخذه العزة بالإثم فيصر على ارتكابه ونشره ليحدث خللاً اجتماعياً واخلاقياً عند افراده، وهذا يتطلب العمل الجاد على اعادة بناء الانسان وايقاظ ضميره وغرس قيم ثقافة النزاهة والشفافية والرقابة بما نصت عليه القوانين وربط قيم هذه الثقافة بمبادئ الدين الحنيف[٢].

المبحث الثاني
دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي

قبل الحديث عن دور المؤسسة الدينية لابد من الاشارة الى ان الدين لا يؤدي وظائفه الالهية الخاصة بالعبادات فحسب بل يؤدي ايضاً وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية واسرية وثقافية دينية وتشريعية وقانونية واخلاقية وفلسفية تتعلق ببناء الفلسفة الاجتماعية في المجتمعات، ولعل من اهم الوظائف الاجتماعية التي يؤديها الدين، هي تنظيم حياة الفرد والجماعة والمجتمع [٣]. لان مجموعة العادات والتقاليد والاعراف والقيم والاحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع تشكل نسقاً اجتماعياً يشبه كل منها العضو او الجهاز الذي ينجز وظائفه الكائن العضوي وتقع على درجة من الاهمية وكذلك الحال بالنسبة الى المجتمع، ولهذا فان فكرة تتبع دور المؤسسة الدينية في التنظيم الاجتماعي تستند الى ركيزتين اساسيتين تسعى من خلالهما المؤسسة لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة [٤].

ان هدف المؤسسة الدينية هو بناء مجتمع قوي قادر على مواجهة المشكلات واكتساب المهارات والقيم من كل حضارة يتفاعل معها او يضطر الى التفاعل معها، على ان يحافظ على اصالته وتراثه اللتان تعنيان خصوصيته المجتمعية، بعيداً عن التعصب والفهم الخاطئ للدين، لان الدين ينظم الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية والكبرى ويشرف على انشطتها العامة والخاصة وهو من خلال مؤسساته ومنظماته كالمساجد والجوامع يعد مصدراً من مصادر نشر الثقافة والتربية والتعليم [٥]. كما ان الاساس الاجتماعي لتكوين النسق الديني الذي يعد احد اركان البناء الاجتماعي الذي يتكون بدوره من

---

[١] د. غني ناصر حسين القريشي: مصدر سابق، ص٢٧٦.

[٢] عباس كاشف الغطاء: مصدر سابق ص٣٣.

[٣] د. احسان محمد الحسن: علم الاجتماع الديني، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٥)، ص٥٤.

[٤] د. صالح محمد علي: سايكولوجية التنشئة الاجتماعية، (العراق: دار المسرة، ١٩٩٨)، ص٢٣٩.

[٥] د. نبيل عبد الهادي: مقدمة علم الاجتماع التربوي، (عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٩)، ص٣٢.

مجموعة الانماط السلوكية التي توجه وترشد وتنظم طرق تفكير الافراد او الجماعات فيه، يقوم بإنتاج الافراد للسلوكيات الاجتماعية على عوامل الضبط الاجتماعي غير الرسمي[١].

فقد ذهب (ايفانز بريتشارد) الى ان البناء الاجتماعي يشكل مجموعة من العلاقات التي تقوم بين الجماعات الاجتماعية التي عادة ما تتمتع بدرجة عالية من التجانس او التباين الذي يساعدها على البقاء والاستمرار في الوجود. لذلك ارتبط مفهوم البناء الاجتماعي بفكرة الوظيفة الاجتماعية لمكوناته في حياة الافراد والجماعات مجتمعين او منفردين [٢]. لقد اعتبر مفهوم البناء الاجتماعي من اهم المفاهيم الاجتماعية في علم الاجتماع المعاصر، على الرغم من انه احد المفاهيم التي استعيرت من الانثروبولوجيا التي تشير الى مجموعة من الاطر التنظيمية التي تنتظم في اطارها كافة العلاقات الانسانية سواء تلك العلاقات البينية بين الاشخاص داخل مجتمع ما او تلك العلاقات المتباينة بين الافراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات [٣].

فالمؤسسات الدينية بكل مكوناتها الجزئية من دور العبادة تقوم بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية لما تتميز به من ميزات فردية من اهمها حالة القدسية المميزة لها وثبات المعايير الاخلاقية والسلوكية التي تعلمها للناشئة وتعمل على تدعيمها لدى البالغين، وهي تقوم بهذه العملية من خلال توحيد انماط السلوك والدعوة الى التقريب بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، اضافة الى ذلك يتولى القائمون عليها من المختصين في الدين معرفة اجتماعية او مهنة توفير وتقديم الاجابات الضرورية على كثير من الاسئلة المتصلة بالوقائع الحياتية والهدف من الحياة، وتعليم الافراد التعاليم الدينية والاشراف على ممارسة الطقوس والشعائر التي تحكم فكرهم وسلوكهم [٤].

كما ان العلاقة بين تعاليم الدين وانماط السلوك علاقة وثيقة جداً لأن الدين نظام سلوكي يقوم على معتقدات تمثل العلاقة الخلقية بين الناس بعضهم ببعض وبينهم وبين ما يعبدون كلاً على انفراد، وله وظائفه المهمة النفسية منها والمتمثلة في توفير الامان النفسي والاجتماعي وتوفير الاطمئنان الى معايير قبول السلوك في المجتمع وكذلك فهو يساعد من يعتنقه على تغيير الاحداث المعقدة التي تبدو عوائقاً للتقدم او التطور او عدم التناسق بين ما يحدث من تغيرات وبين ما يتطلبه السلوك الديني من التزامات بصورة ظاهرة [٥].

لذلك فالمؤسسة الدينية تسعى دائماً الى بناء العقيدة في النفوس وغرس الأخلاق الفاضلة التي تضمن طاعة الاتباع لها وبالتالي تشكل العمود الفقري لفاعليتها الاجتماعية بكونها الممثل الوحيد للدين،

---

[١] د. معن خليل العمر واخرون: المدخل الى علم الاجتماع، ط ٢، (عمان: دار الشروق، ٢٠١٤)، ص٢٥٦.

[٢] د. احمد ابو زيد: البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧)، ص٢٢.

[٣] د. جمال سلامة علي: النظام السياسي والبناء الاجتماعي، (مصر: دار النهضة، ١٩٩٨)، ص٢٨.

[٤] د. نعيم حبيب جعنيني: علم اجتماع التربية، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٩)، ص٢٧٤.

[٥] د. معن خليل العمر واخرون: مصدر سابق، ص٢٣٩.

فتقف المؤسسة الدينية امام كل اشكال الجريمة والانحراف ومحاربتها للحيلولة دون وقوعها او تمادي اصحابها، وذلك بأنكار المنكر والفساد، ومقاطعة اهل الجريمة والعدوان واخضاعهم للقصاص، باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية لها دورها الديني والتربوي الهام [١]. لأنها (المؤسسة الدينية) كيان مفروض على الحياة الدينية كما فرضت نفسها على البناء الاجتماعي وهي تتحكم في كل التغيرات التي يمكن ان تطرأ على الجانب الديني في حياة الانسان، كما ان ظهورها وتطورها كان مرهوناً بتعقد ظروف الحياة الاجتماعية ولم تكن يوماً من الايام عنصراً لا غنى عنه بالنسبة الى الانسان الذي لا يستطيع العيش دون الايمان بأهمية وفاعلية نسق محدد من القيم الاجتماعية في حياته الانية والمستقبلية [٢].*

المبحث الثالث

الدور الاجتماعي للمرجعية الدينية

المرجعية هي عبارة عن مكانة دينية قيادية يرى الاتباع فيها بانها تتسم بالنقاء والطهارة والاصالة، تقوم بواجبات، وتتحمل مسؤوليات تجاه الامة والاسلام، بدءاً بالاهتمام بالقضايا الكبرى، او الدفاع عن حقوقها، او توعيتها بواجباتها الدينية والسياسية، وتربيتها، وتثقيفها وتعليمها، او تقديم الخدمات المعرفية المختلفة لها، كما تتحمل المرجعية الدعوة الى الاسلام في السر والعلن سواء في مجال العقيدة او الشعائر او الاحكام والعمل على تطبيقها وتتحمل الالام والمعاناة والجهاد في سبيل الله من اجله. ولابد للمرجع من التصدي لهذه المسؤوليات والعمل على توفير الشروط الموضوعية والتشكيلات والمؤسسات المناسبة للأجهزة الخاصة بالمرجعية او بالحوزة او بأوساط الامة حتى تتمكن من تأدية دورها [٣].

ان اهمية مكانة المرجعية تتضح من خلال المسؤوليات الخطيرة، التي يحملها الفقيه على عاتقه، والادوار التي ينهض بها، وهي عديدة: منها ان الساحة الاجتماعية والسياسية والثقافية في العراق لا

---

[١] د. محمود محمد عمارة: الحدود في الإسلام بين الوقاية والعلاج، (المنصور: مكتبة الإيمان، ١٩٩٨)، ص٨٨.

[٢] فراس السواح: دين الانسان بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني، ط ٤،(دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٢)، ص٤٣.

* فالمؤسسة الدينية مسيطرة على المجتمع لان العمل الديني من اهم العوامل التي تؤثر في سلوك الافراد بشكل خاص وفي حركة المجتمعات بشكل عام. ولها القدرة على تحريك افراد المجتمع واحداث نقلة نوعية عقائدية كبرى في اوساط المجتمع تعمل من خلالها على توجيه عملية التغير الاجتماعي ليقطعوا الطريق امام الذين يتربصون بالمجتمع. لكن نجد ان الدور الحالي لهذه المؤسسة هو دور تجميلي اكثر من شيء آخر، وان ظهور رجال الدين في المحافل الرسمية وامام عدسات الكاميرات، ما هو الا احد الخلفيات التي تحرص المؤسسة السياسية عليها لتظهر صورة دعم المؤسسة الدينية لها امام الجماهير اكثر صدقاً. والحقيقة هي غير ذلك. فعندما تعمل المؤسسة الدينية ستخلق حالة من الاستقرار والتوازن عند افراد المجتمع، لان الدين قوة محركة هائلة في حياة الشعوب، لذلك يعد الدين من اهم واقوى وسيلة من وسائل الحفاظ على التماسك الاجتماعي واهم النظم الاجتماعية الفرعية شاناً فيما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع، واستقرار النظم الاجتماعية الاخرى، فليس ثمة عاطفة انسانية ابعد غروراً وانسب تأثيراً في مشاعر الفرد والمجتمع من العاطفة الدينية. انظر: د. غني ناصر حسين القريشي: علم الحريمة، دار صفاء، عمان– الاردن، ٢٠١١، ص٢٦٥.

[٣] د محمد باقر احمد البهادلي: الحياة الفكرية في النجف الاشرف،(النجف: اسحاق للنشر، ٢٠٠٤)، ص١٤٣.

يمكن ان تقف على قدميها دون عالم دين فضلاً عن مواكبة المستجدات الحضارية في حقولها الفكرية المختلفة وتبصير الناس بها [١].

لذا يرى السيد الشهيد الاول (محمد باقر الصدر)، بان رؤية المرجعية تنبع من رؤيتها لخلافة الانسان لله في الارض، وحاجته الدائمة الى نوع من التدخل الرباني، لحماية الدين من الفساد نحو تحقيق اهداف الخلافة، وبدون هذا التدخل يظل الانسان عرضة لتأثير الغرائز والشهوات بما يؤدي الى اضعاف اندفاعه نحو التقدم [٢]. وعلية فان المرجعية هي الجهة المتولية لشؤون الامة او الفرقة او الطائفة بأجمعها وبيدها الإدارة لتدبير أصُولها وأوضاعها الدينية [٣].

كما تعمل على تشكيل كثير من المؤسسات الخدماتية والاجتماعية التي تخدم مجتمع المؤمنين، كالمؤسسات العلمية والثقافية والخدماتية الاخرى (مساعدة الفقراء والايتام منهم). تكون هذه المؤسسات دلالة عافية للمجتمع، وعامل من اهم عوامل النهوض والحركة فاعلة والتطور في المجتمع الاسلامي[٤]. ويمكن توضيح دور المرجعية بما يلي:.

١ – **التشريع** : ان المرجعية الدينية في مواقفها الدينية من القضايا الوطنية لا تنطلق من فراغ، إذ ان اصدار الفتاوى يأتي من دراسة الواقع الموضوعي لأحوال البلد والجماهير، التي تحتل الأولوية في حسابات المراجع، ومدى مقدرة الجماهير على المواجهة وحاجتهم الى الاسناد والتوجيه [٥]. لذا فان الدور الاساس للمرجعية الدينية هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف نواحي الحياة، فضلاً عن السعي الى ترويج الدين الحنيف على نهج اهل البيت (عليهم السلام) بما يشتمل عليه من مكارم الاخلاق ورعاية حقوق الاخرين وعدم التجاوز عليها، بما فيها التصرف في المال العام ومخالفة القوانين المعمول بها في الدولة وأخذ الرشوة وغيرها من الافعال التي تتنافى مع المضمون الديني [٦].

٢– الرقابة بأنواعها

أ– الذاتية: اذ تعني رقابة الفرد المنتمي الى المؤسسة الدينية مرجعاً كان ام طالباً مبتدئ في العلوم الدينية على نفسه وعمله في كل ما يقوم به التزاماً بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيباً} [٧].

---

[١] السيد منير الخباز: معالم المرجعية الرشيدة، (العراق: شبكة المنير، ٢٠١٣)، ص٤٦.

[٢] د. طالب الحمداني: النظرية السياسية عند محمد باقر الصدر، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠١٠)، ص٢٦٨.

[٣] د. صلاح مهدي علي الفضلي: المرجعية الدينية ودورها الوطني في العراق الحديث والمعاصر، (العراق: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٠)، ص٣٩.

[٤] السيد محمد الموسوي الكشميري المرجعية وهموم الشيعة، (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠١٣)، ص١٠٢.

[٥] د. صلاح مهدي علي الفضلي: مصدر سابق، ص٢٠١.

[٦] راجع النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسائل العراقية.

[٧] سورة النساء: الآية. ١.

وقوله تعالى { وَاعلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ يَعلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُم فَاحذَرُوهُ} [١]. فالمرجعية الدينية تمتلك رصيداً كبيراً من الثقافة والمعرفة الكاملة والالتزام بمبادئ الاسلام، من محاسبة النفس وفق الاحكام الشرعية بما يمنعها مجتمعة او افرادها منفردين من ارتكاب المخالفة، ولهذا فان العدالة شرط مهم من شروط المرجعية الدينية بإجماع الفقهاء وشرط في إمامة الجماعة والقضاء والشهادة وغيرها. فهي تراقب وكلائها ودعاتها ومبلغيها وخطبائها قبل التوكيل وبعده لضمان حسن الاداء [٢]. كما تعمل على رقابة الامانة المالية لكل من هو في المواقع الادارية ومن بذمته وتحت يده اموالاً وحقوقاً لله وللناس، ورقابة التعدي على الممتلكات العامة التي تعدها المرجعية خيانة للأمانة [٣]. تأكيداً لقوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ امَنُواْ لَا تَخُونُواْ اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُم وَأَنتُم تَعلَمُونَ} [٤]. وقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم (مَنْ اسْتَعملناَه مُنْكُم على عَمل فَكَتَمنا مِخْيَطاً فماَ فوقه كانَ ذلك غَلولاً يأتي به يوَم القيامةِ) [٥].

ب- الرقابة العامة: وهي رقابة حركة الحياة الاجتماعية للامة. فالإسلام دين ودولة، عقيدة وشريعة، يتطلب الحفاظ على القيم التي جاء بها الأداء الصحيح والاخلاص في العمل، وتجنب حدوث الاضرار وعدم السماح بان يضار المجتمع، فالرقابة في النظام الاسلامي تقوم بدورها في حفظ المجتمع وصيانته من الانحرافات التي يمكن ان تودي به [٦]. اذ تشير الآيات القرآنية الى هذا المعنى كقوله تعالى { إِنَ اللَّهَ لَا يُغَيِرُ مَا بِقَومٍ حَتَّى يُغَيِرّوُاْ مَا بِأنفُسِهِم } [٧].

لذا تمتع المرجعية بالثقة المطلقة من لدن الاتباع كما تحضى مراقبتها للعلاقة بينهما باهتمام بالغ يؤكد على ضرورة ان يقوم الشعب بمسؤولياته في بناء الدولة ابتداءً من كتابة الدستور الذي يُعد القانون الاساس لها. وانتهاءً باختيار الممثلين للشعب في الهيئات التشريعية (البرلمان) هنا تتسع رقابة المرجعية لتشمل مدى التزام الاطراف بتوجيهاتها وآرائها، وتأثيرات ذلك الالتزام في حياة الامة بشكل عام، وعلى غراره تعمل المرجعية على اتخاذ الموقف المناسب لكل حدث وتواجهه بما يحفظ المصلحة العامة [٨].

لذا فان رقابة ما يطرأ من المسائل المهمة في الواقع الاجتماعي، يدخل ضمن اطار دورها الميداني في توعية الجماهير بموقفها منه من اجل خلق حالة ثقافية عامة تنهض بالمستوى الثقافي

---

[١] سورة البقرة: الآية. ٢٣٥.

[٢] عباس جعفر محمد الامامي: مصدر سابق، ص٢٣١-٢٣٢.

[٣] د. السيد علاء فاضل علي الاعرجي: مصدر سابق، ص٦١٣.

[٤] سورة الانفال: الآية ٢٧.

[٥] مسلم النيسابوري: صحيح مسلم، دار الفكر، (بيروت، ب ت)، ج٦، ص١٢.

[٦] عباس جعفر الامامي: الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٤)، ص ١٠٣.

[٧] سورة الرعد: الآية ١١.

[٨] عباس جعفر الامامي: الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث، مصدر سابق، ص١٥٦.

للامة.[١] وتواكب رقابة المرجعية الحياة الاجتماعية واتجاهات حركة الجماهير وتلبية حاجاتها والاسهام في التخفيف من حدة ووطأة مشاكلها وكل قضاياها فتعطي لكل واحدة منها حكماً ينسجم مع حاجاته.[٢] *

٣ــ الرقابة على الوضع السياسي

دأبت المرجعية الدينية في العراق على تقديم نصائحها وارشاداتها في توجيه العملية السياسية بعد سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣. نحو تحقيق المصالح العراقية العامة.

والسياسيون بكل توجهاتهم السياسية كانوا يستأنسون بآرائها بصورة عامة، رغم عدم إلزام المرجعية لهم بآرائها لثقلها السياسي في توجيه الشارع العراقي في البيت الشيعي بشكل خاص ومع الثقة الكبيرة التي يوليها الشعب في توصياتها المتكررة واهتمامها بمصير البلاد [٣]. فمواقف المرجعية الثابتة كانت ومازالت مع مصلحة المجتمع العراقي بشكل خاص. فعندما وجهت وكالة الأسوشيتدبرس سؤالاً الى المرجعية. ماهي الحكومة التي تريدونها في عراق بعد صدام؟ كيف سيتم تشكيلها؟ هل ستلعبون دوراً فيها؟. أجابت (بان شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك ان تجرى انتخابات عامة كي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي يعمل على كتابة الدستور، ثم يطرح الدستور على الشعب للتصويت، وليس في نية المرجعية ممارسة دورٍ في السلطة والحكم) [٤].

---

[١] حسين بركة الشامي: المرجعية الشيعية من الذات الى المؤسسة، دار الاسلام، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٤.

[٢] المصدر نفسة: ص٢٣٣.

* من جملة اعمال المراقبة التي قامت بها المرجعية للامة هو ارشادها الى السلوك الحسن والالتزام بأحكام الشرع ونشر الروح الوطنية الصادقة في نفوسها وهذا واضح في جواب المرجعية حول استحواذ بعض الناس على الممتلكات العامة، فقد بينت أنه لا يجوز اخذ شيء منها ويحرم التعامل به. انظر النصوص الصادرة عن المرجعية الدينية بخصوص ذلك.

[٣] عباس جعفر محمد الامامي: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، مصدر سابق، ص٢٥١.

[٤] حامد الخفاف: مصدر سابق، ص٢٢.

الا انها لم تتخلَ عن الرقابة التي كانت وما زالت توجيهيه وارشادية مثلّت تنوعاً من التعاون بين المرجعية الدينية والمؤسسة السياسية لتحقيق سبل الخير والنصح والتواصي بالحق في سبيل تحقيق المقاصد الشرعية للمؤسسة الاسلامية.*

عناصر الدور الاجتماعي للمرجعية من وجهة نظر رجال الدين

١ــ نشر احكام الاسلام على اوسع مدى ممكن بين المسلمين. وايجاد تيار فكري واسع في الامة يشتمل على المفاهيم الاسلامية الواعية، من قبيل المفهوم الاساسي الذي يؤكد ان الاسلام نظام متكامل لمختلف جوانب الحياة [١].

٢ـ اعطاء مراكز (العالمية) من المراجع الى ادنى مراتب العلماء الصفة القيادية للامة بتبني مصالحها، والاهتمام بقضايا الناس ورعايتها واحتضان العاملين في سبيل السلام [٢].

٣ـ اعتماد مبدأ الحوار لأقناع الاخرين وعدم فرض الرأي على الآخر مهما كانت المرجعية مقتنعة به [٣]. لأنّ رسول الله (ص) كان يعلم انّه على حقٍ ومع ذلك أمره الله تعالى بالحوار مع الاخرين{ قُل يَا أَهل الكِتَابِ تَعَالَواْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم أَلاَّ نَعبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلَا نُشرِكَ بِهِ شَيئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعضُنَا بَعضاً

---

* من خلال الملاحظة ومقابلات الباحث مع رجال الدين بدرجة علمية (اية الله) ووكلاء المرجعية الدينية واساتذة الحوزة العلمية تبين ان تدخل المرجعية ينحصر في الاحداث التي يصعب على الحكومة التعامل معها دون الدعم الشعبي لها نتيجة الهوة بين الحكومة والشعب بسبب الفساد السياسي والاداري والمالي المستشري، وهذا واضح في فتوى الجهاد الكفائي. اما فيما يتعلق بالفساد المالي والاداري فان المرجعية ترى ان هناك امكانية للقضاء عليه واصلاح الوضع لو اتبع المسؤولين الاجراءات اللازمة لمحاربة الفساد. ولكن هناك عدد غير قليل من الشخصيات الدينية متحفظة على دور المرجعية الدينية الحالي. اذ انها تمتلك القوة التي تؤهلها للتدخل واحداث تغيير جذري في المجتمع من خلال الرصيد الجماهيري الذي تمتلكه. وهنالك من يقول ان المرجعيات الدينية الاخرى لديهم مبادرات للتغيير لكن يكاد صوتهم لا يسمع لانهم لا يمتلكون رصيد جماهيري يؤهلهم للقيام بذلك. وهناك من يقول ان المرجعية الدينية سلكت طريق الوسط اي انها لا تتدخل مباشرةً ولا تريد التراجع الى الوراء وهذا الدور لا ينطبق على مرجعية بهذه القوة الموجودة لديها على كافة الاصعدة. اضافة الى ذلك ان المؤسسة السياسية لا تُقدم على شيء دون علم المرجعية الدينية وهذا واضح في العلن وخلف الكواليس، لذا يرون وجوب التدخل المباشر للمرجعية باعتبارها هي من ايدت الدستور والانتخابات ودعمت قوائم بعينها وعندما وصل المسؤولين الى مواقع المسؤولية ولم يقدموا اي شيءٍ واصبحوا يقدمون المصالح الخاصة على العامة أتهُمت المرجعية بذلك بانها اوصلت كل فاسد الى مفاصل حيوية ومهمة في المؤسسة السياسية. وبدأت تقديم النصح والارشاد للمسؤولين وهذا لا يكفي ولا يحل المشكلة. وفي هذا الصدد نشير ان هنالك دعوة من رجال الدين قبل غيرهم الى احداث نقلة نوعية في كل مفاصل الدولة على غرار ما حدث في ايران حالياً.

[١] الشيخ احمد ابو زيد: المرجعية الدينية والبنية الداخلية، بحث منشور في مجلة الهدى للدراسات الحوزوية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ٢٠١٢، ص١١٧.

[٢] د طالب الحمداني: مصدر سابق، ص٢٨٩.

[٣] الشيخ اليعقوبي: خطاب المرحلة، (بيروت: دار الصادقين، ٢٠١١)، ج٤ ، ص١٢٢.

أَرْبَاباً مّن دُونِ اللَّهِ} [١]. لذلك ثقّف الاسلام اتباعه على حرية التعبير عن الراي واختيار العقيدة كقوله تعالى{ لَا إِكرَاهَ فِي الدِّينِ} [٢].

٤ـ الشفافية في التعاطي مع الجماهير وعدم اتباع سياسة الخداع والتجهيل والتضليل لأنها قوية بحقها فلا تخشى احداً ولأنها لا تريد مكسباً لنفسها وانما تريد الخير للآخرين [٣].

٥ـ الشمولية: اي شعورها بالمسؤولية ازاء كل القضايا الانسانية لأنها تمثل الشريعة والقانون ونحن نعتقد ان الشريعة الاسلامية غطت كل شؤون الحياة بالنصوص المباشرة او وضعت القواعد التي يُستنبط منها الحكم والحل للموقف ازاء مختلف القضايا، لذا فان الشريعة حينما اعطت هذا الدور الواسع للفقيه فأنها لم تعطه له بوصفه شخصاً حتى يستكثر عليه وانما اعطته للقانون الذي يمثله [٤].

٦ـ العالمية: تشارك المرجعية في تحسس الآلام وهموم البشر جميعاً [٥]. لان من واجبها التأسّي بالنبي(ص) الذي خاطبه الله تبارك وتعالى{ وَمَا أَرسَلنَاكَ إِلاَّ رَحمَةً لِلعَالَمِينَ} [٦]. وفي كلام الامام علي (ع) لمالك الاشتر لما ولاه مصر (واشعر قلبك الرحمة للرعية فانهم صنفان اما اخ لك في الدين واما نظير لك في الخلق) [٧].

المبحث الرابع

الدور السياسي للمؤسسة الدينية في العراق

الاسلام هو اساس ثقافة الشعوب والامم التي تدين به، لهذا يمثل رجل الدين دوراً بارزاً في المجتمع الاسلامي، وله موقع وتأثير واسع في المسلمين من اتباع وانصار ومؤمنين، ولا تزال المؤسسات الدينية تحتل مكانة مرموقة في بنية هذه المجتمعات، وتعمل على تحريك الجماهير وتعبئتها بالاتجاه الذي تعتقد انه الصحيح، لذلك برز دور المرجعيات الدينية في العالم الاسلامي وقت الازمات والاحداث السياسية والمنعطفات التاريخية [٨].

برزت تلك المعالم في مسيرة وتوجهات وخطابات وجهود المرجعية، في معرفة ان الحل السياسي هو الحل الافضل والانسب للمشكلات الاجتماعية التي يمكن ان تنشأ في مجتمع يتميز بمثل

---

[١] سورة آل عمران: الآية ٦٤.

[٢] سورة البقرة: الآية ٢٥٦.

[٣] انظر الى مبادئ الشفافية ومظاهرها، من خطاب المرحلة للشيخ محمد اليعقوبي، في الجزء الرابع، ص١٢٠.

[٤] الشيخ محمد اليعقوبي: المرجعية الدينية ومهمات الواقع الاسلامي،(النجف: دار الصادقين، ٢٠١٤)، ص١٤.

[٥] المصدر نفسة، ص١٤.

[٦] سورة الانبياء: الآية ١٠٧.

[٧] نهج البلاغة، مصدر سابق، ص٤٥٨.

[٨] د. صلاح عبد الرزاق: المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠)، ص٩.

التعددية التي يتميز بها المجتمع العراقي، وركزت على قضايا الانتخابات وسلوكها حّلاً ديمقراطياً، بما يفرز ان الحقيقة السياسية المولودة من رحم التعددية واحترام الرأي الآخر بالاعتماد على الدعوة الدائبة الى رص الصفوف وتوحيد الكلمة ونبذ الخلافات الطائفية والمذهبية والعرقية والاثنية، فقد كانت المرجعية الدينية مشروعاً إسلامياً وحدوياً للخلاص، بدت تتشكل فيها صفات الرمز الديني الذي شكل ضرورة ريادية في أخطر الظروف التي مر بها العراق، وتعاملها مع اعقد مشاكل الامة، وتكمن اقصى صعوباتها ومكابداتها مع المحن والفتن في التعامل مع النزيف المستمر، في ظل ظروف استثنائية خطيرة هي الاحتلال المرير وتداعياته القاسية وآثاره الاليمة، وكذلك الارهاب وتداعياته الاجتماعية. لقد كانت معالم هذا المشروع تستند الى دور، ووعي بالظروف، وتحملها مسؤولياتها وتصميمها على اقتحام المخاض العسير بما لديها من طاقات معرفية.[١]

لقد اسهمت المرجعية بشكل بارز في ترميم الهوية العراقية من اجل توسيع الابعاد الاجتماعية والسياسية والحقوقية لماهية الهوية العراقية باعتبارها هوية ثقافية، بما لها من ابعاد تاريخية ووجدانية عميقة، ترميماً عقلانياً وانسانياً كي يكون احد الضمانات الاجتماعية والسياسية والثقافية الكبرى للاعتبار السياسي والاجتماعي في العراق.[٢]

ان انتصار العملية السياسية في العراق تحقق من خلال الحضور العلمائي والحوزوي للمؤسسة الدينية فضلاً عن الحضور الجماهيري والارادة الاجتماعية الداعمة لها، لإيمانهم بسلامة الاتجاه وحقانية المطالب، وفق التكليف الشرعي وانسجاماً مع الارادة الوطنية والدينية [٣]. لقد حققت اللحمة الوطنية التي منحتها العصمة السياسية قوله تعالى { بَلِّغ مَا أُنزِلَ إِلَيكَ مِنَ رَبِّكَ وَإِنَ لَم تَفعَل فَمَا بَلَّغتَ رِسَالَتَهُ} [٤]. لذا فان الدور الاساسي للمؤسسة الدينية في اطار العمل السياسي ينحصر بمجالين هما:.

١- مقاومة الانظمة السياسية التي تتبنى خطاً مغايراً لقيم الاسلام والمجتمع من خلال استيراد فلسفات وافكار وانظمة من الخارج سواء كانت مادية ام رأسمالية، بمختلف اشكال المقاومة ولقد اخذت على عاتقها (المرجعية) تهيئة الوسائل والاساليب الملائمة لتعبئة الجماهير وتحشيدها واستغلال المناسبات الدينية لهذا الغرض.

٢- العمل على توجيه الاحداث السياسية بما يخدم مصالح الشعب والامة الاسلامية في العراق من خلال الافتاء بالتأييد او الرفض والتحفظ على مواقف السياسيين هذا الدور يتضح في مجموعة من

---

[١] محمد جعفر النوري: دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية، (النجف الاشرف: مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ٢٠١٣)، ص١٧٥-١٧٦.

[٢] ميثم الجنابي: العراق ومعاصرة المستقبل، (سوريا: دار المدى، ٢٠٠٤)، ص٣٣٣-٣٣٤.

[٣] السيد صدر الدين القبانجي: مصدر سابق، ص٨٤.

[٤] سورة المائدة: الآية. ٦٧.

المواقف في المراحل الانتقالية التي مر بها البلد وكذلك في حالات تطبيع العلاقة بين نظام الحكم والمؤسسة [١].

ان نهج المرجعية في عراق ما بعد صدام هو التعاطي بوسطية مطلقة مع كل الاطراف الداخلة في عملية التطوير والبناء والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسيادية والامنية اذ لم تجوز لنفسها ان تعتمد كتلة ما على حساب الكتل الوطنية الاخرى، وقد حقق هذا التعاطي الوسطي مكاسب جمة في الساحة السياسية العراقية ابرزها شرعية الحكومة المنتخبة عبر صناديق الاقتراع وبحرية مطلقة من قبل الملايين من ابناء الشعب العراقي، تلك الشرعية التي ما كان لها ان تأخذ حركتها باتجاه التصديق عليها في الجمعية الوطنية لولا نزول المرجعية الدينية بكل ثقلها في اوساط الجماهير وحثها لهم بضرورة المشاركة والادلاء بالأصوات لاختصار زمن المعاناة ومكابدة التحديات وصناعة المستقبل الآمن. ورغم كون الجمعية الوطنية هي المؤسسة البرلمانية الشرعية في العراق الا ان صوت المرجعية الدينية وثقلها السياسي الكبير وتأثيرها في عملية تقرير مصير الامة يبقى الصوت الاقوى الذي يحتل مكانه الطبيعي في مجتمع متدين لتحافظ فيه على مركزيتها السياسية المتقدمة في عملية بناء النظام السياسي [٢]. *

المرجعية الدينية والمسؤولية القيادية

تعتمد بنية النظام الديني في العراق بالنسبة الى المؤسسة الدينية على زعامة المؤسسة الدينية من احد رجالاتها الذي يعتبر اعلم الاحياء بمتطلبات حياة الامة لذا فان قيادة المرجعية تعتقد بانها مسؤولة شرعاً عن ابداء الموقف السياسي الذي يتناسب مع الظروف الموضوعية باتجاه تحقيق الاهداف الدينية الاساسية، وهي حاكمية الاسلام في حياة المجتمع وتأهيل هذا الاخير للقيام بدورٍ مباشر واساسي في جميع الفعاليات السياسية التي تجري في الحياة الاجتماعية، انطلاقاً من ذلك فالمرجعية الدينية تتابع اوضاع الناس والسلطة وطبيعة العلاقة بينهما، لتتصرف مع الحاكم الظالم بما تمليه عليها المسؤولية من تقدير الظروف السياسية والاجتماعية وتهيئة الشروط الاساسية للإطاحة بالحكومة الظالمة (الفاسدة) وتشكيل حكومة عادلة تستند الى ارادة الشعب.[٣]

---

[١] السيد ماجد الموسوي: المعطيات والتداعيات ما بعد السقوط، (بغداد: ب ن، ٢٠٠٦)، ص٢.

[٢] حسين محمد علي الفضلي: الامام السيستاني امة في رجل، (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠٨)، ص١٧٨.

* لذلك يتفق العراقيون جميعاً سواء كنخب سياسية او جماهير شعبية او اوساط حكومية على اهمية الدور الذي تلعبه المرجعية الدينية في استقرار الاوضاع في العراق كما يشاركهم في ذلك العديد من الاوساط الدولية والغربية والعربية التي تعتبر وجود المرجعية الدينية صمام امان ضامن لاستمرار سلمية العملية السياسية لأنها تؤيد عملية التغيير باتجاه النظام الديمقراطي، وتشدد على اهمية تمثيل الشعب العراقي في البرلمان من خلال الانتخابات العامة ودورها في صياغة الدستور ومشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في ادارة البلاد وصناعة القرار، من دون تهميش لأي فئة او طائفة مسلمة وغير مسلمة. انظر د. صلاح عبد الرزاق: المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة البرلمانية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص١٢٢-١٢٣.

[٣] اية الله الشيخ نوري حاتم الساعدي: المرجعية والامة، ط ٢، (بغداد: ب ت)، ص٣٠.

انَّ علاج الامور الاجتماعية من خلال الاشراف العام والتوجيه للمجتمع والقادة السياسيين يقوم من وجهة نظر المرجعية على بيان الخط العام، اذ لا يمكن ان تؤدي دورها الكامل في ظل هذا الوضع لان الجميع يعمل على حساب مصلحته الشخصية والحزبية والفئوية مستغلين طريقة المرجعية وعدم تحديدها تفاصيل دورها في العملية السياسية لعدم تحديده دستورياً، الامر الذي ادى الى بروز الاجتهادات المتعددة لدى القوى السياسية المختلفة في مجمل الامور، إذ ادّى الظهور المفاجئ للكثير من هذه القوى الى تعميق الهوة وتباين الرؤى في النظرة الى مستقبل العراق بما ينعكس على العملية السياسية سلباً ويؤدي الى استغلالها من قبل الاخرين [١].

وان التاريخ الاجتماعي يشهد للمرجعية الدينية بانها الملاذ الامن للمسلمين ومصالحهم في اوطانهم، حين تعصف الازمات الاجتماعية ويعد هذا من العوامل الاساسية التي تعمل المرجعية على تفعيلها لضمان بقاء الوجود الاجتماعي في خضم الصراع الفكري والمذهبي [٢].

الا ان المرجعية الدينية التزمت منهج الصمت (المسكوت عنه) والابتعاد اليقض عن تفاصيل العملية السياسة ليبقى علماء الدين منعزلين عن المشاركة في السياسية الروتينية مع الحفاظ على دور المراقبة ونقد الاحداث الاجتماعية والسياسية والتصريح بصورة علنية في المناسبات الخاصة وفي الازمات الاجتماعية التي تهدد امن الوطن. الا ان ظهور الحاجة الملحة لاتخاذ قرارات سياسية واجتماعية مهمة بشأن القضايا التي باتت تهدد وجود الدولة والمجتمع على حد سواء كالفساد، يضع المرجعية في موقف لابد من التدخل فيه وبكل ثقلها السياسي والاجتماعي للحفاظ على عملية الاسراع في تثبيت اركان البناء السياسي الجديد [٣].

وكانت (المرجعية الدينية) تعتمد على مستويات الاداء الشخصي للمراجع في كل تاريخها وعلى مبادراتهم وعلى سعة الافق التي يتميزون بها فضلاً عن الظروف الاجتماعية والاشخاص المحيطين بها. فعلى الرغم من المبادرات المهمة التي اسهمت بها المرجعية الا انها مطالبة اليوم بان تتحمل المسؤولية امام كل المتغيرات الواقعية على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وعلى مستوى التطورات التي انطلقت في العالم [٤].

---

[١] محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني: مصدر سابق، ص١٠٢.

[٢] مجموعة من الباحثين: اراء في المرجعية الشيعية، (بيروت: دار الروضة للنشر، ١٩٩٤)، ص٤٣٣.

[٣] محمد صادق الهاشمي: مستقبل الواقع السياسي العراقي في مقالات ثلاثة، ط ٣، (العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧)، ص١٢٠.

[٤] د. صلاح عبد الرزاق: مصدر سابق، ص٢٣.

وعليه فان التدخل في الامور السياسية وتعديل مسار الامة وتقويمهُ واجب العلماء وواجب الجميع في مسؤولية تضامنية اجتماعياً ودينياً فالجميع مسؤول عنه يوم القيامة فكل زيغ او انحراف يحدث في الامة الاسلامية يجب على جميع المسلمين مكافحته واصلاحه [١].* كما قال رسول الله (ص) (كُلّكُمْ راعٍ وكُلّكُمْ مسؤولٌ عَنْ رعَيتَهِ) [٢]. باعتبار ان المرجعية الدينية تعد احدى اهم مظاهر انتظام المجتمع وهذه الضروريات التنظيمية تقوم على توفير المعايير. عن طريق الفتاوى التي تحدد اتجاهات انتاج السلوك لأفراد المجتمع وجماعاته الا ان عدم قدرتها على مواجهة تطورات العصر هو الذي جعلها تعيش انكماشاً في حدود دائرتها الخاصة بما يؤدي الى حصر دورها في نطاق فتاوى الطهارة والنجاسة او في نطاق بعض الاعمال التي تتحرك بها في المسائل الثانوية في الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي [٣].

لذلك حرم الله الفرار من الزحف، لما فيه من الوهن في الدين والاستخفاف بالرسالة وترك النصرة على الاعداء، وعقوبة ذلك ان يسلط الله الجور وشيوع الفساد، اذ تعد عملية التكافل والتكامل في مواجهة المشكلات الاجتماعية اولاً بأول اذ تعد زحفاً باتجاه عدو صامت ينخر جسد الامة من الداخل لذا فهو اشد خطورة من اعدائها الخارجيين الذين يمكن ان يؤجل الزحف نحوهم الى اوقات تكامل القوة واكتساب عنصر المبادأة لما في ذلك من جرأة هذا العدو على المسلمين وما يكون ذلك من الفساد من المشكلات الاجتماعية التي تفتك بالبناء الاجتماعي[٤]. اذ يعد الفرار من الزحف فساد للدين.

وعليه فان دراسة وتحليل الاوضاع والظروف الاجتماعية والسياسية وثم تحويلها الى أحكام شرعية تتطلب التعامل مع تلك الظروف والاوضاع على اساس المصالح العليا للإسلام والمسلمين وتوافقها مع

---

[١] السيد صادق الحسيني الشيرازي: السياسة من واقع الاسلام، ط ٥ ،(كربلاء: دار صادق للنشر، ٢٠٠٥)، ص٢٩٩.

* يرى الباحث ان المرجعيات تختلف في رؤيتها السياسية فكل مرجعية لها راي قد يتعارض مع راي المراجع الاخرين، فقد برز في الساحة العراقية مرجعيات سوغت حمل السلاح، فيما فضلت مرجعيات اخرى الوسطية والاعتدال، واخرى التزمت الصمت، والمحصلة. ان ليس هناك مؤسسة بالمعنى الطبيعي او التقليدي الذي يحدد تسمية المؤسسة الدينية بحسب الشروط والخواص والمواصفات المتداولة، وانما مجموعة من المرجعيات تشترك معنوياً بالخطوط العامة وتختلف تفاعلياً في السلوك وقد تحكم الظروف السياسية او الاجتماعية ببروز مرجعية من المرجعيات في فترة ما ويكون بإمكانها ان تتفاعل مع القرارات السياسية او قيادة القرار بصورة غير مباشرة او ارشادياً. اضافة الى ذلك فان للمراجع الدينيين حق التدخل في الحياة السياسية باعتبارهم قادة راي في المجتمع وعليهم تحمل المسؤولية، وعلى الرغم من تدخل المرجعية في الامور السياسية لكن يجب ان يكون ذلك لا من خلال الاشراف الارشادي العام (لزعامة الحوزة بالنسبة الى الشيعة العراقيين) لكي لا تحسب اخطاء السياسة على المرجعية الدينية. لذلك فان على رجل الدين القيام بمسؤولياته تجاه مكافحة الفساد ونشر النزاهة بالمجتمع، لان الدين الإسلامي ليس دين فساد، بل دين نزاهة واعتدال، ويجب ان تكون رسالة المسجد معتدلة، حيث ان لأئمة خطباء المساجد والعلماء دوراً عظيماً لاستكمال مهمتهم، وعليهم توعية الناس بخطورة الفساد في ضوء الكتاب والسنة، وتشجيع الشباب لأداء مهامهم بحماية المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة، وتوعيتهم بأهمية الدور الذي يؤدونه، إلى جانب التذكير المستمر بحرمة الدماء والأموال العامة والخاصة كحرمة الكعبة في يوم الحج الأكبر.

[٢] الشيخ المنتظري: مصدر سابق، ج ٢، ص٧.

[٣] حميد الدهلكي: المرجعية بين الواقع والطموح، (بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٥)، ص٦٩.

[٤] الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة (آل البيت)، ط ٢، (قم: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، ١٩٩٣)، ج ١٥، ص٨٧.

المصالح الانسانية العامة من قبيل الدفاع عن بيضة الاسلام او حقن الدماء للحفاظ على البقية الباقية، وهذا الحكم قد يختلف من مرحلة الى اخرى حسب المصالح والمفاسد التي تمر بها كل مرحلة، فمسألة حفظ النظام العام الذي تحفظ به اموال الناس ودمائهم واعراضهم يحضى بأقصى درجات الاهتمام في خط سير المرجعية عبر تاريخها اذ يعد من الواجبات الكفائية على الناس جميعاً [١]. اذ لا يقتصر دور المرجع على الوعظ والارشاد في امور الدين فحسب، وانما يمتد دوره الى تبصير الناس بالشؤون السياسية المتمثلة بمطالبة الحاكم بتطبيق شريعة الله على الناس وانصاف المظلومين ومحاسبة المفسدين، وبذلك فأن هذا البحث يؤسس الى ان المرجع الديني مطالب اكثر من غيره، ان يحرض الناس على مقارعة الظلم والاستبداد، ومن ثم تبصيرهم بما يجب فعله [٢]. ويعد قول الامام جعفر الصادق(ع) في هذا الصدد (الملوكُ حكامٌ على الناسِ والعلماءُ حكّامٌ على المُلوكِ) [٣]. اشارة واضحة الى الدور المهم الذي يجب ان يؤديه العلماء والفقهاء في الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة الفساد المالي والاداري بشتى الوسائل الممكنة للقضاء عليه باعتبارهم قادة رأي عام في المجتمع.

ومن ثمة فان المرجعية الدينية في العراق دخلت مرحلة جديدة واصبح يتحتم عليها مواجهة الواقع ومعالجته بكل تفاصيله بشكل مناسب وعدم الانزواء او التراجع عنه، اذ ربما يكون الهرب من الواقع امراً ممكناً في المرحلة السابقة لكنه في المرحلة الراهنة صار يعني وفاة المنظومة الدينية. إذ لم تكن المنظومة الدينية في المراحل السابقة تقود المجتمع فكان يمكنها التهرب من مسؤولياتها تحت غطاء ما تصبه من اللعنة على الانظمة السياسية الدكتاتورية الظالمة والبراءة منهم [٤].

المسؤولية الاجتماعية لرجل الدين

تحتل المرجعية الدينية قلوب وعقول الامة، اذ يعتلي المسلمون الذين تلقوا تعاليم الاسلام عن طريق اهل بيته المعصومين (عليهم السلام) قمة الهرم في قيادة الدولة الاسلامية بعد رسول الله (ص) والائمة المعصومين. فالدور الذي تؤديه المرجعية في حياة الامة هو امتداد لحياة الائمة المعصومين الذي يعد امتداداً لدور النبي (ص) [٥]. وان واحدة من الظواهر الاساسية في تاريخ العراق من القرن الخامس الهجري حتى يومنا هذا، هو تجلي المرجعية الدينية كمؤسسة في العالم الاسلامي من خلال

---

[١] رزاق مخور داوود: المرجعية الدينية والعمل السياسي، (البصرة: مركز الامام الكاظم للثقافة والارشاد، ٢٠٠٤)، ص٨٣.

[٢] د. محمود شمال حسن: مرجعيات الجماعات "المرجعيات في المجتمع العراق واثرها في تقرير توجهات الافراد"، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١٠)، ص٥٦.

[٣] العلامة محمد باقر المجلسي: مصدر سابق، ج ١، ص١٨٣.

[٤] عبد الكريم ال نجف: من اعلام الفكر والقيادة، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ١٩٩٨)، ص٥١.

[٥] الشيخ محمد اليعقوبي: المرجعية الدينية ومهمات الواقع الاسلامي، مصدر سابق، ص٩.

فكرة الامامة المعصومة وتلقي آل البيت منها المفاهيم والتوصيات والاوامر والاحكام والتكاليف التي تستهدف تطبيقاً صحيحاً لأوامر الدين [١].

لذلك تمارس المرجعية الدينية وظائفها في جو من الاستقلال التام عن الحكومات والمؤسسات والاحزاب والقوى الاجتماعية، ويكون موقفها الافتائي والعملي مبنياً على الايمان بالله والخشية منه ومراعاة المصالح العامة الحقيقية للمجتمع والاخذ بنظر الاعتبار متطلبات المستقبل بقدر واسع [٢]. بما يؤكد وظيفة (مسؤولية) رجل الدين في الظرف الراهن فما يتعلق بالمجتمع هي السعي الى ترويج الشرع الحنيف ونشر أحكامه وتعاليمه ونصح المؤمنين ووعظهم وإصلاح ذات البين ونحو ذلك، مما يرجع الى اصلاح دينهم وتكميل نفوسهم، ولا شأنَ لهم بالأمور الإدارية ونحوها، إذ ترى (المرجعية) ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية[٣].

لذا فان ضعف الشعور بالمسؤولية من جهة رجال الدين تجاه المجتمع في الوقت الحاضر كانت من ابرز عوامل انتشار الفساد المالي والاداري في المجتمع، فكان ضعف الشعور بالمسؤولية الوظيفية تجاه تنمية وتقدم المجتمع الملقاة على عاتق رجل الدين الشيعي، وتسارع المسؤولين الى تحقيق مكاسب انية شخصية، على حساب دين وقيم وتقاليد المجتمع، حتى صار هنالك تهديد حقيقي مباشر للقيم الدينية والاخلاقية فيما يتصل بآليات التنشئة الاجتماعية للأجيال القادمة. ويظهر هذا واضحاً في تصرفات المسؤولين واصحاب النفوذ في المؤسسات المختلفة [٤] *

كما ان المسؤولية تحتم على رجل الدين الدعوة الى العودة او الاقتراب من القيم والمبادئ الفاضلة والحرص على الوفاء والعمل بها، وبذل الجهود والتضحيات من اجل تطبيقها وتحويلها الى ترجمة حقيقية للمبادئ الاسلامية على ارض الواقع وقد ورد قوله تعالى { وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيكُم شَهِيدًا} [٥].

ان عظم مسؤولية رجل الدين في الاسلام الموضوعة على عاتق العلماء، لا تقتصر على المسؤوليةً عن جماعته أو أسرته أو بني جلدته بل هو مسؤول بشكل عام عن كلّ الوجود والارادة

---

[١] د .عبد الامير كاظم زاهد: الفكر السياسي الاسلامي، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٣)، ص٨٧.

[٢] المصدر نفسة: ص٩٢.

[٣] حامد الخفاف: مصدر سابق، ص٤٠٧.

[٤] كايد كريم الركيبات: مصدر سابق، ص٦٥.

* يمثل رجال الدين في المجتمع العراقي ابرز قادة الراي العام وهذا ما يضع على عاتقهم المسؤولية الاخلاقية تجاه ما يحصل في المجتمع من فساد مالي واداري، لأن المسؤولية هي احدى صور الواجبات الدينية قبل ان تكون إجتماعية تناط بالمرجعية لما لها من دور فاعل في مساعدة ابناء الوطن على تخطي العقبات لكن على الرغم من هذه الأهمية ما يزال هذا الواجب غائباً عن الواقع. لذلك اتهمت من جهة (شريحة من المثقفين والأكاديميين اضافة الى العديد من رجال الدين وبعضهم من مراجع التقليد) بانها (المرجعية الساكتة) التي سلطت مجموعة من السياسيين الفاسدين على رقاب الناس، ابتداءً من كتابة الدستور وما احتواه من الغام، ومروراً بالدعم الكامل للحكومات السابقة على مدى ٨ اعوام وتسليطها لمجموعة فاسدة من المرشحين لتسليمهم مناصب قيادية مهمة في الدولة العراقية.

[٥] سورة البقرة: الآية ١٤٣.

الحاكمة على الوجود لما تنطوي عليه هذه المكانة الاجتماعية من التخويل الديني.[١] وكذا فهو يتحمل المسؤولية الكاملة عن شرعنه الفساد وخرق القانون في مؤسسات الدولة بسكوته عن مقارعته، فالسكوت في محل البيان علامة على الرضا، فان مسؤولية مكافحة الفساد لا تنحصر على الحكومة وحدها بل هي واجب كل رجل دين وكل عراقي يشعر بالانتماء لهذا البلد ليعمل ما بوسعه لإزالة الفاسدين وتطهير دوائر الدولة منهم، وعدم التهاون في الكشف عنهم وإبعادهم عن كل المفاصل الحكومية. لاسيما ان الفساد واهله هم من يهيئ الارضية المناسبة لاستقبال الارهاب الخارجي وخلق الثغرات التي ينفذ منها، بل ما الارهاب الا وجه من وجوه الفساد [٢]. وهنا يبرز التساؤل الاهم ماهي عناصر مسؤولية (وظيفة) المرجعية الدينية تجاه الامة.؟ فهناك من يرى ان مسؤولية المرجعية الدينية هي ذات مجالات مختلفة يمكن ايجاز اهمها بالنقاط الاتية.

١ـ ايصال احكام الاسلام الى كل فرد وجيل من الاجيال.

٢ـ قيادة الامة الى شاطئ السلام بشتى الوسائل الممكنة إنّ أمكن من خلال التصدي لقيادتها دينياً وسياسياً. وان لم تسمح الفرصة لذلك فالتصدي من خلال رسم الخطوط الاساسية للسلوكيات الاجتماعية التي تحافظ على هوية الامة وذاك اضعف الايمان للامة، تلك الخطوط التي تأخذ بها الى ما فيه خيرها وصلاحها، واذا لم يمكنها ذلك ايضاً، مارست اي دور لها لهداية المجتمع والحفاظ عليه من الانحراف.

٣ـ الوقوف بوجه الفساد بشتى الوانه وباي وسيلة ممكنة وفي الحدود العقلانية اللائقة. ويعد هدر المال العام احد اهم الوان الفساد التي يجب الوقوف بوجهه، إذ انها تقف في وجهه في الحدود الممكنة لها، اما اذا لم يمكنها ذلك، جاء دور القاعدة القرآنية (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) [٣]. فالوظيفة الاساسية للمسلم هي العمل وفق أحكام وآداب الشريعة الاسلامية وبذلك يحكم العقل خروجاً عن المسؤولية مع الله تعالى الذي شرع لتلك الاحكام والآداب ليستحق المسلم بذلك الثواب ويأمن من العقاب. فعلى الافراد ان يحاربوا الانحراف والفساد قبل ان يستفحل خطرهما والا فأن الأمة مسؤولة جميعها عن هذا التهاون وعُدت مسؤولة عما ينتاب المجتمع من تدهور بسبب تخاذلها في نصرة الحق ومحاربة الباطل المتمثل بالفساد[٤].

ان تعاليم الدين هي التغيير للواقع الاجتماعي الفاسد ولهذا فلا يقتصر دور الدين على تمني الحياة الرغدة وشجب الفساد والانحراف الاجتماعي والاقتصادي والاقتصار على الامنيات الطيبة، ثم ترك مال لقيصر لقيصر، فان هذا الاتجاه ابعد ما يكون عن طبيعة الدين ومنهجه. لذا فان الدور الرئيسي للدين في حياة الانسان هو التخطيط لتغيير الواقع الفاسد وبناء مجتمع انساني متكامل في ضوء

---

[١] علي شريعتي: التشيع مسؤولية، ترجمة ابراهيم شتا، (بيروت: دار الامير للثقافة والعلوم، ٢٠٠٦)، ص٢٧.

[٢] عامر عبد الجبار اسماعيل: مصدر سابق، ص٢٨.

[٣] العلامة الشيخ باقر الايرواني: استاذ الحوزة في النجف الاشرف، مقابلة شخصية مدونة.

[٤] عبد الهدي السيد محمد تقي الحكيم: المرجعية الدينية، (بيروت: مؤسسة الرشد، ب ت)، ص١٥.

شريعة الله ورسالته [١]. أُسوةً بقوله تعالى{ إِن تَنصُرُواْ اللهَ يَنصُركُم وَيُثَبِّت أَقدَامَكُم}.[٢] وهكذا تكون وظيفة المرجعية الدينية حفظ النظام. ومسالة حفظ النظام العام الذي تُحفظ به اموال الناس ودمائهم واعراضهم وكل خط السير في حياتهم هذا من الواجبات الكفائية على الناس جميعاً [٣].

دور المرجعية هنا هو بيان التشريع وتوضيح احكامه ومقاصده وهي الحاجة الماسة في جميع العصور والازمنة من جهة، ومن جهة اخرى تطبيق الاحكام المستنبطة بالأشراف على حركة الامة ومتابعتها لتتحرك نحو اهداف الاسلام العامة. وبصفة عامة إنّ للمرجعية الدينية ثلاثة ابعاد تتحرك من خلالها: وهي العقيدة والفكر وبيان احكام الشريعة، وايضاً تنفيذ الاحكام بالأشراف على سير الامة في حركتها الاجتماعية والسياسية من جهة تطبيق الاسلام في الحياة، ولربما تكتفي احياناً بالوقوف الى جانب الامة بإرشادها الى مصالحها العليا، ويتوقف كل ذلك على انبساط يد الفقيه والظروف السياسية القائمة والازمة التي تمر بها الامة [٤].

لقد اصبح تقديم الدعم للنظام الاسلامي من اهم مسؤوليات المراجع العظام لترسيخ الفكر الايماني ورفع الظلم عن الناس وتطبيق العدالة في المجتمع ومقاومة الانحرافات التي تحول دون النمو والتطور وكذلك التوفيق بين الدين والسياسة واصدار الفتاوى والآراء الضرورية التي تصب في هذا الاتجاه [٥]. لان الشعوب بدأت بالعودة الى الدين وتضعه بين ناظريها في كل شؤونها، ولذلك فان عامة الناس ترجع الى رجل الدين وتتصل به باعتباره حاملاً لخط الرسالة التي يؤمن بها [٦].

---

[١] محمد مهدي الآصفي: دور الدين في حياة الانسان، ط ٢، (ايران: مؤسسة الكوثر للمعارف الاسلامية، ٢٠٠٧)، ص٣٣.

[٢] سورة محمد: الآية ٧.

[٣] اية الله السيد حسين فضل الله: المرجعية وحركة الواقع، (بيروت: دار الملاك، ١٩٩٧)، ص٦.

[٤] عباس جعفر محمد الامامي: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، مصدر سابق، ص٤١.

[٥] مجموعة من الباحثين: مصدر سابق، ص٤٣٤.

[٦] رائد قاسم: رؤى في القضايا الشعبية المعاصرة، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٦)، ص١٦٦.

في حين ان المرجعية الدينية ترفض نزول العلماء الى حيز ممارسة الوظائف السياسية وانما تتعاطى مع الشأن السياسي بوصفة شأناً اخلاقياً عاماً له معطياته في الوجدان الاجتماعي ولا لها سلطة على الارواح والاتجاهات والاطياف وهي ليست بالضرورة اولى الناس من انفسهم بقدر ما تمارس دوراً تعين فيه الناس على انفسهم، انطلاقاً من رؤيتها القرآنية في ادارة المجتمع ومشروعية وجودها في حياة الامة [١].*

المبحث الخامس
دور المرجعية الدينية في مكافحة الفساد

ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفرائض العظيمة في الاسلام وبها يقوم كيان الامة وهي الصفة التي فرضها الله سبحانه وتعالى على الامة الاسلامية دون غيرها، قال تعالى {كُنتُم خَيرَ أُمَّةٍ أُخرِجَت لِلنَّاسِ تَأمُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَتَنهَونَ عَنِ المُنكَرِ} [٢]. ويختلف شكل ممارسة الفريضة من فرد لأخر حسب موقعة وإمكانياته [٣]. لذا فقد ارتبط مفهوم الدور الاجتماعي بمجموعة التوقعات الاجتماعية لشاغل المركز او الموقع المنصب او الوضع، ويعتبر من جملة المهام والواجبات وكذلك الحقوق. فالسلوك المرتقب من الفرد او المنظمة في موقع اجتماعي معين يحدد اجتماعياً سلفاً، وما على الفرد الا اتباعه او ابتكار سلوكيات اجتماعية تناسب الحاجة الى تنفيذ هذه الواجبات باستخدام المميزات او الصلاحيات الممنوحة له بموجب المكانة التي يشغلها بما يمكنه من الحصول على الامتيازات التي يؤهلها له الدور [٤].

سميت المرجعية لأنها الجهة التي ترجع اليها الامة في مجال معرفة الدين وطرق تطبيق الإحكام والتعاليم وتبرر صور الاستخدام بالاستناد الى الطرق الدينية، لذا فإنّ العناصر الرئيسة لهذا الدور تتجسد في حفظ بيضة الاسلام والدفاع عن مبادئه بكل الطرق والوسائل الممكنة والميسرة شرعاً وعقلاً،

---

[١] حسين محمد علي الفضلي: مصدر سابق، ص١٧٩.

* لكن على الرغم من ان المرجعية الدينية تتمتع بكل المواصفات التي تؤهلها لقيادة المجتمع، ولكنها تعتقد ان مساحة ولايتها تمتد بحجم الرغبة الشعبية والطلب الشعبي، واحياناً مع الطلب الحكومي وحينئذٍ على الشعب ان لا يُفرط بهكذا قيادة مع عدم وجود مرجعية تتمتع بكل المواصفات اللازمة للقيادة بما فيها النظرية السياسية القائمة لكن وعندما سالت مراجع الدين ما هو دور المرجع في الحياة ؟ اجاب ان الدور الاساسي للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوي الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام اخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية الدينية ومنها اعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية ونحو ذلك.

[٢] سورة ال عمران: الآية ١١٠.

[٣] الشيخ محمد اليعقوبي: خطاب المرحلة، مصدر سابق، ج ٦، ص٣٩٥.

[٤] خليل احمد خليل ، مفاتيح العلوم الانسانية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩)،ص ١٩٥.

هي وظيفة شرعية من اجلها قامت وتأسست، باعتبارها الامتداد الشرعي للإمامة والوارث الشرعي للنبوة في تنفيذ احكام الاسلام ونشره والدفاع عنه [١].

فقد استطاعت عبر تاريخها الطويل أنْ تحافظ على استقلاليتها ، إذ لم تكن مؤسسة تابعة للحكومات في البلاد الاسلامية نظراً للطابع الغالب على الحكومات من انها سنية. وتمثل الاستقلالية خطاً عملياً ثابتاً سارت علية المرجعية مما جعلها تتحرك بمرونة وقوة على ساحة الاحداث أسهم في ذلك طبيعة بناء العلاقة بين المواطن والدولة من جهة وبين المواطن والنظام السياسي القائم في حكومات الدولة العربية الاسلامية منذ تأسيس المذهب الى يومنا هذا من جهة اخرى، فكانت تتخذ مواقفها على اساس من رؤيتها وقناعتها وفهمها للظروف المحيطة، وهذا ما جعل محاولات الضغط المضادة تواجه بثبات من مراجع الدين [٢].

وعليه فان الفساد منتشر في المجتمع طولاً وعرضاً ليشمل جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولم ينجُ منه الاّ اليسير جداً، وبدلاً من ان يكون الموظف النزيه هو القاعدة صار استثناءً اصبح الفساد هو الاصل وبلا من ان يعيش الفاسد حالة الخوف من انكشاف امره، اصبح يأمن هذه الممارسات اللادينية وكذلك يأمن ان يصبح هدفاً لحرب شعواء يشنها عليه الفاسدين، فهو مصدر الخطر على المصالح المترابطة لهم كما انه يشكل قاعدة لاتخاذ اجراءات محاربة الفساد ولذا فهو المستهدف في الواقع بالمحاولة لإزاحته والتخلص منه [٣].

ولهذا فان مكافحة الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية كان وما زال من اهم هواجس المرجعية العليا منذ السنوات الاولى من تغيير النظام، فقد اكدت مراراً وتكراراً في السنوات العشرة الماضية في بياناتها الصادرة من مكاتبها في النجف الاشرف على اهمية القيام بخطوات فعلية جادة في مكافحة الفساد المالي والاداري لأنه لا امن ولا تنمية ولا تقدم من دون ذلك [٤].

لذلك عملت المؤسسة على محاربة الفساد من خلال النصح والتوجيه والارشاد الذي تقدمه للمسؤولين السياسيين والاداريين من خلال ممثليها. إذ أنّ الدلائل والشواهد تشير ان المرجعية الدينية في المجتمع العراقي تعد من القوى الثقافية الاجتماعية المؤثرة في توجهات الافراد وفي اعادة تشكيل الرؤية للعالم عندهم، فضلاً عن قدرتها على تشكيل ايديولوجيات الجماهير وهذا التأثير لم يكن وليد اللحظة، فقد يزخر التاريخ الاجتماعي العراقي في العراق المعاصر بالشواهد الدالة عليه، واذا كان للمرجعية الدينية مثل هذا الدور الفعال في المسائل السياسية والاجتماعية الى جانب دورها الفعال في الارشاد

---

[١] عباس جعفر محمد الامامي: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، مصدر سابق، ص٤٩.

[٢] حسين بركة الشامي: مصدر سابق، ص٣٨.

[٣] د. فخري مشكور: منهج الامام علي(ع) في مكافحة الفساد، (النجف: مسجد النخلة التاريخي والمزارات الملحقة به، ٢٠١٦)، ص٢٣.

[٤] الفساد الاداري والمالي وموقف المرجعية العليا منه، مصدر سابق، ص٢٧ .

الشرعي، فالتساؤل الاهم في مثل هذه الحالة هو لماذا استمر الفساد بل تفاقم مع رفض المرجعية الضمني له؟! ولَم ساءَ الوضع الاجتماعي والسياسي والامني بعد انهيار النظام الدكتاتوري السابق؟ رغم دعوات المرجعية الدينية الافراد الى التسامح ونبذ الخلافات المذهبية والطائفية والمحافظة على الامن الاجتماعي وتحريم القتل بالثأر؟ وهنا اصبح التساؤل عن فاعلية المرجعية الدينية وادائها لدورها الاجتماعي مشروعاً من قبل الاتباع وغيرهم[١].

فالمؤسسة الدينية تواجه واقعاً يختلف عن كل الفترات السابقة بحكم التطورات والتعقيدات التي افرزتها الحركة السياسية في العراق والبلاد الاسلامية وعلى الساحة العالمية ايضاً، وما رافق ذلك من انعكاسات على مجمل الاوضاع الاسلامية، وهذا الامر لا يقتصر على الجانب السياسي وحده وانما هناك المسائل الثقافية والاجتماعية التي تستدعي اثارة عناصر التحفيز في الوسط الاسلامي من اجل مواجهة نمط جديد من التحديات الحضارية في ظل عولمة باتت تخترق كل بيت مسلم وتتدخل في كل مجريات حياته العامة والخاصة ايضاً، على المستويين الفردي والجمعي [٢].*

إنّ الثراء على حساب المصالح العامة كان ومازال من اهم عوامل الفساد في البلد سواء باستغلال المفسدين لمواقعهم او مواقع معارفهم لتحقيق ماربهم، مشيرةً (المرجعية) ان من اهم الخطوات الاساسية للإصلاح هو البدء بملاحقة ومحاسبة الرؤوس الكبيرة من الفاسدين ويجب ان يحضى العمل على استرجاع الاموال المنهوبة بالأولوية لان مثل هذا الفعل يجعل من عمل المفسدين لا فائدة منه، فلا يكفي ازاحة من هو في مواقع المسؤولية حتى ينفذ بثروات المجتمع الى بلد اخر يحمل جنسيته سابقاً، إذ ان أغلب السياسيين والفاسدين منهم خصوصاً مزدوجي الجنسية تليها في ذلك مراقبة نزاهة السلطة القضائية [٣].

---

[١] د. محمود شمال حسن: مصدر سابق، ص٥٣-٥٤.

[٢] حسين بركة الشامي: مصدر سابق، ص٤٣.

* لكن هل هذا دور المرجعية الدينية لعراق اصبح رهين العمليات المسلحة والصراعات السياسية وغياب الامن وسيادة منطق الذبح وانتشار الفساد بكافة انواعه دون موقف وقرار ووقفه اسلامية وشخصية مسؤولة. لهذا السبب كان هناك راي في المؤسسة الدينية اتهم المرجعية الدينية باعتبارها مؤثرة في الراي العام بانها المسؤولة عن الفساد لعدم قيامها بتعليم الناس من هم المفسدين الذين تعرفهم، لأنها تكتفي بالنصح والتوجيه والارشاد وهذا لا يحل المشكلة بل يزيدها تعقيداً لان السياسيين المفسدين يستغلون سكوت المرجعية الدينية وهذا ما شجعهم على التمادي في الفساد حتى اصبح ثقافة بل انهم يقدمون انفسهم للانتخابات مرة تلو الاخرى مستغلين دعم المرجعية في حملاتهم الانتخابية ليتمكنوا من الوصول الى مواقع مرموقة في الدولة وهذا يعني تعريض الوطن للخطر. ان الاقرار بوجود الفساد وعلاجه منطقياً وشرعياً، وجه الاتهامات للمرجعية بان عدم تدخلها مباشرةً خوفاً على سمعتها حتى لا تحسب اخطاء السياسة عليها. لكن المرجعية فضلت التفاعل السياسي بالنسبة للسياسيين ورجال الحكم فيما اتخذت هي الجانب التشاوري او اشبه ما يكون بالإرشاد الروحي وهذا ما تقوم به الان.

[٣] السيد احمد الصافي: ممثل المرجعية الدينية، ١٩ ذي القعدة ١٤٣٦، الموافق، ٤/٩/ ٢٠١٥.

كما ان المشكلات الاقتصادية ونقص الخدمات صار سبباً للفساد وليس نتيجة له اذ تبرر جميع اعماله في الدوائر الحكومية اليوم، وقد اشار اليها رئيس الوزراء (المالكي) بان (مسؤولية معالجة هذه الازمة الخطيرة المتمثلة بالمشكلات الاقتصادية والمالية المعقدة والنقص الكبير في الخدمات تعد السبب وراء ذلك هو الفساد المالي والاداري الذي عم مفاصل الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية ولاتزال في ازدياد مستمر كما يساهم سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجيات لمعالجة هذه المشاكلات والاكتفاء باتباع حلول انية ترقيعيه ادى الى تفاقم الازمات، مبيناً ان القوى السياسية من مختلف المكونات التي كانت لا تزال تمسك بزمام السلطة القرار من خلال مجلس النواب والحكومة المركزية والحكومات المحلية التي تتحمل جميعها معظم المسؤولية عما مضى من المشاكل وما يعاني البلد منها اليوم وعليها ان تنتبه الى خطورة الاستمرار على هذا الحال وعدم وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلا) [١].*

ان وتيرة حضور المرجعية في الحياة الاجتماعية والسياسية بعد الانتخابات وإقرار الدستور وتشكيل الحكومة وانتخاب رئيس للبلاد، مقرونة بتنفيذ المهمات السابقة ومنها محاربة الفساد الذي لا تقع مسؤوليته على عاتق السلطات التنفيذية والتشريعية المنتخبة التي باتت تمثل الفساد، تدعمها سلطة قضائية تكاد تكون مشلولة بسبب تبعيتها للسياسيين. فنأي المرجعية بنفسها عن المناصب وعن السياسة في ممارستها اليومية لا يعفيها من مسؤوليتها الاجتماعية السياسية اذ لا يمكن تجزئة الجوانب الاجتماعية للدور والمسؤولية الاجتماعية الا من الجوانب النظرية لأغراض الدراسة العلمية فقط وهي بذلك ملزمة لان تضع حدوداً واضحةً بين دورها المرجعي وبين دور السلطات القائمة التي انتخبت لتقوم بمهامها السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية وهو ما يقيم التكامل في عمل المرجعية وعمل السلطات، ولا يؤسس للتناقض او الافتراء بينهما على قاعدة التداخل بين المهام والمسؤوليات، وهو ما عزز ويعزز دور المرجعية، ويدرأ شبهات العمل السياسي اليومي عنها [٢].

فضلاً الى ذلك فان ممارستها لدورها الاجتماعي بكل تفاصيله يجنبها النموذج التركي العلماني الذي يلغي اي دور للدين في الحياة العامة. كما اسهمت في دعم الاتجاه الذي يقضي بعدم إصدار

---

[١] الفساد الاداري والمالي وموقف المرجعية العليا منه: مصدر سابق، ص٢٦.

* ان مستوى الردع والنهي عن الفساد ومستوى التفاعل في قضية الفساد والطلب الجاد للقضاء عليه ليس بالمستوى المطلوب في تصرفات المرجعية وتعاليمها فيجب ان تسخر كل الامكانات في ايقاف الطوفان بجدية واكثر فاعلية وليس من خلال مواقف خجولة لا تغني وتسمن وتسجيل مواقف اعلامية. خصوصاً وان هناك اتهامات تقول ان المرجعية الدينية هي التي كانت الحامية للعشرات من الوجوه الفاسدة في العراق من وزراء ونواب ومدراء وزعماء مليشيات واحزاب، كلها كانت ومازالت تتحدث باسم المرجعية، وكلها كانت تنفذ اجنداتها السياسية والحزبية الطائفية تحت ستار المرجعية، فلماذا لم يتم اسقاطها بفتاوى، كما اعتاد في العديد من المراجع في تاريخ العراق السياسي من اشهرها الفتوى بعدم مقاومة الاحتلال الأمريكي على عكس ما حدث مع الاحتلال البريطاني في ١٩١٤؟ فذا ارادت توجيه فهي تسخر لا جله كل الامكانات. فلابد ان تلتفت المرجعية الى كل جانب من هذه الجوانب وتعير هذه الجوانب الاهتمام الكافي على المستوى الفعلي.

[٢] عماد البغدادي: الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الجديد، (العراق: مركز الهدى للدراسات الحوزويه، ب ت)، ص٩٦-٩٧.

قانون يخالف احكام الشريعة الاسلامية وضمنته في اطار الدستور الملغوم. وكذلك دعت الى منع نمو التطرف الديني الذي حاولت بعض التيارات الشيعية ممارسته بعد سقوط النظام وفي مقدمتها بعض الاجتهادات الفردية في تطبيق أحكام الشريعة. وكذلك وقفت ضد توجه بعض النخب العلمانية العراقية التي أرادت اقصاء الدين عن لعب اي دور في الدستور والقوانين. وأثبتت المرجعية أنّ الدين يمكن ان يؤدي دوراً ايجابياً في الحياة العامة وفي عملية التحول نحو النظام الديمقراطي. كما جنّيبْ العراق حرباً اهلية وفتنةً طائفية وحافظت على الحوزة العلمية بكيانها وامتداداتها ورجالها ومؤسساتها لتكون دوماً في خدمة الامة وطموحاتها وامالها. كما حمت المؤسسة الدينية ذاتها من التدخلات السياسية الداخلية والضغوطات الخارجية [١].

إنّ النظرة الاجتماعية السائدة اليوم في الوسط الثقافي والديني المتنور في المجتمع العراقي يعتبرون وفاة المرجع الكبير السيد محسن الحكيم تاريخاً لفقد التحرك الاجتماعي للمؤسسة لسنداً قوي يصعب تعويضه، فالمرجعيات التي اعقبته لم تكن تمتلك نفس قوته التأثيرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما اتهمت المرجعية بانها لم تكن بمستوى الاهتمام بالعمل الاجتماعي العام، وكانت تميل الى المنحى التقليدي، إذ ترى ان دورها ينحصر في التوجيه والارشاد الشفوي وحفظ الحوزة ودعمها من الداخل، اما العمل السياسي والاهتمامات الجماهيرية فلم تحظ باهتمامها بالشكل الذي كان عليه سابقاً [٢].

---

[١] انظر د. صلاح عبد الرزاق: المرجعية الدينية في العراق دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠)، صفحات متعددة.

[٢] حسين بركة الشامي: مصدر سابق، ص١٤٨.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

اولاً: منهجية الدراسة.

ثانياً: مجالات الدراسة.

ثالثاً: ادوات جمع البيانات.

أ- مراجعة المسح المكتبي.

ب- ادوات الاطار الاستطلاعي.

١- المقابلة.

٢- استمارة الاستطلاع.

رابعاً: الوسائل الاحصائية.

خامساً: عرض ومناقشة النتائج العامة وتحليلها.

١- الخصائص العامة لعينة الدراسة.

٢- نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

تمهيد

تُعد الإجراءات العلمية لمنهجية دراسة الطرق والوسائل والأدوات والعينات ضرورة اساسية في البحث الاجتماعي تتخذ من اجل تحقيق أهداف الدراسة، لان الباحث يستعمل في مرحلة التخطيط للدراسة اكثر من طريقة او منهج في اجراء دراسته إذ يخدم كل منهج جانباً معيناً من جوانب المشكلة المطروحة، كما انه يستخدم اكثر من أداة لجمع المعلومات.

لذا يسهم هذا الفصل بالتعرف على الاجراءات والخطوات التي أتبّعها الباحث في دراسته من حيث منهج الدراسة وعينتها ومجالاتها والأدوات التي استخدمتها والوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة فضلاً عن عرض الخصائص العامة لعينة الدراسة ونتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، وانطلاقاً من هذا إتبّع الباحث الأُسس الموضوعية المساهمة في تحديد الجانب الميداني للموضوع الذي تقتضيه أهداف الدراسة في وصف الظاهرة، والكشف عن حيثياتها عن طريق التنسيق بين التحليل النظري والميداني وهي كما يلي.

اولاً: منهجية الدراسة

١- نوع الدراسة

يعتمد تصميم البحوث الاجتماعية على عملية تحديد نوع الدراسة، لتحديد الجوانب التي تم تناول الموضوع من خلالها لذلك فان نوع الدراسة الحالية تقع ضمن الدراسات الوصفية، التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات اللازمة وتحليلها ومقارنتها للتوصل الى استنتاجات تسهم في وضع بعض التوصيات ومن ثم تؤدي الى فهم الواقع الاجتماعي للمشكلة المدروسة.

٢- مناهج الدراسة

منهج البحث هو الطريقة العلمية الموضوعية التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها وأسبابها وطرق علاجها والوصول الى نتائج عامة يمكن تطبيقها [١]. وعليه فان الدراسة الحالية والاهداف التي يسعى الباحث الى تحقيقها، تطلبت منه استعمال انواع مختلفة من المناهج وهي (منهج المسح الاجتماعي، ومنهج تحليل المضمون لبعض النصوص الدينية التأسيسية من القران والسنة لما لها من طابع العمومية الذي يوجب توضيح مقاصد الباحث، فضلاً عن المنهج المقارن والمنهج الوصفي).

أ- منهج المسح الاجتماعي (بالعينة)

يعد احد المناهج الاساسية في البحوث الوصفية إذ انه يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معين، وذلك بقصد تجميع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشكلة هذا المجتمع. لذا فهو عبارة عن مجهود تعاوني يتبع الطريقة العلمية لدراسة ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي تقع ضمن حدود جغرافية معينة، كما يتميز هذا المجهود بانتشار حقائقه واستنتاجاته وتوصياته بحيث يمكن ان تكون معلومات عامة للمجتمع المحلي وقوة من اجل عمل منسق مثمر[٢]. لذا فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لدراسة عدد محدد من سكان مدينة الحلة شريطة ان تكون هذه العينة ممثلة تمثيلاً جيداً لمجتمع الدراسة.

ب- منهج تحليل المضمون:

تحليل المضمون احد المناهج العلمية في البحث الاجتماعي يستخدم في تحليل النصوص الدينية والادبية الثقافية التي تهم موضوع الدراسة بشكل أو بأخر وكذلك في دراسة المقالات والابحاث الاجتماعية دراسة تحليلية تتطرق الى محتوى عباراتها ومصطلحاتها وافكارها وكلماتها ومضموناتها الاجتماعية، ومن خلال دراسة العبارات والمصطلحات والافكار يتوصل الباحث الى العوامل والمحاور الاساسية التي تؤكد عليها هذه المقالات والابحاث ويتعرف على الظروف والملابسات التي قادت الباحث الى مثل هذه الاستنتاجات التي توصل اليها في دراسته[٣]. ومن هذا التعريف نفهم ان منهج تحليل

---

[١] محمد شيا: مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨)، ص١٦٨.

[٢] د. جبر مجيد حميد العتابي: طرق البحث الاجتماعي، (الموصل: دار الكتب، ١٩٩١)، ص٥٥.

[٣] د. حسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٥)، ص١٦٢-١٦٣.

المضمون يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة او مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها [١]. وقد استعمل الباحث هذا المنهج لتحليل مضمون بعض النصوص القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة التي ذكرت في الدراسة للتوصل الى مضمونها الاجتماعي.

ت- المنهج المقارن:

وسيلة علمية يستخدمها الباحث الاجتماعي في دراسة الظواهر والعمليات والتفاعلات والمؤسسات الاجتماعية دراسة مقارنة تتخصص بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الظواهر والمؤسسات في مجتمعات مختلفة وبيئات متباينة جغرافياً واقليمياً وفي مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة [٢] وتقسم الى نمطين أساسيين هما: المقارنة الافقية والمقارنة العمودية اذ تعتمد الاولى على ثبات الفترة الزمنية للدراسة فيما تعتمد الثانية على ثبات المجتمع او الفئة الاجتماعية موضوع الدراسة على المدى الزمني المتغير. في هذه الدراسة أعتمد الباحث على المقارنة بنمطيها الافقي والعمودي الا ان الاولى كانت اكثر استخداماً في الجانب التطبيقي من الدراسة فكان موضوعها طريقة استجابات المبحوثين الذين ينتمون الى فئتين اجتماعيتين مختلفتين في توجهاتهما الاجتماعية اما المقارنة العمودية فقد شاعت في الاستخدام في الجانب النظري من الدراسة في ايراد بعض المواقف التاريخية ومقارنتها بإمكانية تكرار مثل هذه المواقف في الوقت الحاضر. يستطيع الباحث من خلال هذا المنهج مقارنة رأي رجال الدين ورأي المثقفين حول الظاهرة المدروسة من خلال استمارة الاستطلاع.

ج- المنهج الوصفي:

يعتبر من المناهج الرئيسة التي استعملها الباحث في دراسته باعتباره من المناهج التي تتلائم مع طبيعتها، لان الدراسة التي يتناولها الباحث هي: المؤسسة الدينية وجرائم الفساد، يغلب عليها الجانب الوصفي، فاختار الباحث المنهج الوصفي الذي يعرف بانه كل منهج يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها [٣]. لأنه يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة او حدث معين بطريقة كمية او نوعية في فترة زمنية معينة او فترات، من اجل التعرف على الظاهرة او الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتصويره [٤]. وعند استخدام المنهج الوصفي فالباحث لا يقوم بالتدخل في اعداد وصياغة المعلومات التي يدلي بها المبحوثين، وانما يقوم بتسجيلها فقط لأنه يدون كل ما يحصل عليه من معلومات وبيانات ويقوم بتبويبها في سجلات خاصة به.

٣- عينة الدراسة:

تعد طريقة تحديد واختيار العينة من أصعب المهام التي تعترض الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية تحديداً، اذ لابد على الباحث أن يلجأ إلى استخدام اسلوب العينة التي تمثل المجتمع

---

[١] د. ربحي مصطفى عليان ود. عثمان محمد غنيم: اساليب البحث العلمي، ط ٢، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠٨)، ص٥٧.

[٢] د. حسان محمد الحسن: مصدر سابق، ص١٠١.

[٣] العساف صالح احمد: المدخل الى البحث في العلوم السلوكية،(السعودية: مكتبة العبيكان، ١٩٩٥)، ص١٨.

[٤] د. ربحي مصطفى عليان ود. عثمان محمد غنيم: مصدر سابق، ص٥٢.

الأصلي للدراسة تمثيلاً دقيقاً ما وسعه الجهد حتى يتمكن من أخذ صورة مصغرة ودقيقة عن المواقف الاجتماعية من الظاهرة المدروسة.[١] فالعينة هي جزء من المجتمع المدروس، يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً لكي تكون اساساً صالحاً لتعميم النتائج على المجتمع بصورة تقريبية.

أعتمد الجزء الاستطلاعي من الدراسة الحالية على عينة تدرج تحت ما يسمى بالعينة القصدية، وهي العينة التي يقوم الباحث باختيارها اختياراً حراً على اساس انها تحقق اغراض الدراسة التي يقوم بها، فالباحث في هذه الحالة يقدر حاجته الى المعلومات ويختار عينته بما يحقق له الغرض[٢].

ثانياً: مجالات الدراسة:

يعد مجال الدراسة خطوة أساسية في البحث الاجتماعي العلمي وقد اتفق الكثير من مستعملي مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة ثلاثة مجالات أساسية، ويُعد تحديدها من الأمور الضرورية قبل إجراء أي بحث ميداني، وهذه المجالات هي المجال الزماني والمجال المكاني والمجال البشري، ويمكن توضيحها بالشكل الآتي :

أ- المجال الزماني

يُعرف المجال الزماني بانه المدة الزمنية التي يتم فيها تنفيذ اجراءات بداية الدراسة، ولقد اجريت هذه الدراسة خلال المدة من (٢٠١٦/٦/١١ ولغاية ٢٠١٦/٧/٢٨)، وقد حدد هذا المجال على وفق ما استغرقته مراحله توزيع الاستمارة الاستبيانية وعودة الاجابات الى الباحث، فضلاً عن تدقيق الاستمارات وتوزيع استمارات بديلة عن الاستمارات التي لم يتم اعتمادها بسبب تلفها أو نقص الاجابات في الاسئلة او عدم دقة المبحوث في الاجابة او فشل المبحوث في اختبار الموضوعية من خلال الاسئلة المختلفة الشكل والمتشابهة المضمون التي تتطلب اجابات متشابهة او حتى تلك الاسئلة التي تتطلب اجابات متناقضة.

ب- المجال المكاني

يقصد به المنطقة الجغرافية التي يقوم الباحث بتحديدها والتي تم فيها اجراء الدراسة، وقد حددت مدينة الحلة مركز محافظة بابل مجالاً جغرافياً للدراسة.

ت- المجال البشري

يتمثل المجال البشري لهذه الدراسة، في مقابلة عدد من (رجال الدين) الذين يعدون ناشطين في مدينة الحلة، والقسم الاخر هم (طبقة المثقفين الاكاديميين)، وعمل الباحث على اختيارهم بشكل قصدي، عن طريق التركيز على دورهم الفاعل في المجتمع المحلي.

ثالثاً: ادوات جمع البيانات

---

[١] فايز جمعة النجار وآخرون: اساليب البحث العلمي ـ منظور تطبيقي، (الاردن: دار الحامد، ٢٠٠٨)، ص٩٨.

[٢] د. كايد عبد الحق واخرون: البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه، (عمان: دار الفكر، ٢٠٠٩)، ص١٠١.

للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة اعتمدت الدراسة على الادوات الاتية:

أ- مراجعة المسح المكتبي: من اجل اغناء الجانب النظري للدراسة فقد تم الاعتماد على اسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر العلمية ذات الصلة بموضوعاتها من الكتب، والمجلات، والرسائل والأطاريح، والبحوث والدراسات العلمية.

ب- ادوات الاطار الاستطلاعي: الاداة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع بياناته ولتحقيق هدفه من الدراسة [١]. وعلى هذا الاساس تم الاعتماد على عدد من الوسائل الضرورية في جمع البيانات المطلوبة لتغطية الجانب الاستطلاعي للدراسة وهي:

أ- المقابلة: تعرف المقابلة بانها محادثة موجهة بين الباحث وشخص او اشخاص اخرين بهدف التوصل الى حقيقة او موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من اجل تحقيق اهداف الدراسة [٢]. والغرض من المقابلة هي ضمان الحصول على البيانات المطلوبة شخصياً دون الاعتماد على طرف اخر.

ب-**الاستطلاع:** استعمل الباحث استمارة الاستطلاع لجمع بيانات دراسته، لأنه يرى انها الاداة الانسب والامثل لجمع البيانات والمعلومات المناسبة، والتي يمكن عن طريقها معرفة رأي رجال الدين عن دور المؤسسة الدينية في مكافحة جرائم الفساد باعتبارهم من المتدينين المنتمين للمؤسسة الدينية في المجتمع، اضافة الى اخذ رأي المثقفين باعتبارهم مثقفين مدنيين.

رابعاً: الوسائل الاحصائي:

لقد استخدم الباحث في دراسته الوسائل الاحصائية التالية:

١- النسبة المئوية = $\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$

٢- معادلة يول: لتحديد التوزيع الفئوي للعينة وطول كل الفئة.

عدد الفئات = $٢,٥ \times \sqrt{\text{لعدد المفردات}}$ ٤

طول الفئة = (اكبر قيمة – اصغر قيمة)//(عدد الفئات)

خامساً: عرض ومناقشة النتائج العامة وتحليلها.

---

[١] د. محمد سيد فهمي: البحث الاجتماعي، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٨)، ص١٦٣.

[٢] د. ربحي مصطفى عليان ود. عثمان محمد غنيم: مصدر سابق، ص١١٠.

اولاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة

البيانات الاولية هي الاطار المرجعي لفهم الطبيعة الاجتماعية لمفردات الدراسة لأنها تقدم صورة واقعية للخصائص العامة لمجتمع البحث. بما يساعد على التحليل الموضوعي وتفسير البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة وفي التعرف على الثقافة والملامح الشخصية للمبحوثين، اذ تعطينا هذه البيانات فكرة عن خصوصية العينة التي تؤثر في الاجابات التي يدلي بها المبحوثون بشأن معلومات الدراسة الذي يعيشون فيه اذ لا يمكن أن نحدد طبيعة الافكار والمواقف والقيم التي يعتقد بها أفراد العينة التي تؤثر الا من خلال التعرف على سماتهم الشخصية، من هنا فقد اشتملت الاستمارة الاستبيانية على محور خاص بالبيانات الشخصية تضمن (**٥ اسئلة**) مثل العمر والنوع والمستوى التعليمي للمبحوث ونوع العمل ومحل اقامة المبحوث.

جدول رقم (١): يمثل الفئات العمرية للمبحوثين*

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
٢٦-٣٣	٥٠	%٣٣
٣٤-٤١	٢٧	%١٨
٤٢-٤٩	٣٢	%٢١
٥٠-٥٧	٢٩	%٢٠
٥٨-٦٥	٩	%٦
٦٦-٧٣	٣	%٢
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

من ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (١)، اعلاه نجد ان نسب توزيع العينة وفقاً للعمر تتراوح بين (٢-٣٣%)، إذ تم توزيعها الى ست فئات تبدأ بالفئة العمرية (٢٦-٣٣) سنة وبطول فئة مقداره (٨) وتنتهي بالفئة العمرية (٦٥-٧٣) سنة، فنجد ان اعلى نسبة بين المبحوثين تقع اعمارهم في الفئة العمرية الاولى إذ بلغ عددها(٥٠) مبحوثاً بنسبة (٣٣ %)، وهذا من الامور الطبيعية في البلدان النامية التي تكثر فيها النسب الديموغرافية للشباب والناشئة وقد احلت الفئة العمرية (٤٢-٤٩) فقد جاءت بالمرتبة الثانية بواقع (٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٢١%)، تليها الفئة العمرية من (٥٠-٥٧)، سنة بالمرتبة الثالثة بواقع (٢٩) مبحوثا وبنسبة (٢٠%)، في حين احتلت الفئة العمرية (٣٤-٤١) سنة المرتبة الرابعة وبواقع (٢٧) فرداً وبنسبة (١٨ %)، أما الفئة العمرية (٥٨-٦٥)، سنة فقد جاءت بالمرتبة الخامسة وبواقع (٩) مبحوثاً وبنسبة (٦%)، وفي حين حازت الفئة العمرية (٦٦-٧٣) المرتبة الاخيرة بواقع ثلاثة افراد وبنسبة(٢%) فقط . ومما تجدر الاشارة اليه ان الانخفاض الحاد والمتواصل

* لقد قام الباحث بتقريب بعض النسب الاحصائية لان التعامل في هذه الاحصائيات مع الاشخاص لذا فلا يمكن تجزئتهم

للنسب العمرية في الجدول من الفئة العمرية الخامسة صعودا يعود الى دخول سن التقاعد ضمن هذه الفئة بالإضافة الى ما يتميز به كبار السن العراقيين من الانقطاع عن الاهتمامات العامة نحو الاهتمامات الدينية والاجتماعية وما يعانونه من المشكلات الصحية التي تقف حائلا بينهم وبين التواصل الاجتماعي مع القضايا الاجتماعية العامة

جدول (٢) وصف عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١٢٤	%٨٣
انثى	٢٦	%١٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

تؤشر البيانات الواردة في الجدول رقم (٢)، اعلاه الذي يوضح التوزيع النوعي لأفراد عينة البحث، إلى ان نسبة الذكور هي الغالبة على مجتمع الدراسة، إذ بلغ عددهم (١٢٦) فرداً، يشكلون ما نسبته (٨٣%) من العينة، في حين بلغت نسبة الإناث (١٧%) منها وهي نسبة منخفضة جداً قياساً مع نسبة الذكور. وهي نسبة طبيعية جدا بالنسبة الى المجتمع العراقي اذ تتميز الاهتمامات الاجتماعية للمرأة العراقية بالمحدودية في الكثير من الاحيان فضلا عن توجهات اغلب النساء العراقيات نحو مهنة التعليم وقلة المهتمات منهن بالنشاطات الادبية و الاجتماعية الى حد الندرة فضلا عن ندرتهن بين رجال الدين اذ لا يسمح الدين الاسلامي بعمل المرأة في الفقه فضلا عن عدم الاعتداد بالرأي الديني لها هذا من جانب اما من جانب اخر فان اغلبية النساء العاملات في المجالات المختلفة يتحرجن من التجاوب مع الدارسين والباحثين والاجابة عن الاستمارات الاستبيانية.

جدول (٣): وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للمبحوث

المستوى العلمي للمبحوث	التكرار	النسبة المئوية
متوسطة	١٥	%١٠
اعدادية	٩	%٦
معهد	٤١	%٢٧
كلية	٧٧	%٥١
دراسات عليا	٨	%٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

للتحصيل الدراسي أثر كبير ومهم جداً في تحديد طبيعة ودقة إجابات المبحوثين، فمن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٣)، اعلاه الذي تضمن وصف أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي فقد وجد الباحث انهم يتوزعون إلى خمسة فئات رئيسية، يحتل فيها حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس) المرتبة الأولى وعددهم بواقع (٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٥١%) في حين يحتل المرتبة الثانية من حملة شهادة الدبلوم خريج معهد بواقع (٤١) مبحوثا ونسبة (٢٧%) أما بالنسبة الى خريجي الدراسة المتوسطة والذين كانت غالبيتهم من رجال الدين فقد حصلوا على نسبة قدرها(١٠%)، في حين ان خريجي الدراسة الاعدادية الذين جاءوا بالمرتبة الرابعة بواقع (٩) مبحوثا وبنسبة (٦%) وهم من رجال الدين ايضاً

وهنا لا يجد الباحث بدا من الاشارة الى ان التدرج في العلوم الدينية لا يخضع للترتيبات الرسمية في منح الشهادة انما هنالك مجموعة من الترتيبات الدينية تنحصر في (طالب حوزوي في المرحلة الاولية او في مرحلة السطوح او في مرحلة البحث الخارج وصولا الى مرحلة المجتهد بعد اجازة البحث الخارج من قبل المرجع المشرف على المدرسة الدينية التي ينتمي اليها الطالب) وقد اعتمد الباحث التصنيفات الرسمية للشهادات لعدم القدرة على توثيق المراتب الدينية وفق خبرة الباحث. وقد جاءت فئة حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه في المرتبة الاخيرة وبواقع (٨) مبحوثين وبنسبة (٦%)، ونود الاشارة الى ان طبيعة المهن المعروضة في الجدول اللاحق لعبت دوراً مهماً في تحديد طبيعة الشهادات التي يحملها افراد العينة ممن يمكن اعتبارهم من الناس الذين يمتلكون وعياً يؤهلهم للإجابة عن الاستمارة الاستبيانية وعلى التعرف على الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي. وهو ما يفسر ارتفاع نسبة التعليم لدى المبحوثين وهي نسبة متوقعة لأن عينة الدراسة خاصة بالأفراد المتعلمين من الذكور والاناث. كما يلاحظ ان حوالي نصف رجال الدين من هم طلبة الحوزات او الموظفين ضمن مراقد مقدسة هم من حملت شهادة الاعدادية والمتوسطة.

جدول (٤): وصف عينة الدراسة حسب انواع المهن التي يعمل بها افراد العينة

المهنة	العدد	النسبة في مجتمع البحث	النسبة في العينة	العدد	النسبة
المحامين	٨٠٠	%١٦	%٣	٢٤	%١٦
الاطباء	١١٢٢	%٢٣	%٣	٣٤	%٢٣
المهندسين	١١٥٥	%٢٣	%٣	٣٥	%٢٤
الادباء والكتاب	٢٢٠	%٤	%٣	٧	%٤
الخطباء	٢٨١	%٦	%٣	٩	%٦
طلبة الحوزة	٥٢٨	%١١	%٣	١٦	%١١
المجتهدين والوكلاء وطلبة البحث الخارج ومدرسي المدارس الدينية *	٣١٤	%٦	%٣	٩	%٦
موظفي الوقفين الشيعي والسني من المعممين **	٢٨١	%٦	%٣	٩	%٦
امام مسجد	٢٤٧	%٥	%٣	٧	%٤
المجموع	٤٩٤٨	%١٠٠	%٣	١٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الاحصائية في الجدول رقم (٤)، أعلاه لنوع قطاع العمل الذي ينتمي اليه أفراد العينة، ويظهر أن طبقة المثقفين التي تألفت شكلت (٦٧%) من افراد العينة بواقع (١٠٠) مبحوث حيث تألفت من فئة المهندسين التي جاءت في الترتيب الأول، وذلك بواقع (٣٥) مبحوثا وبنسبة (٢٤%) من إجمالي عينة الدراسة، وتأتي بعدها فئة الاطباء بواقع (٣٤) مبحوث وبنسبة (٢٣%) في حين بلغت نسبة الفئة الثالثة من المحامين (١٦%)، بواقع (٢٤) مبحوثا اما بالنسبة الى فئة الادباء والكتاب بلغت نسبتهم (٤%) بواقع (٧) مبحوث فقط.

---

* جمع الباحث في الفئة السابعة من مهن المبحوثين بين المجتهدين والوكلاء وطلبة البحث الخارج نظرا للتداخل العلمي والمهني الديني بين هذه الفئات اذ يصعب التفريق بينها كما ان المبحوثين يشغلون احيانا اكثر من صفة من الصفات المذكورة في هذه الفئة.

** اما بالنسبة الى موظفي الوقفين السني والشيعي فقد تقصد الباحث تقصي اراء المعممين منهم على انهم رجال دين نظرا لما يتمتع به الزي الديني من اعتراف اجتماعي بالانتماء الى فئة رجال الدين.

هنا لا يجد الباحث بدءاً من الاشارة الى ان التفاوت بين نسب كل من المثقفين ورجال الدين في العينة يعود الى مجموعة من العوامل يمكن ايجازها بحداثة العمل في الميدان الديني وانحسار هذا العمل في مجموعة من ممثلي المراجع وطلبة المدارس الدينية (الحوزات) التي تم السماح بالانتماء العلني لها بعد التغيرات السياسية في نيسان ٢٠٠٣ كما ان انتشار المؤسسات الدينية في المحافظة مازال في اضيق نطاق نظراً لطبيعة السياسة الدينية للدولة والحوزة على حد سواء فضلاً عن واحدة من اهم السمات الدينية للمجتمع الاسلامي بشكل عام والمجتمع الشيعي بشكل خاص اذ ان غالبية ابناء المدينة من الشيعة والمتمثلة في حصر الثقة الدينية في المراجع ذوي التقليد وقلة الركون الى الوكلاء او غيرهم من رجال الدين خصوصاً الموظفين لدى الدولة

فقد بلغت نسبة رجال الدين في العينة (٣٣%) بواقع (٥٠) مبحوثاً ممن يسكنون ويعملون في المدينة او يسكنون خارجها ويعملون فيها موزعين ما بين طلبة حوزة بنسبة (١١%)، في حين بلغت نسبة المجتهدين والوكلاء وطلبة البحث الخارج ومدرسي المدارس الدينية مجتمعين (٦%) بواقع (٩) مبحوثاً وتساوت هذه النسبة مع الخطباء الذين يمارسون عملهم الاسبوعي في جوامع المدينة التي تتضمن صلاة الجماعة في يوم الجمعة والتي تتبع غالباً الى مجموعة من التوجهات السياسية الدينية كالتيار الصدري او المجلس الاعلى او حزب الفضيلة. اما بالنسبة الى موظفي الوقفين الشيعي والسني من المعممين وائمة المساجد فقد بلغت نسبتهم (٦%) بواقع (٩) مبحوث لكل منهما، وهنا نود الاشارة الى ان فكرة وجود الائمة في المساجد الذين يمثلون مجموعة من المعممين الذين يؤدون الصلاة جماعة في كل ايام الاسبوع بما فيها ايام الجمع والاعياد والمناسبات الدينية.

جدول رقم (٥) وصف عينة الدراسة حسب محل الاقامة

محل الإقامة	العدد	النسبة المئوية
حضر	١٢٧	%٨٥
ريف	٢٣	%١٥
المجموع	١٥٠	%١٠٠

اما بخصوص محل الاقامة فقد أوضحت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٥) اعلاه ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يعيشون في الحضر حيث بلغت نسبتهم (٨٥%)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الذين أكدوا ان مسكنهم الحالي هو ارياف المدينة (١٥%) وجميعهم من رجال الدين. ومن خلال الجدول اعلاه يتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تتخذ من الحضر مكاناً لإقامتها.

لأسباب عديدة منها قرب مكان العمل في الدوائر الحكومية والمدارس والمساجد الدينية والمراقد المقدسة وكذلك المستشفيات الحكومية، وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من الفئات الاجتماعية التي عمدت إلى النزوح من الأرياف إلى المدن في وقت سابق للاستفادة من التوظيف. على خلاف ما يحدث مع رجال الدين الذين لا يتطلب عملهم اليومي او الاسبوعي السكن في المناطق الحضرية ناهيك عن تحكم بعض العوامل الاجتماعية مثل ازمة السكن وارتفاع اسعار المنازل وسهولة وسرعة الانتقال من الريف الى الحضر في الوقت الحاضر وامكانيات التواصل الاجتماعي وغيرها الكثير من العوامل الاجتماعية الاخرى.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

عمد الباحث الى قسمة عينة البحث الى فئتين تمثلان في نظرتهما الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية في الموقف من الفساد من خلال اتجاهات اجتماعية مختلفة من الداخل والخارج فكانت عينة المثقفين تمثل النظرة الاجتماعية الخارجية بواقع (١٠٠) مبحوثاً في حين كانت فئة رجال الدين بواقع (٥٠) مبحوثاً تمثل النظرة الى هذا الدور من الداخل وذلك لارتباطهم بالمؤسسة الدينية بعلاقة انتماء وعلى هذا الاساس سوف تتم مقارنة نتائج الدراسة الميدانية من خلال تحليل العلاقة والتأثير في اسئلة الاستبيان ذاته الذي وزع على فئتي العينة وكما يأتي:-

جدول رقم (٦) يمثل رأي المبحوثين (المثقفين) في العلاقة بين اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد وفاعلية الوسائل المستخدمة.

الوسائل المستخدمة / اداء المؤسسة الدينية	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جيد	١٧	%١٧	١٩	%١٩	١	%١	٣٧	%٣٧
متوسط	١٤	%١٤	٢٨	%٢٨	٢	%٢	٤٤	%٤٤
ضعيف	–	–	١٠	%١٠	٩	%٩	١٩	%١٩
المجموع	٣١	%٣١	٥٧	%٥٧	١٢	%١٢	١٠٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٦)، اعلاه ان عينة البحث من (المثقفين) اختلفت آرائهم حول العلاقة بين اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد وفاعلية الوسائل التي تستخدمها في مكافحة الفساد وتأثير هذه الوسائل في الآن ذاته على طبيعة الموقف الاجتماعي من اداء المؤسسة الدينية لدورها الاجتماعي في التعامل مع الفساد المكلفة به دينياً بالدرجة الاولى في قول الرسول الكريم(ص) (من رأى منكم منكراً فليغيره .....)، واجتماعياً بالدرجة الثانية بوصفها احدى اهم

المؤسسات الاجتماعية المؤلفة البناء الاجتماعي واكثرها فاعلية في المجتمعات المتدينة التي تسعى الى تحقيق الاستقرار والتكامل وبالتالي استمرارية المجتمع.

لهذا فان الباحث وجد ان (١٧%) من المبحوثين فقط يصفون اداء المؤسسة الدينية في تعاملها مع الفساد بالجيد ويعتقدون ان الوسائل التي تستخدمها ذات فاعلية في معالجته. ترتفع هذه النسبة باضطراد مع تردد المبحوثين حول احد جانبي العلاقة والتأثير لتصل الى اقصى مدياتها في التردد التام فنجد ان (١٩%) يصفون اداء المؤسسة الدينية بانه جيد الا ان الوسائل التي تنتهجها المؤسسة الدينية قليلة الفعالية في المجتمع، مقابل (١%) من المبحوثين اكد ان الوسائل التي تنتهجها المؤسسة الدينية غير فعالة بالمرة على الرغم من ادائها الجيد الامر الذي يعني ان هذه الوسائل سوف لن تؤدي الى احداث التغير الاجتماعي في المجتمع لأنها مجرد توجيهات ونصائح. بينما يرى (١٤%) من المبحوثين وصفوا تعامل المؤسسة الدينية مع الفساد بالمتوسط ولا يرتقي الى المستوى المطلوب رغم اعتقادهم بان الوسائل التي تنتهجها في التغيير الاجتماعي فعالة. في حين ان (٢٨%) من المبحوثين وهي اعلى نسب الجدول اكدوا ان اداء المؤسسة الدينية والوسائل التي تستخدمها وصفت بأنها متوسطة الى حد ما بما يشير الى معرفة المبحوثين بتاريخ التدخل المباشر للمؤسسة الدينية في الحياة السياسية العراقية وفاعلية هذا التدخل في احداث التغير الاجتماعي السريع والفاعل، بينما نجد ان (٢%) من المبحوثين يصفون تعامل المؤسسة الدينية مع الفساد بالمتوسط بسبب عدم فاعليه الوسائل التي تستخدمها في التغيير الاجتماعي بالمرة. ولم يرفض اي من المبحوثين ضعف الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية في الحياة السياسية للمجتمع العراقي كما لم يقبلوا الاشارة الى فاعلية الوسائل التي تستخدمها في التأثير بمجريات العملية السياسية. في حين ان (١٠%) من المبحوثين اكدوا ان اداء المؤسسة الدينية في تعاملها مع الفساد بالضعيف على الرغم من ان الوسائل التي تنتهجها في التأثير في التوجهات السياسية والتغير الاجتماعي فاعلة الى حد ما الامر الذي يعني من وجهة نظر الباحث ان التدخلات التي تميزت بها المؤسسة الدينية كانت ذات اثر فاعل في السياسة العراقية بشكل عام. وهذا امر طبيعي يمكن ملاحظته من الدور السياسي للمؤسسة الدينية في عراق ما بعد صدام. لكن الملفت للنظر اننا نجد ان (٩%) من المبحوثين اكدوا على ضعف الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية وعدم فاعلية الوسائل والادوات التي تستخدمها التعامل مع الفساد.

يرى الباحث ضعف اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد على الرغم مما لديها من قوة التي تساعدها على لعب دور كبير في ذلك. اضافة الى ضعف الوسائل التي تستخدمها في التغيير الاجتماعي يعود الى انها مازالت متمسكة فيها بالحفاظ على الشكل الديني للمؤسسة السياسية وهذا ما ادى الى تنصلها من المسؤولية الدينية والاجتماعية في التعامل مع الفساد تحت غطاء انها مؤسسة ارشادية وليست قانونية أي ليست لديها سلطة على احد.

جدول رقم (٧) يمثل رأي المبحوثين (رجال الدين) في العلاقة بين اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد وفاعلية الوسائل المستخدمة.

الوسائل المستخدمة / اداء المؤسسة الدينية	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جيد	١٥	%٣٠	١٣	%٢٦	–	–	٢٨	%٥٦
متوسط	٣	%٦	١٢	%٢٤	١	%٢	١٦	%٣٢
ضعيف	–	–	٣	%٦	٣	%٦	٦	%١٢
المجموع	١٨	%٣٦	٢٨	%٥٦	٤	%٨	٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٧)، اعلاه ان عينة البحث من (رجال الدين) التي تكونت من (٥٠) مبحوثاً اختلفت آرائهم حول العلاقة بين اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد وفاعلية الوسائل التي تستخدمها، فقد وجد الباحث ان (٣٠%) من المبحوثين وهي اعلى نسبة في الجدول اعلاه يصفون اداء المؤسسة الدينية في تعاملها مع الفساد بالجيد وكذلك يصفون الوسائل التي تستخدمها في التغيير الاجتماعي نحو مكافحة الفساد بانها فعالة في المجتمع، في حين ان (٢٦%) من المبحوثين اكدوا ان الوسائل التي تنتهجها المؤسسة الدينية قليلة الفعالية في المجتمع على الرغم من انهم لم ينكروا جودة ادائها في الحياة الاجتماعية. فيما لم ينكر اي من رجال الدين وجود دور للمؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد وفاعلية الوسائل التي تستخدمها من اجل تحقيق هذا الغرض. بينما نجد ان (٦%) من المبحوثين وصفوا تعامل المؤسسة الدينية مع الفساد بالمتوسط ولا يرتقي الى المستوى المطلوب رغم كون الوسائل التي تنتهجها في التعامل معه فعالة. في حين ان (٢٤%) من المبحوثين اكدوا ان دور المؤسسة والوسائل التي تستخدمها في التعامل مع الفساد يمكن ان يوصف بمتوسطة الفاعلية. وهذه النسبة تحتل المرتبة الثانية بالجدول ويرى الباحث ان من الجدير الوقوف عندها للتعرف على اهم العوامل التي دفعت المبحوثين من رجال الدين الى تكوين مثل هذه الفكرة عن دور المؤسسة وفاعلية الوسائل التي تستخدمها في التعامل مع الفساد وقد كون الباحث فكرة عن هذه العوامل من خلال المقابلات التي تمت مع العديد من رجال الدين قبل وبعد توزيع الاستمارات الاستبيانية فكان اشغال المؤسسة الدينية بالخلافات السياسية من قبل السياسيين والحاجة الى التعبئة الاجتماعية لمواجهة رغبات المحتل والضغوطات السياسية الخارجية والداخلية التي تعرض على المؤسسة الدينية الدور الابرز في تحديد فاعلية دورها وفاعلية الوسائل المستخدمة في التعامل مع الفساد الذي ربما تم تأجيل التعامل الحاسم معه الى ما بعد الاستقرار السياسي للعملية السياسية في العراق بشكل عام. بينما نجد ان (٢%) من المبحوثين اكدوا ان تعامل المؤسسة الدينية مع الفساد بالمتوسط بسبب عدم فاعلية الوسائل التي تستخدمها في السيطرة على هذه المشكلة. وكان (٦%) من المبحوثين قد وصفوا اداء المؤسسة الدينية في تعاملها مع الفساد بالضعيف لأن الوسائل التي تنتهجها متوسطة الفعالية وهم يعتقدون جازمين ان

هنالك وسائل باستطاعة المؤسسة الدينية استخدامها وقت ما تشاء وهي اكثر فاعلية من الوسائل الحالية. في حين ان (٦%) من المبحوثين يرون ان اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد ضعيف بسبب عدم فاعلية الوسائل والادوات التي تستخدمها المؤسسة الدينية في الوقت الحاضر والتي تنحصر في النصح والارشاد.

المقارنة

من مقارنة النتائج الواردة في اجابات المبحوثين في فئتي العينة من المثقفين ورجال الدين نجد ان المأمول في اداء المؤسسة الدينية وفاعلية الوسائل المستخدمة في التعامل مع الفساد اكبر بكثير مما هو واقع فعلاً في الحياة اليومية للمجتمع العراقي وهنا يتفق رجال الدين مع المثقفين على هذا المبدأ من خلال التردد في اجاباتهم نحو فئة (متوسط- الى حد ما) فكانت هذه اكبر نسب الجدول عند عينة المثقفين فيما لم ينكرها رجال الدين بل اكدوها من خلال احتلالها المرتبة الثانية هذا من جانب اما من جانب اخر فان نسب التردد (الى حد ما) كانت مرتفعة في كلا الجدولين بما يزيد عن (٥٠%) على الرغم من انخفاض نسبة الصفة متوسط على اداء المؤسسة الدينية في العملية والسياسية وتوجيه النظام السياسي الى اقل من ذلك بكثير فلم تتجاوز(٤٤%) على الرغم من انها لم تقل عن (٣٤%) فيما انخفضت نسب الرفض التام والقبول التام الى اقل من ذلك بكثير فالأول يعزى الى ما تحضى به هذه المؤسسة من القدسية التي تجنبها الاتهام بالتقصير في حين يشير الثاني الى ان المأمول اكبر بكثير مما هو حاصل فعلاً فلم تتجاوز النسبة(١٢%) بالنسبة الى الرأي الاول في حين لم تتجاوز النسبة (٣٧%) بالنسبة الى الرأي الثاني وهذا ما يقودنا الى الاستنتاج ان هنالك قناعات اجتماعية راسخة لدى عينة البحث بإمكانية المؤسسة الدينية الاسهام الفاعل في القضاء على الفساد وبأسرع وقت ممكن ان استخدمت الوسائل ذات الفاعلية الحقيقية في التعامل مع هذه المشكلة

جدول رقم (٨) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) في العلاقة بين دور المؤسسة الدينية وفاعلية الوازع الديني في المجتمع.

فاعلية الوازع الديني / دور المؤسسة الدينية	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٥١	%٥١	١١	%١١	١٤	%١٤	٧٦	%٧٦
الى حد ما	١٢	%١٢	٦	%٦	٢	%٢	٢٠	%٢٠
لا	-	-	٢	%٢	٢	%٢	٤	%٤
المجموع	٦٣	%٦٣	١٩	%١٩	١٨	%١٨	١٠٠	%١٠٠

تؤشر البيانات الواردة في الجدول رقم (٨)، اعلاه ان عينة البحث من (المثقفين) يعتقدون بوجود علاقة ايجابية بين دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي وفاعلية الوازع الديني في الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي وهذا ما مثلته آراء (٥١%) من المبحوثين في حين ان (١١%) من المبحوثين يعتبرون ان المؤسسة الدينية لها الدور الفاعل في بناء نسق القيم الاجتماعية الا ان ضعف فاعلية الوازع الديني قد تكون احد اهم اسباب الفساد، في حين ان (١٤%) من المبحوثين يعتقدون وجود وازع ديني عند الفاسدين على الرغم من دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي اذ يلجؤون الى العديد من التبريرات الاجتماعية التي لا علاقة لها بالدين في تبرير ممارستهم للفساد ومنها طبيعة العلاقة التاريخية بين المواطن والدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها في عام ١٩٢١ التي تتسم بالطابع العدائي. بينما ان (١٢%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية يمكن ان تمثل دوراً لا بأس به في البناء الاجتماعي رغم فاعلية الوازع الديني لدى ابناء المجتمع العراقي فكان عدم التناسب احد اسباب الفساد، في حين نجد ان (٦%) من المبحوثين فقط هم الذين ترددوا في ربط فاعلية الوازع الديني بالدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية تستمر هذه النسبة بالانخفاض الى (٢%) من المبحوثين اكدوا على انه لا توجد علاقة بين دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي وبين فاعلية الوازع الديني عند الافراد في المجتمع وبالتالي فان الوازع الديني لا يعتبر احد اسباب الفساد او احد عوامل التخلص منه وتساوت هذه النسبة مع المبحوثين الذين يرون ضعف دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي احد اهم اسباب ضعف الوازع الديني الذي ادى الى انتشار الفساد على جميع المستويات بواقع (٢%) وكذلك هو الحال مع المبحوثين الذين يرون ان المؤسسة الدينية لا تلعب دوراً في البناء الاجتماعي بواقع (٢%).

ويرى الباحث ان المؤسسة الدينية تلعب دوراً في البناء الاجتماعي وهذا ما اكد عليه اغلب المبحوثين من عدم فاعلية الوازع الديني في ردع الافراد عن ممارسة الفساد بسبب ضعف هذا الدور عما هو معهود من فاعلية المؤسسة الدينية وهذا ما يؤيد تحليل الباحث للجدولين (٦ ، ٧) اعلاه، وهنا يعتقد الباحث ان المؤسسة الدينية لابد لها من مراجعة فاعلية دورها الاجتماعي الذي استغله المفسدين لفرض تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب العامة بسبب ضعف الوازع الديني لديهم. مما خلق توجهات اجتماعية تكاد تشكل ظاهرة في اتهام المؤسسة الدينية في التقصير بدورها الاجتماعي في بناء نسق القيم الاجتماعية الدينية التي يمكن ان تسهم في الحد من الفساد وبالتالي القضاء عليه.

جدول رقم (٩) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) في العلاقة بين دور المؤسسة الدينية وفاعلية الوازع الديني في المجتمع.

فاعلية الوازع الديني / دور المؤسسة الدينية	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٣١	%٦٢	٤	%٨	٧	%١٤	٤٢	%٨٤
الى حد ما	٦	%١٢	–	–	٢	%٤	٨	%١٦
لا	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٣٧	%٧٤	٤	%٨	٩	%١٨	٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٩) اعلاه ان عينة البحث من (رجال الدين) يرون ان هنالك علاقة وثيقة بين الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية وفاعلية الوازع الديني عند الافراد حيث تمثل هذه العلاقة دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي ودورها في تنشيط فاعلية الوازع الديني عند الافراد في المجتمع، فكان هذا رأي (٦٢%) من مبحوثين. في حين اننا نجد ان (٨%) من المبحوثين يعتبرون ان فاعلية الوازع الديني مرهونة بالدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية وان ضعف هذا الوازع قد يكون احد اهم اسباب الفساد، فيما رفض (١٤%) من المبحوثين وجود العلاقة بين دور المؤسسة وفاعلية الوازع الديني واكدوا ان المؤسسة الدينية تلعب دوراً في البناء الاجتماعي لكن لا يمكن اعتبار عدم فاعلية الوازع الديني احد اسباب ضعف دورها الاجتماعي بل يعود من وجهة نظر المبحوثين الى ضعف الثقافة الدينية والمبررات الاجتماعية التي تأخذ صور التدين الشعبي فضلا عن بعض التعاليم الدينية التي يطلقها بعض المجتهدين. بينما أكدّ (١٢%) من المبحوثين ان المؤسسة الدينية يمكن ان تلعب دوراً اكثر فاعلية في البناء الاجتماعي لتدعيم الوازع الديني الذي يعد احد اسباب الفساد في المجتمع، لكن (٤%) من المبحوثين اكدوا ان ضعف الوازع الديني يعود الى عدم فاعلية الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان احدا من المبحوثين لم يرفض وجود العلاقة او التأثير بين فاعلية دور المؤسسة الدينية وفاعلية الوازع الديني في التعامل مع جميع المشكلات الاجتماعية بما فيها الفساد.

المقارنة

عند مقارنة نتائج استجابات المبحوثين في كلا فئتي العينة نجد ان اغلبية المبحوثين يسلمون بوجود العلاقة والتأثير بين فاعلية الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية وقوة الوازع الديني عند الافراد في التعامل مع المشكلات الاجتماعية التي تخص التصرف في المال العام اذ ترتفع هذه النسبة الى(٦٣%) عند المثقفين لتصل الى (٧٤%) عند رجال الدين كما تنخفض نسبة رفض وجود العلاقة والتأثير الى (٢%) فقط عند المثقفين فيما يرفضها رجال الدين رفضاً قاطعاً. الا ان ما يلفت النظر هو التردد حول

وجود العلاقة والتأثير عند المثقفين بنسبة (٦%) رغم انخفاض هذه النسبة قياسا بنسب القبول الا انها ما تزال مثيرة للانتباه حول اهم العوامل التي يمكن ان تسهم في خلق مثل هذا التردد فيعتقد الباحث ان الرواسب الاجتماعية في علاقة الفرد ورجال الدين منفردين او مجتمعين على شكل مؤسسة دينية بالمؤسسة السياسية (الدولة) والتدين الشعبي وفاعلية قيمه في توجيه الافراد ومواقف بعض المجتهدين من المال العام التي تمثل مواقف دينية لا يمكن تجاهلها وسكوت المؤسسة الدينية عن تقييم مثل هذه المواقف هي اهم عوامل التردد في تأثير وجود العلاقة والتأثير بين فاعلية الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية وفاعلية الوازع الديني في منع الافراد من المواطنين والسياسيين في ممارسة الفساد وان عدم تردد رجال الدين يمكن ان يعزى الى ايمانهم بان المسؤولية الدينية مسؤولية فردية يعي هذا المبدأ جميع الافراد المتدينين.

جدول رقم (١٠) يمثل اراء المبحوثين (المثقفين) حول العوامل المحددة لفاعلية الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية

نوع الاجابة	العدد	النسبة
لان افراد المؤسسة الدينية تسعون الى تحقيق مصالحهم ومصالح المتعاونين معهم	١	%٢٥
في الوقت الراهن تقوم على بناء مجتمع على اساس خطأ لكونها تعمل خطأ	١	%٢٥
بسبب عدم سيطرة المرجعية على اصلاح المجتمع من الداخل والخارج	١	%٢٥
لان تدخل الاحزاب الدينية ادى الى تخندق طائفي وتحزب ضمن المذهب الواحد	١	%٢٥
المجموع	٤	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) اعلاه، الذي يمثل مجموعة الافراد الذين انكروا دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي في اجاباتهم عن السؤال السابق وقد كان هذا الانكار من جانب عينة المثقفين فقط فيما لم يجب اي من رجال الدين بالنفي عن هذا السؤال. إذ انحصرت عينة البحث من المثقفين في اربعة افراد من اصل (١٠٠) فهم يرون ان المؤسسة الدينية لا تلعب دوراً واضحاً في البناء الاجتماعي (تشكيل نسق القيم الاجتماعية) في الوقت الحاضر وقد أبدوا مجموعة العوامل التي تؤدي الى تغييب دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي على الرغم من ان المجتمع العراقي يعد من

المجتمعات الشرقية العربية الاسلامية المتدينة ومن الاسباب الواردة في الجدول اعلاه هو اعتقادهم انه سيادة الاتجاه الفردي لأغلبية افراد المؤسسة الدينية من المجتهدين بشكل خاص بسبب سعيهم لتحقيق مصالحهم ومصالح المتعاونين معهم من مقلديهم في بعض او جميع المسائل الدينية، في حين كان الرأي الثاني يقوم على ان هناك اخطاء ترتكب في بناء نسق القيم الاجتماعية من قبل المؤسسة الدينية بحيث تخلق نمطا من الاجتماع الديني المشوه الذي يقوم على مجموعة من الرواسب الاجتماعية التي تحجب الرؤية لواقع المجتمع ومستقبله ولم يوضح المبحوث طبيعة هذه الاخطاء او سببها، في حين كان السبب الثالث يعود الى فقدان المرجعية السيطرة على عملية الاصلاح الاجتماعي التي تتضمن اعادة بناء نسق القيم الاجتماعي من الداخل والخارج من خلال مجموعة التعاليم الدينية التي توجب الالتزام بهذا النسق الجديد بسبب تناقض التعاليم التي يصدرها المراجع وعدم توحدها في اطار مرجعي واحد هو الدين الاسلامي، ويعد الرأي الرابع من اخطر الآراء التي عرضت على الباحث خلال الدراسة (الميدانية) والذي يشير الى ان تدخل الاحزاب الدينية كان له الاثر الاكبر في عملية توجيه المؤسسة الدينية ذاتها وتحديد طبيعة استجاباتها نحو المواقف الدينية و الاجتماعية بل عدّهُ سبباً في التحزب الطائفي والتحزب الفرقي ضمن الدين والمذهب الواحد، فكانت نسب اجابات المبحوثين (٢٥%) لكل تساؤل. والباحث يرى ان الدور الذي تلعبه المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي موجود ولكنّ انكار المبحوثين اعلاه له يقوم على اساس عدم فاعليته فيرون أنّ وجوده والعدم سواء في التأثير.

جدول رقم (١١) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول القنوات التي يجب ان تنطلق منها المؤسسة الدينية للقضاء على الفساد

القنوات	العدد	النسبة
الفتوى الدينية	٤١	%٤١
المحاضرات الدينية والندوات الفكرية والعلمية	٣٧	%٣٧
خطب الجمعة	١٨	%١٨
الوكلاء الدينيين	٤	%٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

من خلال ملاحظة الباحث لإجابات المبحوثين (المثقفين) الواردة في الجدول رقم (١١) اعلاه، وجد ان نسبة (٤١%) من المبحوثين اكدوا ان الفتوى الدينية هي افضل الطرق التي يجب ان تنطلق منها المؤسسة الدينية للقضاء على الفساد باعتبارها ملزمة التنفيذ عندهم لما لها من دور فاعل في التأثير وخير دليل على ذلك فتوى الجهاد الكفائي، في حين ان (٣٧%) من المبحوثين يعتقدون ان المؤسسة الدينية اذا ارادت القضاء على الفساد يجب عليها العمل على عقد الكثير من المحاضرات الدينية والندوات الفكرية لتوعية الشباب باعتبارهم الدعامة الاولى لبناء المجتمع بأهمية محاربة الفساد

لأنه مرض اجتماعي خطير يعمل على تفتيت المجتمع اذا لم يتم التصدي الفكري له من قبل المؤسسة الدينية، في حين ان (١٨%) من المبحوثين اكدوا ان على المؤسسة الدينية ان تنطلق من خطب الجمعة باعتبارها اكثر تأثيراً عند الافراد للقضاء على الفساد لما تتميز به من متابعة كبيرة من المجتمع والمسؤولين في دوائر الدولة، بينما صرح (٤%) من المبحوثين ان القضاء على الفساد لا يتم الا من خلال تفعيل عمل الوكلاء الدينيين المنتشرين في جميع انحاء البلاد خصوصاً وانهم مؤثرين في الشارع بصورة مباشرة.

لكن الباحث يرى ان اغلب المبحوثين يعتقدون ان افضل الطرق للقضاء على الفساد او الحد منه يتم من خلال اصدار الفتوى الدينية التي تحرم وتلزم الجميع بالخضوع لها، بينما يرى الباحث ان المحاضرات والوكلاء وخطب الجمعة ليست مؤثرة بل هي نوعٌ من انواع التوجيه والارشاد غير الملزم والذي تمارسه المؤسسة الدينية في الوقت الحاضر فعلاً وبالتالي فان الفتوى الدينية هي افضل الحلول للقضاء على الفساد ويؤكد الباحث ان الفتوى يجب ان تكون ضد السياسيين الفاسدين قبل المسؤولين الاداريين الذين تعرفهم المؤسسة الدينية.

جدول رقم (١٢) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول القنوات التي يجب ان تنطلق منها المؤسسة الدينية للقضاء على الفساد

القنوات	العدد	النسبة
المحاضرات الدينية والندوات الفكرية والعلمية	٢٢	%٤٤
الفتوى الدينية	١٩	%٣٨
خطب الجمعة	٨	%١٦
الوكلاء الدينيين	١	%٢
المجموع	٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢) اعلاه، ومن خلال اراء المبحوثين (رجال الدين) وجد الباحث ان (٤٤%) من المبحوثين يعتقدون ان المؤسسة الدينية اذا ارادت القضاء على الفساد يجب عليها العمل على عقد كثير من المحاضرات الدينية والندوات الفكرية والعلمية لتوعية الشباب بأهمية محاربة الفساد، في حين ان (٣٨%) من المبحوثين اكدوا ان الفتوى الدينية هي افضل الطرق التي يجب ان تنطلق منها المؤسسة الدينية للقضاء على الفساد باعتبارها ملزمة التنفيذ، بينما (١٦%) من المبحوثين اكدوا ان على المؤسسة الدينية ان تنطلق من خطب الجمعة باعتبارها اكثر تأثيراً عند الافراد للقضاء على الفساد، لكن (٢%) من المبحوثين اكدوا ان القضاء على الفساد يتم من خلال تفعيل عمل الوكلاء الدينيين المنتشرين في جميع انحاء البلاد.

المقارنة

من مقارنة النتائج الواردة في اجابات المبحوثين في فئتي العينة من المثقفين ورجال الدين نجد ان هناك اختلاف بين اراء فئتي العينة فكانت اراء المبحوثين المثقفين اكثر واقعية من ناحية الفاعلية لانهم يعتقدون ان الفتوى الدينية هي افضل الحلول للقضاء على الفساد بنسبة (٤١%) اما بالنسبة للمحاضرات الدينية جاءت بالمرتبة الثانية لكونها ارشادية لا غير. في حين ان المحاضرات الدينية جاءت بالمرتبة الاولى بالنسبة للمبحوثين من رجال الدين وبنسبة (٤٤%) بينما الفتوى الدينية جاءت بالمرتبة الثانية بالنسبة لرجال الدين، لكن الباحث يؤكد ان اختيار رجال الدين للمحاضرات الدينية بحكم عملهم الشخصي ومن علمهم بان الفتوى الدينية تصدر من قبل المرجع الديني وان خطب الجمعة تأتي من اناس معروفين للمجتمع وكذلك بالنسبة للوكلاء الدينيين وبالتالي فان افضل الوسائل للحصول على الاشياء المادية تأتي عن طريق المحاضرات الدينية.

جدول رقم (١٣) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) في تأثير ارشادات المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية وعلاقته بتدخلها لتحقيق الاستقرار السياسي

التدخل المباشر للمؤسسة الدينية / ارشادات المؤسسة الدينية	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	١٢	%١٢	١	%١	١	%١	١٤	%١٤
الى حد ما	٢٥	%٢٥	١٤	%١٤	٣	%٣	٤٢	%٤٢
لا	٢٥	%٢٥	١٣	%١٣	٦	%٦	٤٤	%٤٤
المجموع	٦٢	%٦٢	٢٨	%٢٨	١٠	%١٠	١٠٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣)، اعلاه ان عينة البحث من (المثقفين) اختلفت آرائهم حول تأثير ارشادات المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية وعلاقته بتدخلها لتحقيق الاستقرار السياسي، فكانت آراء (١٢%) من المبحوثين يرون ان النصح والارشاد المقدم من المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية يكفي للقضاء على الفساد لو اتبعت المؤسسة السياسية النصائح والارشادات المقدمة لها كما هو الحال مع ارشادات المؤسسة حول مجريات العملية السياسية عندما يطلب منها التدخل لتحقيق ذلك، اذ يعتقدون أن تدخل المرجعية الدينية في العملية السياسية ساعد على تحقيق الاستقرار السياسي. يمكن ان يؤدي الى القضاء على الفساد او الحد من تأثيراته السلبية في اضيق حدودها. في حين ان (١%) من المبحوثين يرى ان تدخل المرجعية الدينية قد يساعد على الاستقرار لكنه لم يكن ليرضي جميع الاطراف السياسية وهذا احد اهم العوامل المؤدية الى استمرار الفساد في المجتمع. في حين تساوت هذه النسبة مع تأكيد المبحوثين على ان تدخل المرجعية الدينية في العملية السياسية لا يساعد على الاستقرار

الاجتماعي في المجتمع ولا بالقضاء على الفساد. بينما كان راي (٢٥%) من المبحوثين على اهمية ارشادات المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي يمكن ان تسهم في الحد من الفساد لكن لا يمكن ان تقضي عليه رغم كون المرجعية الدينية لديها القدرة الكافية على التدخل التي تمكنها من تحقيق الاستقرار السياسي التام، في حين ان (١٤%) من المبحوثين يعتقدون ان تدخل المرجعية الدينية عن طريق الارشاد غير فاعل في تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعاني من ازمات مستمرة كانت السبب الاساسي في استمرار الفساد واستفحاله، في حين ان (٣%) من المبحوثين لا يعتقدون ان تدخل المرجعية الدينية يساعد على الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي اذا ما استمرت بتوجيه النصح والارشاد للسياسيين فقط. بينما نجد ان (٢٥%) من المبحوثين يرون ان التدخل المباشر للمرجعية الدينية لا يمكن التغاضي عنه ولكنهم يرفضون ان يكون هذا التدخل عن طريق النصح والارشاد وعليها ان تستخدم وسائل اكثر فاعلية في عملية التغيير السياسي بدلاً من الارشادات لأنها غير ملزمة لهم. على الرغم من اعتقادهم ان تدخل المرجعية في العملية السياسية يساعد على الاستقرار السياسي، في حين ان (١٣%) من المبحوثين ترددوا في الموافقة او الرفض حول اهمية التدخل المباشر للمؤسسة الدينية وفاعلية النصح والارشاد في تحقيق الاستقرار السياسي مادام ان الانقسام السياسي في المؤسسة السياسية في المجتمع العراقي يقوم على اساس من التوزيع الطائفي للسلطة والمناصب السياسية الرفض التام لـ (٦%) من المبحوثين يعتقدون الاستقرار السياسي غير مرهون بتدخل المؤسسة الدينية ولا فاعلية الوسائل التي تستخدمها فيه. وما يؤكد التحليل الذي ذهب اليه الباحث هو ارتفاع نسب القبول بوصفها مجاميع عامة في الجدول اعلاه، فقد بلغت (٧٦%) في حين انخفضت نسب التردد والرفض الى (٧٠% و٥٠%) على التوالي ويعزوه الباحث الى وعي المبحوثين من فئة المثقفين بفاعلية الاليات الديموقراطية التي تمثلها المؤسسة الدينية الشيعية اذ ان اتباعها يشكلون غالبية افراد المجتمع العراقي

جدول رقم (١٤) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) في تأثير ارشادات المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية وعلاقته بتدخلها لتحقيق الاستقرار السياسي

التدخل المباشر للمؤسسة الدينية / ارشادات المؤسسة الدينية	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	١١	%٢٢	١	%٢	–	–	١٢	%٢٤
الى حد ما	١١	%٢٢	١٠	%٢٠	١	%٢	٢٢	%٤٤
لا	٩	%١٨	٣	%٦	٤	%٨	١٦	%٣٢
المجموع	٣١	%٦٢	١٤	%٢٨	٥	%١٠	%٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤)، اعلاه ان عينة البحث من (رجال الدين) اختلفت آرائهم حول تأثير ارشادات المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية وعلاقته بتدخلها لتحقيق الاستقرار السياسي، فكانت آراء (٢٢%) من المبحوثين ان النصح والارشاد المقدم من المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية كان كافيا لتحقيق الاستقرار السياسي ولذا فهو يكفي للقضاء على الفساد لو اتبعت المؤسسة السياسية النصائح والارشادات المقدمة لها بشان معالجة موضوع الفساد، وعلى الرغم من تساوي هذه النسبة مع نسبة الذين يعتقدون أن تدخل المرجعية الدينية المباشر في العملية السياسية ساعد على الاستقرار السياسي ويمكن ان يؤدي تدخلها بهذه الطريقة الى القضاء على الفساد او الحد منه، في حين ان (١٨%) من المبحوثين يرون ان تدخل المرجعية الدينية المباشر كان عن طريق مجموعة من المواقف التي فرضت على السياسين التوافق السياسي في سلة واحدة الا ان الارشادات لا يمكن ان تؤدي الى القضاء على استمرار الفساد في المجتمع ما لم تتدخل المرجعية بصورة مباشرة كما هو الحال في تدخلها في العملية السياسية. بينما يرى (٢٠%) من المبحوثين ان تدخل المرجعية الدينية ساعد على تحقيق الاستقرار السياسي (نسبي وهش) يمكن ان يكون من الخطوات المهمة في تحقيق الاصلاح الذي يبتغي القضاء على الفساد اذا ما اقترن بمجموعة من المواقف التي تتجاوز فكرة النصح و الارشاد نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي من خلال القضاء على الفساد. وهنا نجد ان (٢%) من المبحوثين يعتقدون ان تدخل المرجعية الدينية المباشر لا يجب ان يكون من خلال الارشاد الذي لم يحقق الاستقرار السياسي كما انه بقي عاجزاً عن معالجة الفساد. بينما (٦%) من المبحوثين يرون ان الارشادات المقدمة للمؤسسة السياسية من قبل المؤسسة الدينية لا تقضي على الفساد ولا تحقق الاستقرار السياسي لانهم يعتقدون ان تدخل المرجعية في فرض التوافق السياسي هو مجموعة مواقف املتها الظروف وكانت المرجعية حازمة في فرضها على السياسيين لقبول مثل هذه التسويات او الحد منها لأنه غير ملزم لهم وبالتالي لا يلتزمون بها على الرغم من اعتقادهم ان تدخل المرجعية في العملية السياسية يساعد على الاستقرار السياسي، لكن (٨%) من المبحوثين يعتقدون ان دور المرجعية الدينية في العملية السياسية بالإرشاد وليس بتحقيق الاستقرار السياسي ولا بمعالجة الفساد اذ رفضوا فكرة وجود علاقة وتأثير بين تدخل المرجعية الدينية وبين اهمية الارشادات في تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي دورها في معالجة الفساد.

المقارنة

على الرغم من الاختلاف البين في نسب استجابات افراد فئتي العينة من المبحوثين حول العلاقة بين التدخل المباشر للمرجعية الدينية في العملية السياسية واهمية الارشادات التي تقدمها للسياسيين في ادارة هذه العملية عن طريق النصح والارشاد الا ان اعداد المبحوثين تتقارب بشكل ملفت للنظر وهو ما يشير من وجهة نظر الباحث الى نوع من التلائم والتقارب الى حد كبير في الاتجاهات الاجتماعية نحو هذه الفكرة، اذ يعود الاختلاف في النسب الى تباين حجم العينيتين فكلا فئتي العينة ترى ان تدخل المرجعية الدينية في العملية السياسية لم يكن عن طريق النصح والارشاد بل عن طريق مجموعة من

المواقف الحاسمة وبالتالي فان النصح والارشاد الذي لم يجدي نفعا في تحقيق استقرار سياسي لا يمكن ان يسهم في تحقيق عملية الاصلاح الاجتماعي التي يمكن ان تسهم بشكل فاعل في القضاء على الفساد او الحد من تأثيراته السلبية على اقل تقدير والمطلوب هو بعض المواقف الحازمة ايضا على الرغم من ان تأثيرها في الاستقرار السياسي ما زال في ادنى مستوياته اذ تتسم العلمية السياسية في العراق بالهشاشة والازمات المتتالية تتساوى هذه الاعداد ايضا في حالات التردد والرفض بقبول العلاقة والتأثير وهو ما يشير الى تشكل مجموعة من الافكار الاجتماعية العامة حول ما هو متوقع من دور المرجعية الدينية في معالجة الفساد وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال دعم كلا منهما بمواقف حازمة تتجاوز مسالة النصح والارشاد التي يخير فيها السياسي او المفسد بين الالتزام والاستمرار في النهج القديم الذي يسلكه ويؤكد الباحث التحليل اعلاه بتطابق نسب الاقرار بوجود التأثير في الجدولين السابقين (١٣,١٤) في حين مالت نسب قبول العلاقة الى التردد والرفض بشكل عام واختلفت في الجدولين المذكورين بشكل واضح، إذ مالت هذه النسب لصالح عينة المثقفين على حساب عينة رجال الدين الذين يعتقد الباحث بتأثير انتمائهم المؤسسي على مستوى اجاباتهم في التردد بقبول العلاقة والتأثير.

جدول رقم (١٥) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) الذين رفضوا فكرة دور المرجعية الدينية في تحقيق الاستقرار السياسي.

نوع الاجابة	العدد	النسبة
بسبب وجود احزاب ذات مرجعية دينية لا يلزمها تدخل المرجعية كمؤسسة	٤	%٤٤
الافتقار الى الوازع الديني والشعور بالمسؤولية والنزاهة عند السياسيين	٢	%٢٣
تدخلت اكثر من مرة ولكن دون قرار فعلي حازم	٢	%٢٢
فصل العملية السياسية عن المرجعيات الدينية	١	%١١
المجموع	٩	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٥) اعلاه ان عينة البحث من المبحوثين المثقفين انحصرت في تسعة افراد مثلوا الاجابة (كلا) على السؤال رقم (١٥) ويرون ان تدخل المرجعية في العملية السياسية لا يساعد على الاستقرار السياسي في المجتمع وقد عبروا عن ذلك بمجموعة من الاسباب الواردة في الجدول اعلاه تم ترتيبها تسلسليا، حيث وجد الباحث (٤٤%) من المبحوثين اكدوا ان تدخل المرجعية لا يساعد على الاستقرار بسبب وجود احزاب دينية ذات مرجعيات دينية تنتمي الى المؤسسة الدينية التي تمثلها المرجعية في البيت الشيعي لا يلزمها تدخل المرجعية الدينية في العملية السياسية من عدمها فضلاً عن الانتماء الديني للأطراف الاخرى (المذهب الاخر) الذين لا يلزمهم تدخل المرجعية وارشاداتها ونصائحها الا بقدر تعلق الامر بمصالحهم الحزبية والفئوية. بينما كان (٢٣%) من

المبحوثين يرون ان تدخل المرجعية في العملية السياسية بالنصح والارشاد لا يجدي نفعا بسبب انعدام الوازع الديني عند الكثير من السياسيين المسؤولين مع عدم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية مما يؤدي الى خلق فجوه بين المرجعية الدينية والمسؤولين السياسيين. لان الجميع يعمل لحساب مصالحه لذا فان على المرجعية ان تبقى بعيدة عن السياسة عن طريق فصل العملية السياسية عن المرجعيات الدينية. الا ان الملفت للنظر ان نجد (٢٢%) من المبحوثين يعتقدون ان المرجعية الدينية تدخلت اكثر من مرة ولكن دون قرار فعلي حازم بشان السياسيين الفاسدين الذين يعاد انتخابهم في كل مرة بسبب الانتماء الديني ومباركة بعض المراجع الذين يشكلون مرجعيتهم الدينية. الا ان (١١%) من المبحوثين يرون ان المؤسسة الدينية يجب ان تكون على انفصال تام مع العملية السياسية باعتبار دورها الارشادي وعدم امتلاكها السلطة تجاه احدٍ من المسؤولين.

ويرى الباحث ان تشكيل جزءٌ كبيرٌ من العملية السياسية ناتجٌ اصلاً من تدخل المرجعية الدينية عند الضرورة لاسيما عندما لا توجد هناك حلولاً بين السياسيين للقضايا الداخلية مثل قبول الدستور الذي اقر لاحقا بوجود كثير من الاخطاء فيه كذلك الانتخابات وكذلك المشاكل المتعلقة بتشكيل الحكومة السابقة والحالية. مما خلق الوضع السياسي الحالي الذي ادى الى استشراء الفساد، الا ان المرجعية الدينية لم تتدخل بفاعلية لتدارك هذا الانزلاق، بسبب مطالبتها المسؤولين الفاسدين بمكافحة الفساد، وهنا يرى الباحث ان تصحيح المسار الذي تسير عليه الحكومة الحالية لابد له من تدخل المرجعية بقوة الفتوى الدينية اذا ما ارادت انقاذ البلد من الفساد المستشري ووضع حد امام الممارسات الخاطئة عند السياسيين المسؤولين عن اتخاذ القرارات.

جدول رقم (١٦) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) الذين رفضوا فكرة دور المرجعية الدينية في تحقيق الاستقرار السياسي.

نوع الاجابة	العدد	النسبة
لان المؤسسة الدينية اذا تدخلت فقدت سمتها الدينية واصبحت مرجعية سياسية	١	%١٦
لان السياسيين اغلبهم مفسدين يقدمون المصالح الشخصية على المصالح العامة	١	%١٦
لان دورها ارشادي واعظ وليس قانوني	١	%١٦
لان المجرب لا يجرب عقلاً والحكم يجب ان يكون لا دينياً	١	%١٦
افتقار دورها الى الفاعلية بسبب تعدد المذاهب والطوائف والديانات في المجتمع	١	%١٦
لعدم توفر الارضية المناسبة لذلك	١	%١٦
المجموع	٦	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٦)، اعلاه ان عينة البحث من المبحوثين (رجال الدين) انحصرت في (٦) من المبحوثين من اصل (٥٠) الذين يرون ان تدخل المرجعية الدينية في العملية السياسية لا يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي ولا على القضاء على الفساد وبالتالي الاستقرار الاجتماعي وقد ابدوا مجموعة من الاسباب الواردة في الجدول اعلاه التي كانت نتيجة، فيما يعتقدون لسيطرة الاتجاه الفردي لأغلبية مراجع المؤسسة الدينية. اذ يعتقدون ان المرجعية الدينية اذا تدخلت في العملية السياسية فقدت صفتها الدينية واصبحت مرجعية سياسية، في حين كان الرأي الثاني يقوم على ان هناك سياسيين مفسدين يقدمون مصالحهم الشخصية على المصالح العامة، في حين كان الرأي الثالث يعود الى ان للمرجعية الدينية دورها الارشادي وليس القانوني، بينما اكدّ الرأي الرابع ان الحكم يجب ان يكون لا دينياً وعلى المرجعية ان لا تتدخل في القضايا السياسية لأنها ان تدخلت ولم تتمكن من التغيير فسوف تتأثر مكانتها الاجتماعية الدينية بشكل كبير جدا، في حين أشار الرأي الخامس الى ان تدخل المرجعية الدينية يثير الطائفية في المجتمع بسبب تعدد الطوائف والديانات، بينما قام الرأي السادس على اساس عدم توفر الارضية المناسبة التي تساعد تدخل المرجعية الدينية في العملية السياسية لذلك كانت نسب اجابات المبحوثين لكل تساؤل (١٦-١٧%) تقريبا، في حين يرى الباحث ان المرجعية الدينية تنصلت عن معالجة الوضع السياسي حتى لا تحسب اخطاء السياسيين الذين جاءوا الى مواقع المسؤولية عن طريق دعم المرجعية لقوائمهم.

المقارنة

عند مقارنة نتائج استجابات المبحوثين في كلا فئتي العينة نجد ان مجموعة الافراد الذين انكروا تأثير تدخل المرجعية الدينية في استقرار العملية السياسية يرون ان هناك مجموعة من العوامل التي تحد من فاعلية دورها السياسي والاجتماعي في الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد، لقد كان انكارهم يأتي من علمهم بان المرجعية الدينية تدخلت ولم تحقق اي استقرار. ويتفق كلا من المثقفين ورجال الدين ان من اهم اسباب عدم فاعلية المرجعية هو وجود العديد من الفئات السياسية ذات المرجعيات الدينية سواء من داخل البيت الشيعي او من خارجه فضلا عن ان المرجعية لم تتدخل من اجل تحميل السياسيين الفاسدين المسؤولية بل تشتت هذه المسؤولية باتهام جميع السياسيين بالفساد كما نجد ان فئتي العينة اتفقوا على ان تدخل المرجعية الدينية لم يكن بالمستوى المطلوب مما افقده الفاعلية في عملية تحقيق الاستقرار السياسي لذا كانت المطالبات من الطرفين بفصل المرجعيات الدينية عن السياسية وضرورة التوعية من قبل المرجعية بعدم اعادة انتخاب كل من تطاله شبهة الفساد من السياسيين.

جدول رقم (١٧) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول كيفية رد المؤسسة الدينية على الفساد في المجتمع

نوع الاجابة	العدد	النسبة
اصدار الفتاوى الدينية ونشر الوعي من خلال الحاضرات وخطب الجمعة	٧٤	%٧٤
تسمية الاشخاص الفاسدين في الدولة	١٢	%١٢
دعوة المؤسسة السياسية الى تطبيق القانون بحق المفسدين	٤	%٤
التدخل عن طريق اجراءات ومنهاج عملي وتحريم من التعامل بالفساد	٤	%٤
حشد التأييد الشعبي للضغط على الحكومة من اجل مكافحة الفساد	٣	%٣
نشر ثقافة محاربة الفساد من خلال تغيير الوجوه ومن ثم اصلاح	٢	%٢
المطالبة بتشريع قوانين تحد من الفساد ومنع رجال الدين من العمل السياسي	١	%١
المجموع	١٠٠	%١٠٠

وعند سؤال المبحوثين عن اهم الوسائل المقترحة التي يمكن ان تحقق تدخلاً كيفياً من المرجعية لمعالجة الازمات السياسية المتكررة و الفساد المستشري في مفاصل الدولة العراقية فقد اشارت البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤)، اعلاه ان عينة البحث من (المثقفين) تؤكد على مجموعة من العوامل التي استقيت من التاريخ الاجتماعي لتدخل المرجعية الدينية في العلمية السياسية في التاريخ السياسي المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى نيسان ٢٠٠٣ ان المؤسسة الدينية يجب ان ترد على اشكال الفساد من خلال مجموعة من العوامل الواردة في الجدول اعلاه، التي مثلت اجابات (٧٤%) من المبحوثين على ان افضل الطرق للقضاء على الفساد يتم من خلال اصدار الفتاوى من مراجع المؤسسة الدينية وتكثيف عمليات التوعية عن طريق كثرة المحاضرات الدينية وخطب الجمعة التي تحرم التعامل بالفساد وكذلك نشر ثقافة محاربة الفساد عن طريق تسمية المفسدين بنسبة (١٢%) من المبحوثين الذين يعتقدون ان المؤسسة الدينية ان ارادت القضاء على الفاسدين يجب عليها تسمية الاشخاص الفاسدين الذين تعرفهم حتى يعلم الناس من هو الفاسد حتى لا يتم التعامل معه وعدم اعادة انتخابه مرة ثانية، بينما اجاب (٤%) منهم بضرورة ان تدعو المؤسسة الدينية المؤسسة السياسية والقضائية الى تطبيق القانون بحق المفسدين مهما كانت المواقع السياسية والدينية التي يشغلونها، تساوت هذه النسبة مع الراي القائل بان افضل طريقة لمعالجة الفساد هو التدخل في معالجة الوضع القائم واتخاذ اجراءات ومنهاج عملي واضح اضافة الى تحريم التعامل مع من يتعامل بالفساد، بينما كانت اجابات (٣%) من المبحوثين ان على المؤسسة الدينية استخدام القوة المتمثلة بالضغط الشعبي على الحكومة مطالبة الشعب بالنزول الى الشارع للضغط على الحكومة من اجل مكافحة الفساد، في

حين ان (٢%) من المبحوثين يرون ان على المؤسسة الدينية العمل على التصريح بضرورة تغيير الوجوه التي لم تقدم شيئاً للمجتمع ومازالت متمسكة بمواقعها من خلال نشر ثقافة محاربة الفساد، في حين ان احد المبحوثين طالب المؤسسة الدينية بالضغط على الحكومة لتشريع قوانين تحد من الفساد ومنع رجال الدين من العمل السياسي على اعتبار ان كثيراً من رجال الدين السياسيين هم متهمون بالفساد.

جدول رقم (١٨) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول كيفية رد المؤسسة الدينية على الفساد في المجتمع

نوع الاجابة	العدد	النسبة
اصدار الفتاوى التي تحرم الفساد والتوجيه عن طريق المحاضرات وخطب الجمعة	٣٩	%٧٨
المطالبة بتطبيق القانون على الجميع لإكساب الدولة اهميتها	٥	%١٠
تشخيص المفسدين والمطالبة باستئصالهم من مواقع المسؤولية وجعل اهل الكفاءة والخبرة في مواقع المسؤولية	٣	%٦
من خلال بناء ثقافة دينية رصينة للنهوض من واقع الفساد وايجاد الحلول والبدائل للمشاكل المطروحة	٢	%٤
تفعيل استقلالية وقوة السلطة القضائية	١	%٢
المجموع	٥٠	%١٠٠

من ملاحظة اجابات المبحوثين (رجال الدين) في الجدول رقم (١٨)، نجدهم يؤكدون ايضا على مجموعة من العوامل التي من شانها ان تعيد الفاعلية الى الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية في المجتمع العراقي في محاولة منهم لتحديد السبل الكيفية التي يمكن من خلالها ان ترد المؤسسة الدينية على اشكال الفساد فقد انحصرت اجابات (٧٨%) من المبحوثين على ان افضل الطرق للقضاء على الفساد يتم من خلال النصح والارشاد الذي تقدمه المؤسسة الدينية عن طريق اصدار الفتوى والاكثار من المحاضرات الدينية وخطب الجمعة واصدار الفتاوى الدينية التي تحرم التعامل بالفساد، في حين ان (١٠%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية المطالبة بتطبيق القانون على الجميع لإكساب الدولة اهميتها في معالجة الفساد، بينما (٦%) من المبحوثين يعتقدون ان افضل الطرق للقضاء على الفساد يتم من خلال تشخيص المفسدين والمطالبة باستئصالهم من مواقع المسؤولية وجعل اهل الكفاءة والخبرة في مواقع المسؤولية، لكن (٤%) من المبحوثين اكدوا على المؤسسة الدينية بناء ثقافة دينية رصينة لتعزيز الوازع الديني عند الافراد للنهوض من واقع الفساد وايجاد الحلول والبدائل للمشاكل المطروحة،

بينما (٢%) من المبحوثين اكدوا على ضرورة مطالبة المرجعية الدينية بتفعيل استقلالية وقوة السلطة القضائية.

المقارنة

عند مقارنة استجابات المبحوثين في الجدولين (١٧,١٨) اعلاه نجد ان الغالبية العظمى من مبحوثي فئتي العينة تتفق على فاعلية الفتوى الدينية في محاربة الفساد واهمية النصح والارشاد في استمرار ثقافة محاربة الفساد في المجتمع العراقي من خلال التوعية بالبيانات التي اصدرتها فعلياً المؤسسة الدينية في الوقت الحاضر الا ان القليل جداً من افراد المجتمع يعرفون بإمرها وذلك لغياب التوعية بهذه الثقافة وبيان موقف المؤسسة الدينية من الفساد كما اتفقوا على ضرورة مطالبة المؤسسة الدينية للحكومة بتشريع قوانين تحد من الفساد ومنع رجال الدين داخل المؤسسة من شرعنة العمل السياسي كما اكدوا ان نشر ثقافة محاربة الفساد لا يتم الا من خلال تغيير الوجوه ومن ثم اصلاح الوضع القائم من خلال استخدام القوة المتمثلة بمطالبة الاتباع بالنزول الى الشارع للضغط على الحكومة عن طريق اتخاذ اجراءات ومنهاج عملي واضح وبالتالي دعوة المؤسسة السياسية الى تطبيق القانون بحق المفسدين من خلال تسمية الاشخاص والاحزاب التي تمارس الفساد باعتبار ان المؤسسة تمتلك من القوة ما يساعدها على فعل ذلك، كما اكد المبحوثين على ان نصائح المرجعية الدينية لم تجد آذان صاغية لها بسبب اصدارها شكل بيانات صادرة عن مكاتب مراجع الدين وبالتالي اصبحت حالها حال التوجيهات والارشادات من حيث عدم فاعليتها في محاربة الفساد وقد جاءت عملية تفعيل استقلالية وقوة القضاء بالمرتبة الاخيرة بتطبيق القانون بحق المفسدين والمطالبة باستئصالهم من مواقع المسؤولية واحلال الكفاءة والخبرة في مواقع المسؤولية لإكساب الدولة اهميتها في محاربة الفساد.

جدول رقم (١٩) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد ومسؤوليتها الاجتماعية في تشخيص الفساد

مكافحة الفساد مسؤوليتها الاجتماعية / المساهمة في شرعنته	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٦	%٦	٣	%٣	–	–	٩	%٩
الى حد ما	٢٢	%٢٢	٨	%٨	–	–	٣٠	%٣٠
لا	٤٦	%٤٦	٩	%٩	٦	%٦	٦١	%٦١
المجموع	٧٤	%٧٤	٢٠	%٢٠	٦	%٦	١٠٠	%١٠٠

يعد الجدول رقم (١٩) الذي يمثل اجابات عينة البحث من (المثقفين) حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الدينية في المساهمة بمعالجة الفساد شرعنته من اكثر الجداول اثارة للتساؤلات فعلى الرغم من ان نسبة الموافقة على وجود العلاقة والتأثير كانت (٦%) فقط من المبحوثين الذين اكدوا ان المؤسسة الدينية مساهمة بشكل او باخر في شرعنة الفساد على الرغم من ان مكافحته جزء من مسؤوليتها

الاجتماعية جاء وفق راي الباحث بسبب معرفتها بالمفسدين وعدم تسميتهم للراي العام. ويعتقدون ان المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية تحتم عليها التدخل مباشرة في تشخيص الفساد ومعالجته الا ان (٤٦%) من المبحوثين رفضوا مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد على الرغم من اعترافهم بان مكافحته جزء من المسؤولية الاجتماعية لها هذا من جانب اما من جانب اخر فلم يرفض اي من المبحوثين دور المؤسسة في شرعنة الفساد فيما تردد (٣%) منهم فقط اذ يعتقد المبحوثين ان سكوت المرجعية الدينية عن تشخيص الفساد والمفسدين وعدم اصدار الفتاوى هو الذي يلقي على عاتقها المسؤولية الاجتماعية. ومما يؤيد تحليل الباحث اعلاه تردد (٢٢%) من المبحوثين في الاجابة عن هذه العلاقة وموافقتهم على التأثير اذ يعتقدون ان المؤسسة الدينية قد تكون مساهمة في شرعنة الفساد الا ان المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية لا تحتم عليها تسمية المفسدين والتدخل المباشر في تسمية السياسيين، وهي لم تفعل ذلك طيلة فترة تدخلها في العملية السياسية في عراق ما بعد صدام على الرغم من دعمها لبعض القوائم دون غيرها في حين ان (٨%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية قد تكون مساهمة في شرعنة الفساد من ناحية علمها بالمفسدين لكن المسؤولية الاجتماعية لها لا يمكن ان تفرض عليها التدخل في تشخيص الفساد ومعالجته.

وعلى الرغم من ان (٩%) رفضوا كون معالجة الفساد يعد جزءاً من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الدينية الا انهم ترددوا في رفض دورها في شرعنة الفساد وهذا ما يشير من وجهة نظر الباحث الى دور بعض مراجع الدين في دعم السياسيين الفاسدين او موقفهم من الاستحواذ على المال العام وهنا نجد ان (٦%) من المبحوثين رفضوا وجود العلاقة والتأثير لكن الباحث يرى ان المؤسسة الدينية مساهمة بشرعنة الفساد بشكل غير مباشر من خلال علمها بالمفسدين ولم تتخذ موقف منهم بل عملت على محاربة الفساد والمفسدين اعلامياً من خلال مطالبة المسؤولين بمكافحة الفساد. ان المرجعية الدينية تستطيع القضاء على الفساد او الحد منه على اقل تقدير عن طريق تشخيصه لأن المسؤولية الاجتماعية تحتم عليها التدخل باعتبارهم قادة راي عام.

جدول رقم (٢٠) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد ومسؤوليتها الاجتماعية في تشخيص الفساد

مكافحة الفساد مسؤوليتها الاجتماعية / المساهمة في شرعنتة	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	١	%٢	–	–	–	–	١	%٢
الى حد ما	٤	%٨	–	–	–	–	٤	%٨
لا	٢٠	%٤٠	١٤	%٢٨	١١	%٢٢	٤٥	%٩٠
المجموع	٢٥	%٥٠	١٤	%٢٨	٢٢	%٢٢	٥٠	%١٠٠

من ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٠) اعلاه نجد ان عينة البحث من (رجال الدين) تتشابه في اجاباتها الى حد كبير مع عينة المثقفين في انخفاض نسب قبول العلاقة والتأثير بين اعتبار مكافحة الفساد جزء من مسؤوليتها الاجتماعية ومساهمتها في شرعنة الفساد الامر الذي اكسبه كل هذه الاستمرارية في حياة العراقيين رغم المواقف الرافضة له اعلاميا فكان (٢%) من المبحوثين فقط يرون ان المؤسسة الدينية مساهمة بشكل او باخر في شرعنة الفساد وان المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية تحتم عليها التدخل لمكافحة الفساد ومعالجته في حين نجد ان (٨%) من المبحوثين يرون ان مكافحة الفساد جزء من المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية الا انهم ترددوا في ذلك رغم انها لم تسهم في شرعنة الفساد. وهي تعمل بشكل او باخر على مكافحته ولو بأضعف الايمان. بينما (٤٠%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية ليست مساهمة باي شكل من اشكال الفساد ولم تعمل على شرعنته بل هي التي تطالب وباستمرار المسؤولين بمحاربة الفساد والمفسدين من باب النصائح والتوجيهات التي تقدمها للمسؤولين الحكوميين لكن المسؤولية الاجتماعية تفرض عليها التدخل المباشر والحاسم في مكافحة الفساد بانجع السبل، وهنا نجد ان (٢٨%) من المبحوثين يعتقدون ان المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية هي الارشادات والنصائح التي تقدمها للمواطنين وليست لها علاقة بالتدخل في تشخيص الفساد كونها مرجعية دينية وليست سياسية كما انها لا تملك السلطات القانونية التي يمكن ان تؤثر او تتدخل من خلالها في مكافحة الفساد، وقد رفض (٢٢%) من المبحوثين وجود العلاقة والتأثير بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودورها في شرعنة الفساد الذي سبب استمراره وتفاقمه في المجتمع العراقي. ويرى الباحث ان عدم اجابة المبحوثين من رجال الدين (بالتردد والرفض) على سؤالي الجدول المتعلقين في مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد ومسؤوليتها الاجتماعية في تشخيصه يدل على علمهم بمساهمة المؤسسة الدينية بالفساد اضافة الى ان تشخيصه هو مسؤولية اجتماعية ملقاة على عاتقها وهذا ما اكد عليه الباحث في تحليله للجدول السابق.

المقارنة

عند مقارنة نتائج استجابات المبحوثين في كلا فئتي العينة نجد ان اغلبية المبحوثين من فئتي العينة يعتقدون ان المسؤولية الاجتماعية تفرض على المرجعية الدينية التدخل المباشر في تشخيص الفساد وبالتالي القضاء عليه اذ ترتفع هذه النسبة الى (٧٤%) عند المثقفين لتصل الى (٥٠%) من رجال الدين، في حين تنخفض نسبة مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد عند المثقفين لتصل الى (٦%) لعلمهم بان المؤسسة الدينية تعرف بالمفسدين ولم تتم تسميتهم للراي العام وهذا سبب اتهام بعضهم لها بشرعنة الفساد. في حين يرفض رجال الدين رفضاً قاطعاً مساهمة المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد بحكم انتمائهم الى هذه المؤسسة على الرغم من اعتقادهم وبنسبة (٤٠%) بان المرجعية الدينية تحتم

عليها المسؤولية الاجتماعية تشخيص الفساد وكذلك الحال بالنسبة الى عينة المثقفين بان المسؤولية الاجتماعية تفرض عليهم باعتبارهم قادة راي عام وبنسبة (٤٦%) مع انخفاض هذه النسبة بالتردد الى(٢٨%) وبالرفض لتصل الى (٢٢%). اما عن اهم التساؤلات التي تثيرها اجابات الجدولين اعلاه هو انعدام التناسب بين الاقرار بالمسؤولية والاسهام في شرعنة الفساد اولا ومن ثم ارتفاع نسب الرفض لوجود العلاقة وارتفاعها لوجود التأثير ثانياً اذ يعد ذلك من الامور غير المنطقية، يعلل الباحث ذلك بقدسية المؤسسة الدينية في نفوس المبحوثين الذين حاولوا دفع الاتهام عنها لحمايتها.

جدول رقم (٢١) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول الكيفية التي ساهمت بها المؤسسة الدينية في شرعنة الفساد

نوع الاجابة	العدد	النسبة
التستر بالانتماء للمؤسسة الدينية وسكوتها عن ممارساتهم	٣	%٣٤
تكتم المؤسسة على المفسدين على الرغم من علمها بهم	٢	%٢٢
لان بعض مراجع الاحزاب الدينية اسهموا في شرعنة الاستحواذ على المال العام	٢	%٢٢
التسامح مع المسؤولين في الحث والمطالبة بتطبيق القوانين الصارمة على المفسدين	١	%١١
عدم اختيار الاشخاص الحياديين لمواقع المسؤولية لحث الناس على انتخابهم	١	%١١
المجموع	٩	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢١)، اعلاه الذي يمثل مجموعة الافراد الذين اكدوا ان المؤسسة الدينية مساهمة في شرعنة الفساد في اجاباتهم عن سؤال رقم (١٦) وقد كان هذا من جانب عينة المثقفين فقط فيما لم يؤكد اي من رجال الدين على مساهمة المؤسسة الدينية بشرعنة الفساد، لذلك انحصرت عينة البحث في فئة المثقفين وفي تسعة افراد من اصل (١٠٠) يرون ان المؤسسة الدينية مساهمة بشكل او باخر في استشراء الفساد من خلال مجموعة من الاسباب الواردة في الجدول اعلاه، حيث وجد الباحث ان (٣٤%) من المبحوثين اكدوا ان السراق (الفاسدين) كانوا يدعون انهم ينتمون الى مؤسسات دينية للتغطية على فسادهم ولم تتبرأ منهم هذه المؤسسات حتى الان وخصوصاً المنتمين الى الاحزاب الدينية، في حين ان (٢٢%) من المبحوثين اتهموا المؤسسة الدينية بالمشاركة في الفساد بسبب

التكتم على المفسدين على الرغم من علمها بهم حسب تصريح العديد من رجال الدين والسياسة وهؤلاء ما زالوا يحتلون مواقع عليا في الدولة ولم تحرك المؤسسة الدينية ساكنا ضدهم، في حيت اعتبر (٢٢%) من المبحوثين المؤسسة الدينية متعاطفة مع الاحزاب الدينية الشيعية التي لبس اغلب افرادها اللباس الديني وبدوا يتكلمون باسم المرجعية الدينية من اجل التستر على فسادهم وبالتالي تفضيل المصلحة الخاصة على العامة، بينما اكد (١١%) من المبحوثين ان المؤسسة الدينية متسامحة مع الاشخاص المسؤولين في عدم مطالبتهم بتطبيق القوانين بحق المفسدين الذين تعرفهم بالأسماء، لكن (١١%) من المبحوثين ايضاً اكدوا ان المؤسسة الدينية مساهمة في شرعنة الفساد من خلال عدم اختيار الاشخاص الحياديين لمواقع المسؤولية لكي يتم انتخابهم، لأنها مؤسسة مؤثرة لاسيما انها قادرة على فعل ما تريد نتيجة ما تمتلكه من قوّة التنفيذ. ومما سبق يلاحظ ان جميع المبحوثين من (رجال الدين) اكدوا ان المؤسسة الدينية ليست مساهمة بشرعنة الفساد باي شكل من الاشكال. لكن الباحث يرى ان اتهام المؤسسة الدينية بالمساهمة بشرعنة الفساد يأتي من خلال الاسباب المنطقية التي اوضحها المبحوثين في الجدول اعلاه.

جدول رقم (٢٢) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول ابرز العوائق التي تحول دون اداء المؤسسة الدينية دورها في مكافحة الفساد

نوع الاجابة	العدد	النسبة
كثرة المفسدين من الاحزاب السياسية والتدخلات الخارجية في القرار العراقي	٤٩	%٤٩
عدم الاخذ بتوجيهات المرجعية الدينية من قبل المجتمع والحكومة	١٦	%١٦
انعدام الدور في القانوني الذي يسمح لها بتشريع القوانين التي تحد من الفساد	١١	%١١
ضعف الثقافة الدينية وجهل الافراد بحقوقهم وواجباتهم الدينية	٩	%٩
ضعف دور الدولة في مساندة مؤسسات مكافحة الفساد	٨	%٨
الفساد داخل المؤسسة الدينية بسبب التستر على الفاسدين	٥	%٥
المؤسسة الدينية دورها يتعلق فقط بالصوم والصلاة والتكاليف الشرعية الاخرى	٢	%٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢٢) اعلاه، ان عينة البحث من (المثقفين) يرون ان هناك عوائق تحول دون اداء المؤسسة الدينية لدورها بشكل افضل في مكافحة الفساد وقد ابدوا مجموعة من العوامل الواردة في الجدول اعلاه، حيث وجد الباحث ان (٤٩%) من المبحوثين اكدوا ان ابرز العوائق

التي تحول دون اداء دور المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد هي كثرة السياسيين المفسدين من الاحزاب السياسية لاسيما الدينية منها والتدخلات الخارجية في القرار العراقي، في حين ان (١٦%) من المبحوثين يعتقدون ان عدم الاخذ بتوجيهات المرجعية الدينية من المجتمع والحكومة يمثل عائقاً امام المؤسسة الدينية لأنها قدمت النصيحة والاستشارة ولم يأخذ بها، في حين ان (١١%) من المبحوثين اكدوا انعدام وجود الدور القانوني الذي يعد من ابرز العوائق امامها لتشريع القوانين التي تحد من الفساد، لكن (٩%) من المبحوثين يعدون ضعف الثقافة الدينية عند افراد المجتمع يمثل عائقاً امام المؤسسة الدينية بسبب جهل الافراد بحقوقهم وواجباتهم الدينية بشكل خاص والمدنية بشكل عام اضافة الى انتشار البدع بين الناس التي تعيق تفعيل اداء المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد، في حين ان (٨%) من المبحوثين اكدوا ان ضعف دور الدولة في مساندة المؤسسة الدينية لإداء دورها بشكل افضل في محاربة الفساد هو عدم أمتلاكها القوة الكافية لنشر مبتغاها بدون مساندة المؤسسات الاخرى، بينما (٥%) من المبحوثين يعتقدون بعدم وجود عوائق امام المؤسسة الدينية بل ان هناك خللاً فيها بسبب وجود الفساد داخل المؤسسة الدينية من ناحية العلاقات الاجتماعية بين السياسيين وبعض رجال الدين ادت الى التستر على المسؤولين الفاسدين، لكن (٢%) من المبحوثين اكدوا ان نظرة اغلب افراد المجتمع للمؤسسة الدينية لدورها يتعلق فقط بالصوم والصلاة والتكاليف الشرعية الاخرى وهذا يمثل عائقاً يحول دون ادائها بشكل افضل.

يرى الباحث ان المؤسسة الدينية من اكثر المؤسسات قوة في تأثيرها بالاتجاهات الاجتماعية لأفراد المجتمع وان العوائق التي ذكرها المبحوثين في الجدول اعلاه لا يمكن اعتبارها عوائق امام المؤسسة الدينية لأنها هي التي سمحت بوجودها لاسيما وان المفسدين من الاحزاب جاءوا عن طريق الانتخابات التي ايدتها المؤسسة الدينية من خلال تدخلها المباشر بضرورة اجراء الانتخابات اما بالنسبة الى تدخلها من ناحية الارشاد والتوجيه فهو اعتراف منها لعدم تأدية دورها ولم تستخدم القوة المتمثلة بتسمية الفاسدين ومن ثم مطالبة الجهات المسؤولة بتطبيق القانون بحقهم، اما بالنسبة الى ضعف الثقافة الدينية في المجتمع فإنها نتيجة عدم فاعلية الادوات والوسائل التي تستخدمها المؤسسة الدينية لنشر الثقافة الدينية وهذه هي مسؤوليتها.

جدول رقم (٢٣) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول ابرز العوائق التي تحول دون اداء المؤسسة الدينية دورها في مكافحة الفساد

نوع الاجابة	العدد	النسبة المئوية
عدم تجاوب المجتمع والحكومة بسبب ضعف التوجيه الديني	١٥	%٣٠
سعي الاحزاب السياسية ذات الطابع الديني للحصول على المنافع الشخصية والتدخلات الخارجية في الشأن العراقي	١٠	%٢٠
ضعف تأثير الوسائل والادوات التي تلجأ اليها المؤسسة الدينية	٧	%١٤
ضعف الدور القانوني في معاقبة المفسدين	٧	%١٤
الجهل والتخلف الفكري ادى الى ضعف الوازع الديني للإفراد	٦	%١٢
موقف بعض الجهات السياسية منها ادى الى فجوة بينها محاسبة المسؤولين عن الفساد في الدولة	٥	%١٠
المجموع	٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢٣) اعلاه ان عينة البحث من (رجال الدين) يرون ان هناك عوائق تحول دون اداء المؤسسة الدينية لدورها بشكل افضل في مكافحة الفساد وقد ابدوا مجموعة من العوامل الواردة في الجدول اعلاه، حيث وجد الباحث ان (٣٠%) من المبحوثين اكدوا ان هناك عدة عوامل ابرزها عدم تجاوب المجتمع والحكومة مع توجهات ونصائح المرجعية بسبب ضعف التوجه الديني عند افراد المجتمع، بينما (٢٠%) من المبحوثين يرون ان كثرة الاحزاب السياسية الساعية الى الحصول على المنافع الشخصية والتدخلات الخارجية في الشأن العراقي يعيق عمل المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد، في حين ان (١٤%) من المبحوثين يعتقدون بان ضعف تأثير الوسائل والادوات التي تلجأ اليها المؤسسة الدينية ابرز العوائق لأنها تعتمد حالياً على وسائل وادوات ارشادية وهذا لا يؤدي اي دور في مكافحة الفساد، لكن (١٤%) من المبحوثين اكدوا ان فاعلية الوجود القانوني لها والمتمثل بالقضاء هو ابرز العوائق بوجه المؤسسة الدينية باعتبار ان المؤسسة القضائية هي المسؤولة عن مكافحة الفساد بالدرجة الاولى، في حين (١٢%) من المبحوثين يعدّون الجهل والتخلف بالفساد المجتمعي عائقاً امام المؤسسة الدينية لأنه يؤدي الى ضعف الوازع الديني عندهم، بينما (١٠%) من المبحوثين اكدوا ان تجاوب بعض الجهات السياسية مع ارشادات ونصائح المؤسسة الدينية ادى الى زيادة الفجوة بينها وبين المسؤولين في الدولة.

المقارنة

عند مقارنة اجابات المبحوثين في فئتي العينة نجد ان غالبية المبحوثين يتفقون على مجموعة من الوسائل التي يمكن ان تسهم في تفعيل دور المؤسسة الدينية في مكافحة الفساد وبنسب تمثل الاغلبية في الفئتين على حد سواء الا ان عينة المثقفين تنفرد بطرح احد اهم العوائق والمتمثل بالإقرار بوجود التدخلات السياسية الخارجية في القرار العراقي لتحمي بعض المفسدين كما هو الحال مع السياسيين مزدوجي الجنسية الذين يثبت فسادهم (قضية وزير الكهرباء الاسبق ايهم السامرائي) الامر الذي دفع الحكومة الى عدم التزامها بتوجيهات ونصائح المرجعية الدينية. فضلا عن دور بعض مراجع الدين في نشر مواقفهم الدينية من المال العام وشرعنتهم استغلالها في دعم الاحزاب التي تتخذ من مكانتهم الدينية المشروعية السياسية في تسمية نفسها بالأحزاب الدينية وضعف عمليات الارشاد والتوجيه الديني التي تستخدمها المؤسسة التي تفتقر الى دعم الدولة لها وغيرها من العوامل المنطقية المعروضة في الجدولين اعلاه على شكل اجابات المبحوثين في فئتي العينة

جدول رقم (٢٤) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول قدرة المؤسسة الدينية في تعديل او الغاء القوانين والوصول بالعراق لبر الامان

ممارسة التدخل في معالجة الوضع / قدرة المرجعية على تحقيق العدالة	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٥٣	%٥٣	١٥	%١٥	٢	%٢	٧٠	%٧٠
الى حد ما	٦	%٦	١١	%١١	٢	%٢	١٩	%١٩
لا	٤	%٤	١	%١	٦	%٦	١١	%١١
المجموع	٦٣	%٦٣	٢٧	%٢٧	١٠	%١٠	١٠٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤) اعلاه ان عينة البحث من (المثقفين) حول قدرة المرجعية الدينية على الغاء وتعديل القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة والوصول بالعراق لبر الامان، فكانت آراء (٥٣%) من المبحوثين يعتقدون ان المرجعية الدينية قادرة على التأثير عند ممارستها الضغط على السلطتين التنفيذية والتشريعية لتعديل والغاء القوانين بما يساعد على تحقيق العدالة وبالتالي الوصول بالعراق لبر الامان اذ يضمن هذا التدخل في معالجة الوضع السياسي المتردي الذي يمر بأزمات مستمرة. في حين ان (١٥%) من المبحوثين اكدوا ان المرجعية الدينية يمكنها ان تمارس تأثيرها على المسؤولين في الغاء القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة الا ان هذا التدخل مازال غير واضح المعالم بحيث لا نستطيع ان نجد مثالا واحدا على مثل هذه الحالة وهنا يرى الباحث ان قدرتها تأتي من حاجة السياسيين اليها في اوقات الانتخابات للحصول على الاصوات التي تضمن عودتهم مرة اخرى الى كراسي الحكم. في حين ان (٢%) من المبحوثين فقط يرون ان المؤسسة الدينية

لا تستطيع التأثير في اصدار وتعديل القوانين الا انهم يرون انها تمتلك من الوسائل ما يساعدها على الوصول بالعراق لبر الامان حتى ولو تمارس التدخل بالوضع السياسي. بينما (٦%) من المبحوثين اكدوا ان المرجعية الدينية قد تكون قادرة على التدخل الا انهم ترددوا في بيان قدرتها على الوصول بالعراق لبر الامان اذ ان هنالك العديد من الجهات السياسية لا تستطيع ممارسة الضغط عليها على الرغم من قدرتها للضغط على الاغلبية الشيعية الموجودة في المؤسستين التشريعية والتنفيذية. اما (١١%) من المبحوثين الذين يعتقدون ان المؤسسة الدينية ربما يمكنها الوصول بالعراق لبر الامان اذا ما كانت قادرة على التدخل في تحديد الشكل العام للقوانين المشرعة بالتعديل او الالغاء سابقا ولاحقا فقد اتسمت اراء هؤلاء بالتردد حول قبول او رفض العلاقة والتأثير التي تميل الى الموافقة اذ ان عملية اصدار او تعديل او الغاء القوانين يمكن التأثير بها من خلال الحشد الجماهيري مع او ضد هذه القوانين بما هو معروف عن قدرتها على فعل ذلك في اي وقت تشاء فهل ستمارس المؤسسة الدينية هذه القدرة في القريب العاجل ام في البعيد الاجل وهذا سؤال لا يمكن لأي متتبع الاجابة عليه لان مثل هذه الاجابة موجودة داخل اروقة المؤسسة الدينية فقط في حين ان (٢%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية لا تتدخل في عمليات التقنين التي تجري بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية وهما فقط القادرتان على الوصول بالعراق لبر الامان. بينما (٤%) مبحوثين يعتقدون ان المرجعية الدينية قادرة على التأثير على السياسيين في اصدار او تعديل او الغاء القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة الا انها تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان.؟ وهذا ما يشير الى ان تدخلات المرجعية الدينية محصورة في اطر المصالح السياسية للجماعة الشيعية وان حدثت خروقات في معالجة الوضع السياسي، في حين ان(١%) من المبحوثين اكد ان المؤسسة الدينية قد تستطيع ممارسة التدخل في معالجة الوضع السياسي ولكنها لا تستطيع تحقيق العدالة الاجتماعية ربما يكون السبب الوارد في اعلاه هو العنصر الاساسي في مثل هذا الاعتقاد، وهنا نجد ان راي (٦%) من المبحوثين الذين رفضوا وجود العلاقة والتأثير المؤشرين في الجدول اعلاه ويعتقدون ان المؤسسة الدينية لا تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان لأنها لا تستطيع او لا تريد ممارسة التدخل بالوضع السياسي بالضغط باتجاه اصدار القوانين او تعديلها او الغائها بسبب التدخلات الخارجية بالقرار العراقي.

وعليه فان الباحث يؤكد ان قوة المرجعية الدينية تكمن بالتأثير في عملية القوننة من خلال التأثير في الراي العام للأغلبية ويمكنها الضغط من خلال التأثير على السياسيين ويمكن لها ايضاً معالجة الوضع السياسي في البلاد اذا تدخلت تدخلاً مباشراً من خلال الفرض لأنه لا احد يستطيع ان يرفض تدخلها، وبالتالي يمكنها الوصول بالعراق لبر الامان اذا ما ارادت ذلك الا انها لم تفعل لحد الان وعليها تحمل المسؤولية باعتبارها مؤسسة مؤثرة، والآن اصبح تدخلها ضرورةً ملحةً لاسيما وان هناك اطراف سياسية من خارج الوسط الشيعي تطالب بتدخلها لمعالجة الوضع المعقد.

جدول رقم (٢٥) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول قدرة المؤسسة الدينية في تعديل او الغاء القوانين والوصول بالعراق لبر الامان.

ممارسة التدخل في معالجة الوضع / قدرة المرجعية على تحقيق العدالة	نعم		الى حد ما		لا		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٢٠	%٤٠	٦	%١٢	٣	%٦	٢٩	%٥٨
الى حد ما	٥	%١٠	٤	%٨	١	%٢	١٠	%٢٠
لا	٥	%١٠	٥	%١٠	١	%٢	١١	%٢٢
المجموع	٣٠	%٦٠	١٥	%٣٠	٥	%١٠	٥٠	%١٠٠

من الملفت للنظر ما تشير اليه البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٥) اعلاه ان حيث عينة البحث من (رجال الدين) اختلفت آرائهم حول قدرة المرجعية الدينية على ممارسة التدخل لإلغاء وتعديل القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة والوصول بالعراق لبر الامان، فكانت آراء (٤٠%) من المبحوثين يعتقدون ان المرجعية الدينية قادرة على التأثير في تعديل والغاء القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة وتستطيع الوصول بالعراق لبر الامان اذا مارست التدخل في معالجة الوضع السياسي الحالي وهنا تكمن الاجابة عن علامة التعجب التي تثار حول انخفاض هذه النسبة عند رجال الدين في حين يفترض انها تشير الى اعلى مستوياتها لتمثل ثقة رجال الدين في قدرة المرجعية على التدخل وتحقيق العدالة اذ يرى الباحث ان هذا الانخفاض يعود الى عوامل عديدة منها وجود اقطاب عديدة مؤثرة في قرارات المرجعية موجودة داخل المرجعية ذاتها فضلا عن ارتباط بعض هؤلاء بالأحزاب السياسية الى تحتاج الى المزيد من دعم المال السياسي لترسيخ قواعدها الشعبية وضمان مكانتها السياسية اذ ان العديد من هذه الاحزاب تفتقر الى ايديولوجيات تؤهلها لذلك بالإضافة الى مراعاتها لتحقيق مصالح الجماعات في العراق وغير ذلك العديد من العوامل. في حين ان (١٢%) من المبحوثين اكدوا ان المرجعية الدينية يمكن ان تمارس تأثيرها على المسؤولين في الغاء القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة ومن ثم يمكنها الوصول بالعراق لبر الامان لو مارست التدخل الفعلي الحاسم في معالجة الوضع السياسي وهذا ما يثبته التاريخ الاجتماعي للمرجعية الدينية. في حين ان (٦%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية لا تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان حتى ولو مارست التدخل بالوضع السياسي بسبب التدخلات الخارجية بالقرار العراقي التي مازالت مستمرة منها تأثير المحتل والافتقار الى القوة العسكرية والارتباط السياسي بين الاحزاب و الجهات الخارجية وغيرها الكثير من العوامل . بينما (١٠%) من المبحوثين يرون ان المرجعية الدينية ربما تكون قادرة على التأثير في عملية القوننة ولكنها غير قادرة على تحقيق العدالة في المجتمع وبالتالي الوصول بالعراق لبر الامان لان معالجة الوضع السياسي يتطالب النية والعمل من جميع الاطراف فيمكن الالتفاف على تدخلات المرجعية بطرق الفساد

التي اصبح يتفنن بها السياسي العراقي بل ويبدع اذا لم نبالغ في التحليل، وهنا نجد ان (٨%) من المبحوثين ترددوا في قبول العلاقة والتأثير لعدم وجود مؤشرات امكانية التدخل الفاعل بالإضافة الى عدم وجود التأثير الفعلي في القرار السياسي اذ انحصرت تدخلات المرجعية فقط في تلبية الاحتياجات السياسية الى الموافقة الشعبية على مصالحهم من خلال دعم المرجعية لهذه المصالح عند اعلان السياسيين قبول المرجعية بما آلت اليه الاوضاع السياسية المتازمة، في حين ان (٢%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية لا تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان في الوقت الذي ربما تمتلك فيه القدرة على التأثير في عمليات القوننة لان تطبيق القوانين يستلزم قبل كل شيء ضبط اجتماعي غير رسمي مشفوع بالضبط الاجتماعي الرسمي. بينما يرى (١٠%) من المبحوثين ان المرجعية الدينية غير قادرة على التأثير على السياسيين في الغاء القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة الا انها تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان اذا مارست التدخل في معالجة الوضع السياسي، وهنا يرى الباحث ان آراء رجال الدين تشير الى نوع من الاتهامات المضمرة للمؤسسة الدينية بالإشارة الى قدرتها على التدخل وتحقيق العدالة وبقائها بعيدا عن الفاعلية لحد الان لذا فقد اصبحت مشاركة في كل ما يحصل في البلد من فساد وعدم استقرار.

المقارنة

بعد مقارنة نتائج استجابات المبحوثين في كلا فئتي العينة حول قدرة المرجعية الدينية على تعديل او الغاء القوانين والوصول بالعراق لبر الامان من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وجد أن فئتي العينة وقفتا على جانب واحد ولكن من منظورين مختلفين تماما فعند مراجعتنا للتحليل السابق نجد ان فئة المثقفين تحاول حث المؤسسة الدينية على استثمار وزنها الاجتماعي وثقلها السياسي في الاسراع بالتدخل لمعالجة الوضع السياسي المأزوم والضغط من اجل اصدار القوانين او تعديلها او الغائها في حين اننا نجد ان فئة رجال الدين تكاد ان تقف موقف اللائم للمرجعية لعدم تدخلها لحد الان وهذا هو الامر اللافت للنظر في بيانات الجدولين (٢٥,٢٤) بكل تفاصيل هذه الجداول في اعلاه الا ان الغريب ان النسب المجموعية العامة تكاد تتطابق او تقترب من بعضها البعض الى حد كبير وهذا ما يؤكد تحليل الباحث من ان فئتي العينة تقف على نفس خط الشروع وباتجاهين مختلفين ويمكن الركون الى اجابات المبحوثين الواردة في الجدول رقم (٢٦) في ادناه ايضا لتعزيز توجهات الباحث في تحليله للجداول السابقة فعند سؤال المبحوثين الذين اجابوا بـ(كلا) عن السؤال رقم (٢١) فكانت اجاباتهم كما يأتي

جدول رقم (٢٦) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول قدرة المؤسسة الدينية على معالجة الوضع السياسي في العراق.

نوع الاجابة	العدد	النسبة
بسبب وجود تيارات سياسية لا تريد تدخل المؤسسة الدينية	٤	%٤٠
الفساد المجتمعي والتحزب السياسي وضعف الوازع الديني	٣	%٣٠
لا تعتمد تعبئة الجماهير وهذا دورها	٢	%٢٠
عدم المطالبة بتفعيل تطبيق القوانين والعقوبات	١	%١٠
المجموع	١٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٦) اعلاه، ان عينة البحث انحصرت في عشرة افراد من اصل (١٠٠) يرون ان المؤسسة الدينية لا تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان اذا مارست التدخل في معالجة الوضع السياسي وقد ابدوا مجموعة من الاسباب الواردة في الجدول اعلاه، حيث وجد الباحث ان (٤٠%) من المبحوثين يعتقدون ان وجود تيارات سياسية معارضة للتدخل الديني في العملية السياسية على اعتبار ان دورها ديني ارشادي خاص بجماعة الاتباع، بينما يرى (٣٠%) من المبحوثين ان المؤسسة الدينية لا تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان لأنها تدخلت اكثر من مرة في معالجة الوضع السياسي ولكن لم تنجح في وضع الحلول الناجحة او المنتظرة من تدخلها بسبب انتشار الفساد المجتمعي وان اغلب السياسيين متحزبين يفتقرون الى المواطنة فضلا من ضعف الوازع الديني لديهم، لكن (٢٠%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية لا تعتمد على وسائل الضغط من خلال تعبئة الجماهير ومن ثم الضغط على الحكومة بل تعتمد اسلوب النصح والارشاد وهذا ما جعل دورها غير فاعل التأثير على السياسيين، في حين ان (١٠%) من المبحوثين اكدوا بأننا لا نحتاج الى تدخل المؤسسة الدينية في تطبيق القوانين والعقوبات الا ان الحاجة تكمن في حشد الرأي العام لتفعيل تطبيقها لان الجميع يعرف ما هو صحيح وما هو خطأ ومن الثابت دينيا قول الرسول الاعظم محمد (ص) (الحلال بَينّ والحرام بَينّ).

جدول رقم (٢٧) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول قدرة المؤسسة الدينية على معالجة الوضع السياسي في العراق

نوع الاجابة	العدد	النسبة
بسبب تعدد الاحزاب الدينية ذات المرجعيات المختلفة والتدخلات الخارجية في القرار العراقي	٣	%٥٠
عدم وجود التوافق السياسي لإطاعة التعاليم الصادرة عن المرجعية الدينية	٢	%٣٣
لعدم كفاءة السبل التي تدخلت بها لأحداث التغيير	١	%١٧
المجموع	٦	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٧) اعلاه ان عينة البحث انحصرت في ستة افراد من اصل (٥٠) يرون ان المؤسسة الدينية لا تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان اذا مارست التدخل في معالجة الوضع السياسي وقد ابدوا مجموعة من الاسباب الواردة في الجدول اعلاه، حيث وجد الباحث ان (٥٠%) من المبحوثين يعتقدون ان تعدد الاحزاب السياسية والتدخلات الخارجية في القرار السياسي العراقي لا يساعد المؤسسة الدينية على ممارسة دورها في استقرار الوضع السياسي بفاعلية، بينما (٣٣%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة الدينية لن تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان إلا بعزل المؤسسة الدينية عن الواقع السياسي بسبب عدم وجود التوافق السياسي وعدم اطاعة التعاليم الصادرة عن المرجعية الدينية، في حين ان (١٧%) من المبحوثين اكدوا ان تدخل المؤسسة الدينية لا يساعد على الاستقرار السياسي لعدم كفاءة التدخلات في معالجة الازمات وخير شاهد ما جرى من احداث خلال السنين الماضية.

فالباحث لا يتفق مع اراء المبحوثين من رجال الدين في الجدول اعلاه لأنه يرى انها قادرة وتمتلك القوة التي تؤهلها لذلك الا انها لا تستخدم قوتها لحد الان.

المقارنة

عند مقارنة نتائج استجابات المبحوثين في كلا فئتي العينة نجد ان مجموعة من الافراد وبنسبة (١٠%) من عينة المثقفين يعتقدون ان المؤسسة الدينية لا تستطيع الوصول بالعراق لبر الامان اذا مارست التدخل في معالجة الوضع السياسي ويأتي اعتقادهم هذا من ادراكهم للدور الذي تؤديه المؤسسة الدينية حالياً (دور ارشادي وعظي) وبالتالي خلق مجموعة من التبريرات التي تعيق عملها كما في الجدول السابق والملفت للنظر ان (٦%) من المبحوثين من رجال الدين يتفقون مع هذا الرأي ويرى الباحث ان السبب يعود الى دورها الضعيف حالياً. وبات السياسي يستخدمها لتبرير الاعذار التي يقدمها عن الاخفاقات المتتالية في عمله، ويتفق مع هذا المبدأ مجموعة من المبحوثين من رجال الدين.

جدول رقم (٢٨) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول ابرز عوامل انتشار الفساد

نوع الاجابة	العدد	النسبة
ضعف السلطة وعدم تفعيل آليات القانون	٦٨	%٦٨
منح المراكز الوظيفية والسياسية لغير المؤهلين علمياً وثقافياً	٢٠	%٢٠
الانحرافات السلوكية	٥	%٥
الفقر والعوز المادي	٥	%٥
اهمال المؤسسة الدينية لدورها الاصلاحي	٢	%٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٨) اعلاه ان الباحث وجد اغلب المبحوثين يعتبرون العوامل الواردة في الجدول اعلاه جميعها تساعد على انتشار الفساد لكن ان (٦٨%) من المبحوثين يعتقدون ان ضعف السلطة وعدم تفعيل آليات القانون ابرز عوامل الفساد في المجتمع ويعتقد الباحث ان هذا الضعف يأتي من تشتت المسؤولية التي يعاني منها المرؤوسيين حتى وان كانوا مسؤولين في اداراتهم بسبب سعيهم الى الحفاظ على مناصبهم ازاء تعدد واختلاف مطالب السياسيين المؤثرين في تغيير شاغلي هذه المناصب، في حين ان (٢٠%) من المبحوثين اكدوا ان منح المراكز الوظيفية والسياسية لغير المؤهلين علمياً وثقافيا يعد من ابرز عوامل انتشار الفساد في المجتمع اذ ان هذه المناصب تمنح اليوم على اساس من الانتماء الحزبي والطائفي وفق نظام المحاصصة المقيت، بينما (٥%) من المبحوثين ان الانحرافات السلوكية للسياسيين والمسؤولين الاداريين هي من ابرز عوامل انشار الفساد، تتساوى هذه النسبة مع نسبة المبحوثين الذين يرون ان الفقر والعوز المادي ابرز عوامل انتشار الفساد، بينما (٢%) من المبحوثين يعتقدون ان اهمال المؤسسة الدينية لدورها الاصلاحي هو العامل الابرز في انتشار الفساد واستمراره.

جدول رقم (٢٩) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول ابرز عوامل انتشار الفساد

نوع الاجابة	العدد	النسبة
ضعف السلطة وعدم تفعيل القانون	٢٥	%٥٠
منح المراكز الوظيفية والسياسية لغير المؤهلين علمياً وثقافياً	١١	%١١
الانحرافات السلوكية	٦	%١٢
اهمال المؤسسة الدينية لدورها الاصلاحي	٥	%١٠
الفقر والعوز المادي	٣	%٦
المجموع	٥٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٩) اعلاه ان المبحوثين من رجال الدين يرون العوامل الواردة في الجدول اعلاه تعتبر اهم اسباب انتشار الفساد واستمراره فقد اجاب (٥٠%) من المبحوثين يعتقدون ان ضعف السلطة وعدم تفعيل القانون ابرز عوامل الفساد في المجتمع وأكثرها اهمية وهنا يتفق رجال الدين مع المثقفين في مثل هذه الاجابة، في حين ان (١١%) من المبحوثين اكدوا ان منح المراكز الوظيفية والسياسية لغير المؤهلين علمياً وثقافياً ابرز عوامل انتشار الفساد والباحث يرى ان التحليل الوارد في اعلاه يمكن ان يفسر اتجاهات الاجابة للمبحوثين من رجال الدين، بينما (١٢%) من المبحوثين اكدوا ان الانحرافات السلوكية هي ابرز عوامل انشار الفساد، في حين ان (١٠%) من المبحوثين يعتقدون ان اهمال المؤسسة الدينية لدورها الاصلاحي والثقافي باعتبارها مؤسسة مؤثرة في المجتمع ابرز عوامل انتشار الفساد، بينما (٦%) من المبحوثين اكدوا ان الفقر والعوز المادي ابرز عوامل انتشار الفساد. ويلاحظ الباحث مما سبق ان المبحوثين من (رجال الدين) وعلى العكس من المبحوثين (المثقفين) يرون ان المؤسسة الدينية لها دور في الحد من انتشار الفساد لأنها تلعب دوراً في البناء الاجتماعي وبسبب ضعف فاعلية هذا الدور ادى الى استغلاله من قبل الفاسدين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة.

المقارنة

من مقارنة النتائج الواردة في اجابات المبحوثين في فئتي العينة من المثقفين ورجال الدين بالنسبة الى التسلسل المرتبي لعوامل انتشار الفساد في المجتمع واستمرار التطابق والتقارب الواضح في نسب الاجابة لكل من فئتي العينة وهذا ما يؤشر من وجهة نظر الباحث تكون اتجاهات اجتماعية عامة عند افراد المجتمع العراقي سواء كانوا من المثقفين او من رجال الدين نحو الفساد وفاعلية الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية سواء بالنسبة الى الاغلبية المتمثلة بالبيت الشيعي او حتى بالنسبة الى الاقليات

فأصبحت هذه الاتجاهات الفكرية عنصرا من عناصر الرؤية الى موقف المؤسسة الدينية من الفساد الا انهم يختلفون في درجة تأثير العوز المادي الذي يقدمه المثقفين على الدور الاصلاحي للمؤسسة الدينية في حين يقدم رجال الدين الدور الاصلاحي للمؤسسة الدينية على تأثير العوز المادي في انتشار الفساد واستمراره وقد بينا في التحليل السابق سبب ذلك.

جدول رقم (٣٠) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد في المجتمع

نوع الاجابة	العدد	النسبة المئوية
المؤسسة القضائية	٤٥	%٤٥
المؤسسة الدينية	٢٤	%٢٤
المؤسسة الاسرية	١٤	%١٤
المؤسسة السياسية	٩	%٩
المؤسسة التشريعية	٨	%٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤)، اعلاه ان اغلب المبحوثين (المثقفين) يرون ان المؤسسات الواردة في الجدول اعلاه جميعها لها دور في الحد من الفساد لو ادت دورها بشكل صحيح الذي لا يمكن ان يكون الا من خلال استقلاليتها عن المصالح السياسيين الشخصية والحزبية الفئوية بالنسبة الى المؤسسات الاجتماعية المذكورة كافة في الجدول عدا المؤسسة الاسرية التي تكون المدرسة الاولى لنشر ثقافة مضادة للفساد في المجتمع العراقي، نجد ان (٤٥%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة القضائية هي المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد لأنها المسؤولة عن تطبيق القانون بحق المفسدين، بينما يرى (٢٤%) من المبحوثين ان المؤسسة الدينية اكثر المؤسسات فاعلية باعتبار أن رأيها مؤثر عند افراد المجتمع لاسيما حرمت التعامل بالفساد من خلال مجموعة من البيانات المنشورة على مواقعها الالكترونية والعديد من المؤلفات التي نشرت حول استفتاءات المرجعية عن بعض قضايا الفساد الا ان جميع هذه البيانات والاستفتاءات جاءت بلغة تتسم بالعمومية إذ تحتمل العديد من التفسيرات التي يمكن ان توظف في انتشار الفساد وضمان استمراره فضلا عن انها لم تقدم اي من هذه الاستفتاءات الى المؤسسة الاسرية لنشر ثقافة دينية مضادة للفساد اذ ان المؤسسة الاسرية تحتل مرتبة تلي المرتبة الدينية في بعض الاحيان في التأثير في سلوكيات افرادها وفي ممارسة الضبط الاجتماعي غير الرسمي فقد بينت العديد من الدراسات الاجتماعية ترتيب الولاء والانتماء للفرد العراقي وقد احتل الولاء الاسري الدرجة التي تسبق الولاء الديني (اني واخوي على ابن عمي واني وابن عمي على الغريب) ، في حين ان (١٤%) من المبحوثين يعتبرون المؤسسة الاسرية هي المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد

من الفساد لأنها هي المسؤولة عن تربية الافراد منذ الطفولة فضلا عن اعتبار الكثير من المبحوثين سواء من المثقفين او من رجال الدين ان الفساد في المجتمع العراقي يكاد يصل الى مرحلة الثقافة من ناحية التنظيم المؤسسي له والتغطية على صور الفساد بتبريرها اجتماعيا، لكن (٩%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة السياسية هي اكثر المؤسسات فاعلية في الحد من الفساد، في حين (٨%) من المبحوثين يعتقدون أنّ المؤسسة التشريعية هي الاكثر فاعلية لأنها مسؤولة عن تشريع القوانين التي تحد من الفساد. ويلاحظ مما سبق ان اغلب المبحوثين وبنسبة (٨٣%) اكدوا ان المؤسسة القضائية والدينية والاسرية هي الاكثر فاعلية في المجتمع لأنها من المؤسسات المؤثرة في المجتمع وتمثل ابرز اوجه الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي فيه.

جدول رقم (٣١) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد في المجتمع

نوع الاجابة	العدد	النسبة المئوية
المؤسسة الدينية	١٩	%٣٨
المؤسسة القضائية	١٦	%٣٢
المؤسسة السياسية	٨	%١٦
المؤسسة الاسرية	٦	%١٢
المؤسسة التشريعية	١	%٢
المجموع	٥٠	%٥٠

من ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤)، اعلاه وجد الباحث ان جميع المبحوثين من رجال الدين يعتبرون ان الترتيب التسلسلي للمؤسسات في الجدول اعلاه له الدور الابرز في الحد من الفساد، وقد وجد الباحث ان (٣٨%) من المبحوثين يعتقدون المؤسسة الدينية اكثر المؤسسات فاعلية باعتبار ان رأيها مؤثر عند افراد المجتمع لأنها تمثل الموقف الديني من الفرد الذي يمارس الفساد الامر الذي يطبع الدور الاجتماعي لمثل هؤلاء بطابعه السلبي من خلال تأثيرها بالراي العام، في حين ان (٣٢%) من المبحوثين اكدوا ان المؤسسة القضائية هي المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد لأنها المسؤولة عن تطبيق القانون بحق المفسدين وان فاعلية هذا الدور مرهونة بالقوة التنفيذية لهذه المؤسسة والاستقلالية السياسية، في حين يمنح رجال الدين المؤسسة السياسية المرتبة الثالثة وبنسبة (١٦%) فقد اكد المبحوثين ان المؤسسة السياسية هي من اكثر المؤسسات فاعلية في الحد من الفساد اذا ما توقف المسؤولين السياسيين عن ممارسته وشرعنه في الممارسة من خلال حماية المفسدين الذين يرتبطون معها بمصالح سياسية، وقد جاءت المؤسسة الاسرية في المرتبة الرابعة فنجد ان (١٢%) من

المبحوثين يعتبرون المؤسسة الاسرية هي المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد لأنها هي المسؤولة عن تربية الافراد منذ الطفولة وغرس القيم الاجتماعية المضادة للفساد في البناء الاجتماعي لمستقبل المجتمع العراقي، في حين ان (٢%) من المبحوثين فقط يعتقدون ان المؤسسة التشريعية لها دور في مكافحة الفساد بسبب وجود القوانين وعدم فاعليتها بل يصل الامر في بعض الاحيان الى عدم تطبيقها بحسب موقع الفرد السياسي ومكانة القائمة التي تحميه وهنا لا يجد الباحث بدا من الاشارة الى حديث الرسول الاكرم في دور الفساد في هلاك الامم السابقة على الاسلام فقد قال (ص) (انما هلك الذين من قبلكم لانهم اذا سرق فيهم القوي سكتوا واذا سرق الضعيف اقاموا عليه الحد والذي نفس محمد بيده لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

المقارنة

من مقارنة النتائج الواردة في اجابات المبحوثين في فئتي العينة من المثقفين ورجال الدين بالنسبة الى المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد في المجتمع وجد الباحث ان هناك اختلافاً بين آراء المبحوثين المثقفين ورجال الدين حول المؤسسة الاكثر فاعلية في مكافحة الفساد فكانت اكبر نسب الجدول عند المبحوثين المثقفين (٤٥%) إذ يعتقدون ان المؤسسة القضائية هي المسؤولة عن مكافحة الفساد على الرغم من دورها السلبي في ذلك بسبب التأثيرات السياسية وعدم استقلالية القضاء وافتقاره الى القوة التنفيذية بسبب التدخلات من خارج المؤسسة في حين ان رجال الدين يعتقدون وبنسبة (٣٨%) ان المؤسسة الدينية هي المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من الفساد وهذا نابع من كونهم ينتمون الى هذه المؤسسة وثقتهم بانها الاكثر فاعلية في توجيه الراي العام في المجتمع الذي يمكن ان يؤثر بصورة مباشرة في الاتجاهات الاجتماعية العامة من خلال الممارسة الديمقراطية على الرغم من ان اثر ذلك لم يظهر من وجهة نظر الباحث في المجتمع لحد الان. بينما جاءت المؤسسة الدينية بالمرتبة الثانية عند المثقفين وبنسبة (٢٤%) وجاء هذا عن قناعة المبحوثين بان دورها ينحصر في التأثير بالاتجاهات الاجتماعية نحو الفساد في الحد منه لكن هذا الدور مازال غير مفعل لأسباب، اما بالنسبة الى اراء المبحوثين من المثقفين ورجال الدين حول دور المؤسسة السياسية في معالجة الفساد التي جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة (١٦%) اذ تفاوتت اراء المبحوثين حول فاعلية دور المؤسسة السياسية وتليها بالأهمية في معالجة الفساد المؤسسة الاسرية، وهنا يتفق المبحوثين من المثقفين ورجال الدين في ان المؤسسة التشريعية هي اقل المؤسسات تأثيرا وفاعلية في دورها بمعالجة الفساد بسبب وجود عدد غير قليل من القوانين الشديدة الا ان افراد المؤسسة التشريعية هم اشدّ خطراً في عمل المؤسسة القضائية بسبب ارتباطاتهم وممارستهم الفساد على وفق الاتهامات التي يوجهها كل منهم الى الاخر وما يوجهونه للمؤسسة السياسية وما ترد به هذه المؤسسة من فساد يطال اعضاء المؤسسة التشريعية وقد كانت قضية وزير الدفاع خالد العبيدي خير شاهد على ان الفساد يبدأ من المؤسسة التشريعية.

جدول رقم (٣٢) يمثل راي المبحوثين (المثقفين) حول اعتبار المؤسسة السياسية السبب الرئيسي للفساد

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	٨٢	%٨٢
الى حد ما	١٦	%١٦
كلا	٢	%٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠

من خلال ملاحظة اجابات المبحوثين الواردة في الجدول رقم (٣٢)، اعلاه وجد الباحث ان (٨٢%) من المبحوثين اكدوا ان نهج المؤسسة السياسية بدأ من توزيع الحصص السلطوية وأنتهاءا بتوزيع مكاسب السلطة على القوائم والكتل الكبيرة التي تتحكم في تعيين وأقاله الاعضاء التنفيذيين في داخل الحكومة او في المؤسسات الادارية وهي السبب الرئيسي للفساد في المجتمع، وقد تبين ان (١٦%) من المبحوثين يعتقدون ان المؤسسة السياسية قد تكون سبباً للفساد ولكنها ليست سبباً رئيسياً، في حين ان (٢%) فقط من المبحوثين لا يعتبرون نهج المؤسسة السياسية السبب الرئيسي للفساد. وهنا يرى الباحث ان الفساد الذي يمكن ان تسببه المؤسسة السياسية من خلال موافقتها عليه او سكوتها عنه اعمق اثرا واكثر اتصالاً في الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي كما اكد اغلب المبحوثين المثقفين لأن اغلب السياسيين المسؤولين هم فاسدين وهم من فتح المجال امام المؤسسات الاخرى بممارسة الفساد وخير دليل على ذلك الاتهامات الموجودة بين السياسيين.

جدول رقم (٣٣) يمثل راي المبحوثين (رجال الدين) حول اعتبار المؤسسة السياسية السبب الرئيسي للفساد

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	٣٥	%٧٠
الى حد ما	٩	%١٨
كلا	٦	%١٢
المجموع	٥٠	%٥٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٣) اعلاه ان (٧٠%) من المبحوثين اكدوا ان نهج المؤسسة السياسية الحالي هو السبب الرئيسي للفساد في المجتمع، بينما كان راي (١٨%) من

المبحوثين ان المؤسسة السياسية قد تكون سبباً للفساد ولكنها ليست السبب الرئيسي فيه فالمؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية وكذا هو الحال بالنسبة الى المؤسسة الاسرية التي تتحمل قسطها من المسؤولية عن الفساد في المجتمع العراقي، في حين نجد ان (١٢%) من المبحوثين لا يعتبرون نهج المؤسسة السياسية هو السبب الرئيسي للفساد. وهنا يرى الباحث ان تعدد العوامل التي اسهمت في انتشار الفساد في المجتمع العراقي لا يعفي المؤسسة السياسية من مسؤوليتها في معالجته بأنسب الطرق واسرعها وان اي تقصير في هذا المجال يجعل من المؤسسة السياسية هي السبب الرئيسي فيه.

المقارنة

عند مقارنة النتائج الواردة في اجابات المبحوثين في فئتي العينة من المثقفين ورجال الدين نجد ان اغلب اراء المبحوثين من فئتي العينة يعتقدون ان المؤسسة السياسية هي السبب الرئيسي للفساد وبنسبة (٨٢%) للمبحوثين المثقفين وبنسبة (٧٠%) من رجال الدين، هذا من جانب اما من جانب اخر فان نسب التردد (الى حد ما) كانت منخفضة جدا في كلا الجدولين وبنسبة لا تتجاوز (١٨%) لا يعني انها تخلي مسؤولية المؤسسة السياسية من الفساد بل يعني ان هذا التردد يشير الى المسؤولية التضامنية لكل الفئات الاجتماعية مواجهة ومعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية من وجهة نظر الباحث تلك التي يمكن ان تظهر في المجتمع سواء كانت الفساد او غيره، وانقاص نسب الرفض في تحميل المؤسسة السياسية وحدها مسؤولية الفساد يدعم التحليل السابق للباحث لتصل الى (٢%) بالنسبة للمبحوثين المثقفين و(١٢%) للمبحوثين رجال الدين.

جدول رقم (٣٤) يمثل راي المبحوثين من المثقفين في اكثر انواع الفساد شيوعا في المجتمع

ت	الترتيب		نوع الفساد	درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المجموع	
	ع	%		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	٨٩	٨٩	نهب المال العام	٧٨	٧٨	٩	٩	١٣	١٣	١٠٠	١٠٠
٢	٧٧	٧٧	الرشوة	٧٧	٧٧	٢٠	٢٠	٣	٣	١٠٠	١٠٠
٣	٥١	٥١	التزوير	٥١	٥١	٢١	٢١	٢٨	٢٨	١٠٠	١٠٠
٤	٥٠	٥٠	الاختلاس	٥٠	٥٠	٣٤	٣٤	١٦	١٦	١٠٠	١٠٠
٥	٤٥	٤٥	غسيل الاموال	٤٥	٤٥	١١	١١	٤٤	٤٤	١٠٠	١٠٠
٦	٤٢	٤٢	النصب والاحتيال	٤٢	٤٢	١٦	١٦	٤٢	٤٢	١٠٠	١٠٠

تعد بيانات الجدول رقم (٣٤) اعلاه مثيرةً للانتباه بالنسبة الى الباحث، لعدة اسباب أهمها تطابق إجابات المثقفين مع إجابات رجال الدين بالنسبة الى المفاضلة التسلسلية لأبرز صور الفساد في المجتمع العراقي عن طريق تحديد نوعية جرائم الفساد التي ترتكب فضلا عن تقارب النسب الى حد كبير وتكمن غرابة بيانات الجدول أعلاه في نوعية الترتيب التسلسلي لجرائم الفساد وإمكانية ارتكابها من قبل أفراد المجتمع سواء من قبل المسؤولين السياسيين او الاداريين في مؤسسات الدولة المختلفة فـ

(٧٨%) من جرائم الفساد ترتكب تحت عنوان نهب المال العام وهذه الجرائم لا ترتكب الا من الاشخاص الذين يمتلكون مكانة سياسية ووظيفية عليا تؤهلهم صلاحياتهم الوظيفية للاستحواذ على المال العام بصورة مباشرة او غير مباشرة عن طريق مجموعة من الطرق التي تكسبها هذه الصلاحيات نوعا من المشروعية السياسية والقانونية احياناً كما هو الحال مع العديد من امتيازات النواب واعضاء الحكومة التي جرت المطالبات العديدة بإلغائها. اما بالنسبة الى اجابات (٧٧%) فقد كانت الرشوة ابرز صور الفساد في المجتمع العراقي اذ تنتشر بنسبة ديموغرافية عالية حتى بين الموظفين الذين يحتلون مكانة وظيفية متدنية نوعا ما وتؤثر بشكل مباشر بحياة افراد المجتمع العراقي وقد كان ضمان سكوت المسؤولين عن محاسبة المرتشين من الموظفين الصغار هو ضمان سكوتهم عن الاحتجاج على فساد مسؤوليهم الاداريين او السياسيين اذ لا يستطيع الفاسد باي حال من الاحوال التفرد في الفساد ومحاسبة الاخرين بل يخلق نوعا من الجو العام تبريرا للفساد لما يحصل عليه بالطرق الملتوية وغير المشروعة. وقد احتلت جريمة التزوير المرتبة الثالثة بنسبة (٥١%) من اراء المبحوثين اذ انحصر هذا النوع من الجرائم في مجموعة من الافراد الذين امنوا الوقوع تحت طائلة المحاسبة و العقاب نظرا لممارسة هذا النوع من الجرائم على اعلى المستويات السياسية كما هو الحال في تزوير العديد من النواب للشهادات التي يحملونها من اجل الدخول في الانتخابات وتمثيل كتلهم فضلا عن ممارسة هذا النوع من الجرائم من جميع مستويات المراكز الوظيفية دون استثناء للحصول على مخصصات مالية او مراكز وظيفية لا يستطيعون الحصول عليها في الاحوال العادية وقد انخفضت هذه النسبة الى حد كبير بسبب تعليمات الاصلاح التي خولت الدوائر المعنية من التحقق من صحة ما مقدم من الوثائق الرسمية الخاصة بالشهادات او غيرها بالاستفسار السري عن طريق كتب صحة الصدور بحيث انحسرت هذه الجرائم الى المرتبة الثالثة لتشمل انواع التزوير فقط التي لا يمكن كشفها بالوسائل التقليدية التي تتبعها الدولة على كافة المستويات فضلا عما يتمتع به البعض من المزورين من الحصانة او الحماية من قبل المراكز السياسية العليا في الدولة او الانتماء الى الاحزاب الحاكمة التي تجعل من الامتيازات والمكانة التي يحتلونها غير قابل للنقاش وتستمر نسب الجرائم الممثلة لأنواع الفساد الشائع في المجتمع العراقي بالانخفاض على وتيرة واحدة تؤشر تكاليف هذه الجرائم وانعكاساتها على الفرد فالاختلاس من الجرائم التي لا يمكن اخفائها كما هو الحال في التزوير او الرشوة او نهب المال العام لان هذه الجرائم لا يتم ارتكابها الا من خلال التلاعب بالأرقام والوثائق التي تتيح الاستيلاء على المال العام تحديدا الا ان هذه الجرائم تكشف عاجلا ام اجلا ويتعرض فيها الفرد للمسائلة القانونية حتى مع عدم شغله للمكان او المنصب الذي تم الاختلاس من خلاله فيما مضى من الوقت لذا نجد ان نسب الاجابة انخفضت الى (٥٠%) فقط لتحتل المرتبة الخامسة وكذا هو الحال في نسبة الاجابة عن جرائم غسيل الاموال والتي تعني قدوم الاموال غير المشروعة من الخارج ودخولها الى السوق العراقية سواء كان هذا الخارج داخل البلد او خارجه بما يمثله تمويل الاحزاب المرتبطة بالخارج (العالم ككل) او بدول الجوار العراقي التي تعمل جاهدة على تغذية الصراع لإدامة الفوضى والتخلف او تمويل الجماعات المسلحة خارج اطار الدولة وكذلك هو الحال بتمويل الجماعات المرتبطة بصورة مباشرة او غير مباشرة بالإرهاب الذي بات

داء وبيلا لا يمكن تجفيف منابعه في العراق على الاقل. وهنا لا يجد الباحث بدا من الاشارة الى ان الدولة بكل مرفقاتها ومؤسساتها لا يمكن ان تتعرض لجرائم النصب والاحتيال انما يمكن ان تتعرض لهذا النوع من جرائم الشركات الخاصة والافراد في القطاعين العام والخاص وذلك لكثرة الضمانات التي تتطلبها عملية التعامل الاقتصادي مع الدولة الا ان هذه الجرائم تكون فاعلة اذا ما اقترنت مع جرائم اخرى كانت السبب الاساسي في ظهورها كمساندة السياسيين الذي يعفي البعض من الملاحقة القانونية داخل وخارج البلد لاسيما مع البلدان التي يمتلك العراق معها معاهدات تسليم المجرمين وتزوير الوثائق التي تمرر من خلال الرشوة يتعزز هذا التحليل السابق الذي ذهب اليه الباحث عند النظر الى الجدول رقم (٣٥) ادناه فضلا عما هو شائع في الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي واجابات المبحوثين في المناقشات التي يدخل بها الباحث معهم وهذا ما يفسر ايضا تطابق اجابات المثقفين مع اجابات رجال الدين في ترتيبهم التسلسلي لأكثر جرائم الفساد شيوعاً وتأثيرا في البناء الاجتماعي العراقي من خلال تأثيراتها الاخلاقية على قبول الفساد او رفضه بالنسبة الى المواطن العراقي الذي كان يأسف من التعامل بأكثر صور الفساد المطروحة في الجدولين(٣٤ ، ٣٥) بل كان في سبعينيات القرن الماضي يرفضها اجتماعيا تماما إذ كانت تشكل احد اهم عوامل فقدان الشخص لمكانته الاجتماعية وللقبول الاجتماعي للتعامل معه.

جدول رقم (٣٥) يمثل راي المبحوثين من رجال الدين في اكثر انواع الفساد شيوعا في المجتمع

ت	الترتيب		نوع الفساد	درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المجموع	
	ع	%		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	٤٠	٤٠	نهب المال العام	٤٠	٨٠	٩	١٨	١	٢	٥٠	١٠٠
٢	٣٩	٣٩	الرشوة	٣٩	٧٨	٧	١٤	٤	٨	٥٠	١٠٠
٣	٣٨	٣٨	التزوير	٣٨	٧٦	٨	١٦	٤	٨	٥٠	١٠٠
٤	٣٤	٣٤	الاختلاس	٣٤	٦٨	١١	٢٢	٥	١٠	٥٠	١٠٠
٥	٣٢	٣٢	غسيل الاموال	٣٢	٦٤	٨	١٦	١٠	٢٠	٥٠	١٠٠
٦	٢٠	٢٠	النصب والاحتيال	٢٠	٤٠	٢٠	٤٠	١٠	٢٠	٥٠	١٠٠

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

اولاً: نتائج الدراسة

توصل الباحث في دراسته للعلاقة بين المؤسسة الدينية وجرائم الفساد بشقيها (النظري والميداني) إلى جملة من النتائج كما يأتي:-

١- تؤثر فتاوى ومقررات المرجعية الدينية في مختلف الاتجاهات الاجتماعية للتوجهات الدينية الاسلامية وغير الاسلامية لاسيما في المحافظات ذات الاغلبية الشيعية ديموغرافياً وبذلك تعتبر المرجعية ممثلة للمؤسسة الدينية في الدور الذي تمثله في البناء الاجتماعي.

٢- وجود العديد من العوامل المحددة لعدم لفاعلية دور المؤسسة الدينية في البناء الاجتماعي كان من اهمها:

أ- تعدد الاتجاهات الدينية المتمثلة بتعدد مصادر التقليد بين مراجع المؤسسة.

ب- تأثير الاحزاب الدينية التي تستمد مرجعياتها الدينية من رجالات المؤسسة.

ت- ارتباط المصالح بين السياسيين وبعض مراجع الدين.

ث- اعتماد المؤسسة الدينية على تقديم النصح والارشاد من خلال مجموعة النصوص التي مثلت بعضها فتاوى نشرت في بعض المطبوعات او على بعض مواقع مكاتب المراجع في الشبكة المعلوماتية.

ج- اقتصرت عمليات التوجيه والتوعية الدينية على خطب الجمعة.

ح- سلوكها سبيل الوسطية في التعامل مع القضايا السياسية المهمة الذي يعني عدم التدخل المباشر وترك هذه الامور للتوافقات السياسية التي عرفها النظام السياسي العراقي بتوافقات (السلة الواحدة).

٣- تعتبر المؤسسة الدينية جميع عوامل الفوضى السياسية والفساد بكل اشكاله وانواعه وانماطه ومبرراته من الافعال المحرمة في الدين الاسلامي. الا انها لم تثبت موقفها دينياً واجتماعياً من تجاهل السياسيين للنصائح والتوجيهات التي قدمتها المؤسسة الدينية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي الذي يسهم بشكل مباشر في عملية تحقيق الاصلاح الاجتماعي وبالتالي معالجة الفساد وبشكل فاعل او الحد من اثاره السلبية في اقل تقدير.

٤- يرتكز الاصلاح الديني الذي تطالب الفئات الاجتماعية لاسيما تلك التي شملتها عينة البحث في تفعيل الدور الاجتماعي للمؤسسة الدينية من خلال التفاعل والتدخل المباشر الذي يضمن فاعليته التزام اكثر افراد المجتمع بالفتاوى والتوجيهات الصادرة من المؤسسة الدينية خصوصاً فيما يتعلق بمستقبل البلد. اذ يرى المبحوثين في فئتي العينة انعدام التناسب بين الفعل الاجتماعي للمؤسسة (الارشاد

والنصح) وفاعلية دورها في الحياة الاجتماعية. لما تمتلكه من قوة التأثير على كافة الاصعدة مع واجباتها الدينية ازاء الاوضاع الاجتماعية والسياسية.

٥- المسؤولية الاجتماعية للمرجعيات الدينية تحتم عليها التدخل المباشر في تشخيص الفساد باعتبارهم قادة رأي عام في المجتمع وعدم الاكتفاء بالرفض للفساد بكل انواعه من خلال البيانات اذ لا يرتقي هذا الرفض الى المستوى الفعل الاجتماعي المأمول في القضاء على الفساد وانما اقتصر على مجرد تحريم التعامل به ولم تحدد موقفها من الافعال ذاتها.

٦- ان المؤسسة التشريعية (البرلمان) التي دعمتها المؤسسة الدينية في الانتخابات كانت اقل المؤسسات فاعلية في القضاء على الفساد باعتبارها المشرع للقوانين التي تحد منه، وهنا لابد من اعادة النظر من قبل المؤسسة الدينية بدور المؤسسة التشريعية ودعمها لها. لاسيما وان اغلب اعضاءه متهمين بالفساد بحسب ادعاءات الوزراء المستجوبين فيه.

٧- تمتد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الدينية الى كل مفاصل الحياة الاجتماعية لاتباعها وعلاقاتهم الاجتماعية بين بعضهم بعضاً وعلاقتهم بوصفهم جماعة اجتماعية ذات طابع ديني بالاخر الديني او المذهبي او الطائفي بالاعتماد على الاسس الاسلامية لبناء هذه العلاقات في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والتربوية والاسرية من خلال مسؤولياتها الدينية التي يتم بها الحفاظ على تكامل ووحدة الجماعة.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج المعروضة في اعلاه يرى الباحث ان هنالك بعض التوصيات الجديرة بالاعتبار في طريقة تعامل المؤسسة الدينية مع الفساد بوصفها مشكلة اجتماعية لها أبعادها المختلفة وتاثيراتها السلبية على حياة الافراد في المجتمع العراقي كما اثرت سلباً في بنية المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات النظم الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية يمكن ايجازها بالنقاط الاتية:-

١- ضرورة التدخل المباشر الواضح الابعاد في تحديد طبيعة الاتجاهات السياسية للمؤسسة السياسية التي تتعامل مع النظام السياسي على اساس من التقسيم الطائفي المذهبي والقومي من خلال المحاصصة عند لجوئها الى المؤسسة الدينية للحصول على مباركتها او التاييد الشعبي الذي تضمنه قوة المؤسسة وفاعليتها الاجتماعية.

٢- اصدار الفتاوى الدينية ذات النصوص الصريحة التي تحرم وتجرم كل افعال الفساد وسلوكيات المفسدين كما تحرم وتجرم السكوت عنه مهما كانت مواقعهم السياسية والاجتماعية بما لا يترك مجالاً للتأويل والتبرير تكون ملزمة لكل اتباعها الذين يشكلون الاغلبية في المجتمع العراقي.

٣- استخدام ورقة الضغط الجماهيري على المؤسسة السياسية في التعامل مع قضايا الفوضى السياسية التي جعلت الاستقرار السياسي امراً بعيد المنال بسبب تضارب المصالح السياسية وبالتالي

يمكن معالجة الفساد او الحد من اثاره السلبية على اقل تقدير بما يؤدي الى شعور الافراد بالمسؤولية المبنية على اساس من مسؤوليتهم الدينية.

٤- توسيع نطاق عمليات التوعية الدينية بالقضايا الاجتماعية لتحديد موقف المؤسسة الدينية وعدم تركه للمتاجرة السياسية والاعلامية التي يسخرها السياسيين لخدمة مصالحهم الخاصة من خلال العمل على تقوية الوازع الديني الذي يعتبر عامل مهم في الحد من الفساد عند الافراد.

٥- مطالبة الجهات التشريعية والقضائية والحكومية بتفعيل القوة التنفيذية للقوانين بحق المفسدين، لاسيما المسؤولين والسياسيين الذين تثار حولهم شبهات فساد.

قائمة المراجع

اولا: القران الكريم.

ثانياً : المعاجم

١- ابن منظور: **لسان العرب**، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ٢٠٠٩)، ط٢، ج ٦.

٢- احسان محمد الحسن: **موسوعة علم الاجتماع**، (بيروت: دار العربية للموسوعات، ١٩٩٩).

٣- اندرو ادجان وبيتر سيد جويك: **موسوعة النظريات الثقافية والمفاهيم والمصطلحات الاساسية**، ترجمة. هناء الجوهري، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩).

٤- جيل فيريول: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة، انسام محمد الاسعد، (بيروت: دار البحار، ٢٠١١).

٥- دينكن ميشيل: **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: احسان محمد الحسن، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠).

٦- سليمان بن احمد الطبراني: **المعجم الاوسط**، (دار الحرمين، السعودية، ١٩٩٥).

٧- شاكر مصطفى سليم: **قاموس الانثروبولوجيا**، (الكويت: مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨١).

٨- غي هرمية واخرون: **معجم علم الاجتماع السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة. هيثم اللمع، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٥).

٩- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى: **قاموس المحيط**، (بيروت: دار نوبلس، ٢٠٠٦)، المجلد الثالث.

١٠- محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦).

١١- محمد مرتضى الزبيدي: **تاج العروس**، (الكويت: التراث العربي، ٢٠٠١).

١٢- معن خليل العمر: **معجم علم الاجتماع المعاصر**، (عمان: دار الشرق، ٢٠٠٠).

ثالثاً: الكتب

١٣- ابراهيم ابراش: **علم الاجتماع السياسي**، (عمان: دار الشروق، ١٩٩٨).

١٤- ابو محمد الحسن بن شعبة الحراني: **تحف العقول عن ال الرسول (ص)**، (ايران: مؤسسة النشر الاسلامية التابعة لجماعة المدرسين، ١٩٨٣).
١٥- احسان محمد الحسن: **علم الاجتماع الديني**، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٥).
١٦- احمد ابو زيد: **البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧).
١٧- احمد الصافي: ممثل المرجعية الدينية، ١٩ ذي القعدة ١٤٣٦، الموافق، ٤/٩/ ٢٠١٥.
١٨- احمد بن عثمان الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، (بيرت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣).
١٩- احمد جاسم جبار الياسري: **النفط ومستقبل التنمية في العراق**، ط٣، (بيروت: المعرف للمطبوعات، ٢٠١٠).
٢٠- احمد قوراية: **فن القيادة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧).
٢١- احمد محمد نهار ابو سويلم: **مكافحة الفساد**، (عمان: دار الفكر، ٢٠١٠).
٢٢- اسامة ظافر كبارة : **الافساد في الارض وموقف الاسلام منه**، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩).
٢٣- إسماعيل بن إبراهيم البخاري: **صحيح البخاري** ، (دار الفكر، بيروت١٩٨١)، ج ١.
٢٤- إسماعيل بن كثير القرشي: **تفسير القرآن العظيم** (تفسير ابن كثير)، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٢).
٢٥- امير فرج يوسف: **مكافحة الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠).
٢٦- اياد حسين عباس العزاوي: **جريمة الاحتيال في القانون العراقي**، (بغداد: مطبعة عصام، ١٩٨٨).
٢٧- بابكر عبد الله الشيخ: **غسيل الاموال**، (عمان: دار الحامد، ٢٠٠٣).
٢٨- باقر الايرواني: استاذ الحوزة في النجف الاشرف، مقابلة شخصية مدونة.
٢٩- برتران بادي بيار بيرنبوم: **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة. جوزف عبد الله، (بيروت: مركز الانماء القومي، ب. ت).
٣٠- برنامج الامم المتحدة: **الفساد والتنمية**، (بيروت: مكتب السياسة الانمائية، ٢٠٠٨).
٣١- بشير ناظر حميد: **دراسات في علم الاجتماع**، (العراق: دار نيبور، ٢٠١٤).
٣٢- بلال خلف السكارنة: **الفساد الاداري**، (عمان: دار وائل، ٢٠١١).
٣٣- بيان صادر من مكتب المرجعية الدينية: النجف الاشرف، في ٢٨ / ٣ / ١٤٢٧ هـ ٢٧ / ٤/ ٢٠٠٦ م.
٣٤- بيتر آيغن: **شبكات الفساد والافساد العالمية**، ترجمة. محمد حديد، (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

٣٥- جان بول ويلي: **الاديان في علم الاجتماع**، ترجمة: بسمة علي بدران، (بيروت: المؤسسة الجامعية، ٢٠٠١).
٣٦- جبر مجيد حميد العتابي: **طرق البحث الاجتماعي**، (الموصل: دار الكتب، ١٩٩١).
٣٧- جمال سلامة علي: **النظام السياسي والبناء الاجتماعي**،(مصر: دار النهضة، ١٩٩٨).
٣٨- جورج زيمل: **علم الاجتماع الديني**، ترجمة. محمد ديركي، (بيروت: مكتبة عياد، ١٩٩٣).
٣٩- حامد الخفاف: **النصوص الصادرة عن السيد السيستاني**، ط٦، (بيروت: دار المؤرخ العربي،٢٠١٥).
٤٠- حسان محمد الحسن: **مناهج البحث الاجتماعي**، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٥).
٤١- حسين بركة الشامي: **المرجعية الشيعية من الذات الى المؤسسة**، (دار الاسلام، بغداد، ٢٠٠٦).
٤٢- حسين رحال: **اشكاليات التجديد دراسة في ضوء علم الاجتماع المعرفة**، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٤).
٤٣- حسين فضل الله: **المرجعية وحركة الواقع**، (بيروت: دار الملاك، ١٩٩٧).
٤٤- حسين محمد علي الفضلي: **الامام السيستاني امة في رجل**، (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠٨).
٤٥- حميد الدهلكي: **المرجعية بين الواقع والطموح**، (بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٥).
٤٦- حميد جاعد الدليمي: **اساسيات البحث العلمي**، (بغداد: شركة الحضارة،٢٠٠٤).
٤٧- خالد رمضان عبد العال: **جرائم الرشوة في عقود التجارة العالمية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩).
٤٨- خالد مكصد نايف الجريان: **الرقابة والفساد الاداري والمالي**، (العراق: دار الصادق الثقافية، ٢٠١٣).
٤٩- خليل احمد خليل ، **مفاتيح العلوم الانسانية**، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩).
٥٠- رائد قاسم: **رؤى في القضايا الشعبية المعاصرة**، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٦). ٥١- ربحي مصطفى عليان ود. عثمان محمد غنيم: **اساليب البحث العلمي**، ط ٢، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠٨).
٥٢- رزاق مخور داوود: **المرجعية الدينية والعمل السياسي**، (البصرة: مركز الامام الكاظم للثقافة والارشاد، ٢٠٠٤).
٥٢- رياح مجيد محمد الهيتي: **ثقافة الفساد الاداري في العراق**، (بغداد: منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلام، ٢٠١٢).
٥٣- سالم محمد عبود: **ظاهرة الفساد المالي والاداري**، (بغداد: دار الكتب والوثائق، ٢٠٠٨).
٥٤- سفير احمد الجراد: **ظاهرة التطرف الديني**، (دمشق: دار محمد الامين للنشر، ٢٠٠٩).
٥٥-سلوى علي محمد: **الاسلام والضبط الاجتماعي**، (مصر: دار التوفيق النموذجية، ١٩٨٥).
٥٦- سمير ابراهيم حسن: **تمهيد في علم الاجتماع**، (عمان: دار الميسرة، ٢٠١١).
٥٧- سمير التنير: **الفقر والفساد في العالم العربي**، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩).

٥٨- سمير فايز اسماعيل : **تبييض الاموال**، (بيروت: مكتبة زين الحقوقية والادبية، ٢٠١٠).
٥٩- سوزان- روزأكرمان: ترجمة: فؤاد سروجي، **الفساد والحكم** (الاسباب، العواقب، والاصلاح)، (عمان: الاهلية للنشر، ٢٠٠٣).
٦٠- السيد حنفي عوض: **علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠).
٦١- السيد علي شتا: **الانحراف الاجتماعي الانماط والتكلفة**، (الاسكندرية: المكتبة المصرية، ٢٠٠٤).
٦٢- السيد محمد الرامخ: **علم الاجتماع الاقتصادي**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨).
٦٣- صادق الاسود: **علم الاجتماع السياسي** ، (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٧٣).
٦٤- صادق الحسيني الشيرازي: **السياسة من واقع الاسلام**، ط ٥ ،(كربلاء: دار صادق للنشر، ٢٠٠٥).
٦٥- صالح محمد علي: **سايكولوجية التنشئة الاجتماعية**، (العراق: دار المسرة، ١٩٩٨).
٦٦- صباح كريم شعبان: **جرائم استغلال النفوذ**، (العراق: دار الحكمة، ١٩٨٣).
٦٧- صبحي محمد قنوص: **دراسات في علم الاجتماع**، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠).
٦٨- صدر الدين القبانجي: **الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي**، (النجف الاشرف: دليلنا للنشر، ٢٠٠٧).
٦٩- صلاح عبد الرزاق: **الشهيد الصدر الثاني مرجع امه**، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠).
٧٠- صلاح عبد الرزاق: **المرجعية الدينية في العراق دراسة في الدور السياسي للمرجعية في العراق**، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠).
٧١- صلاح عبد الرزاق: **المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية**، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠).
٧٢- صلاح مهدي علي الفضلي: **المرجعية الدينية ودورها الوطني في العراق الحديث والمعاصر**، (العراق: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٠).
٧٣- طالب الحمداني: **النظرية السياسية عند محمد باقر الصدر**، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠١٠).
٧٤- طالب نور الشرع: **الجريمة الانتخابية**، (بغداد: موسوعة الثقافة القانونية، ٢٠٠٨).
٧٥- عامر الكبيسي، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة** ، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥).
٧٦-عامر عبد الجبار اسماعيل: **الفساد الاداري وبناء الدولة**، ط٢، (العراق: المسرة، ٢٠١٢).
٧٧- عباس جعفر الامامي: **الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث**، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٤).
٧٨- عباس جعفر محمد الامامي: **الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث**، (بيروت: بيت العلوم للنابهين، ٢٠١١).
٧٩- عباس كاشف الغطاء: **الفساد الاداري في المنظور الاسلامي "الجريمة المجهولة"**، (النجف: منشورات مؤسسة كاشف الغطاء العامة، ٢٠١٠).

٨٠- عبد الامير كاظم زاهد: **الفكر السياسي الاسلامي**، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٣).
٨١- عبد الرحمن محمد العيسوي: **الزكاء والجريمة دراسة في علم النفس الجنائي**، (بيروت: منشورات الجلبي الحقوقية، ٢٠٠٨).
٨٢- عبد الرحمن محمد العيسوي: **سيكولوجية الفساد والاخلاق والشفافية**،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١١).
٨٣- عبد الزهراء الحسيني الخطيب: **مصادر نهج البلاغة وأسانيده**، (بيروت: دار الزهراء، ١٩٩٨).
٨٤- عبد العال الديربي ومحمد صادق اسماعيل: **جرائم الفساد بين اليات المكافحة الوطنية والدولية**، (القاهرة: المصدر القومي للإصدارات القومية، ٢٠١٢).
٨٥- عبد العظيم نصر المشيخص: **الانحرافات الاجتماعية مشكلات وحلول**، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٥).
٨٦-عبد الفتاح بيومي حجازي: **نحو صياغة نظرية عامة في علم الجريمة والمجرم المعلوماتي** ،(مصر: نهجاء للطباعة، ٢٠٠٨).
٨٧- عبد القادر الشيخلي: **اخلاقيات الوظيفة العامة**، ط ٢، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٣).
٨٨-عبد الكريم ال نجف: **من اعلام الفكر والقيادة**، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ١٩٩٨). ٨٩- عبد الله الخريجي: **علم الاجتماع الديني**، ط ٢، (السعودية: رامتان، ١٩٩٠).
٩٠- عبد الله محمد الجيوس: **الفساد من منظور اسلامي** (الفساد مفهومه واسبابه وانواعه وسبل القضاء عليه) "رؤية قرآنية"، (الرياض: المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، ٢٠٠٣).
٩١- عبد الهدي السيد محمد تقي الحكيم: **المرجعية الدينية**، (بيروت: مؤسسة الرشد، ب ت).
٩٢- عبد محمود هلال السميرات: **عمليات غسيل الاموال بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، (الاردن: دار النفائس، ٢٠٠٩).
٩٣-عدنان البدري، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، (الكويت: جامعة الكويت،١٩٨٤).
٩٤- عدنان الخطيب: **محاضرات عن النظرية العامة للجريمة في قانون العقوبات السوري**، (القاهرة: نهضة مصر، ١٩٥٧).
٩٥-عدنان سدخان الحسن: **الجريمة والنظام الاجتماعي**، (العراق: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١).
٩٦-عدنان ياسين مصطفى: **الامن الانساني والتغيرات المجتمعية في العراق**، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٩).
٩٧-عدنان ياسين مصطفى: **سوسيولوجا الانحراف في المجتمع المأزوم العراق نموذجاً**، (عمان: اثراء للنشر، ٢٠١٠).
٩٨- العساف صالح احمد: **المدخل الى البحث في العلوم السلوكية**،(السعودية: مكتبة العبيكان، ١٩٩٥).

٩٩-عصمت عدلي: **الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديد، ٢٠٠٩).

١٠٠-علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي: **كنز العمال في السنن الأقوال والأفعال**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩)، ج ١٦.

١٠١- علاء فاضل علي الاعرجي: **النظام المالي في المؤسسة الدينية الاسلامية**، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٣).

١٠٢- علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي: **استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي**، (الاردن: دار الايام، ٢٠١٤).

١٠٣- علي الفضل بن الحسن الطبرسي: **تفسير مجمع البيان**، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٩٥)، ج٢.

١٠٤- علي شريعتي: **التشيع مسؤولية**، ترجمة ابراهيم شتا، (بيروت: دار الامير للثقافة والعلوم، ٢٠٠٦).

١٠٥- علي كاشف الغطاء: **النور الساطع في الفقه النافع**، (النجف الاشرف،١٩٦١)، ج ١.

١٠٦- عماد البغدادي: **الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الجديد**، (العراق: مركز الهدى للدراسات الحوزويه، ب ت).

١٠٧- عماد الشيخ داوود: **الفساد والاصلاح**، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، ٢٠٠٣).

١٠٨- غني ناحر حسين القريشي: **علم الجريمة**، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠١).

١٠٩- فادية عمر الجولاني: **الفساد السياسي والبيروقراطي الاقتصادي مرض العصر والمستقبل**، (الاسكندرية: المكتبة المصرية، ٢٠٠٩).

١١٠- فادية قاسم بيضون: **الفساد ابرز الجرائم**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣).

١١١- فايز جمعة النجار وآخرون: **اساليب البحث العلمي**، منظور تطبيقي، (الاردن: دار الحامد، ٢٠٠٨).

١١٢- فتوح عبد الهادي الشاذلي: **اساسيات علم الاجرام والعقاب**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦).

١١٣- فخري مشكور: **منهج الامام علي(ع) في مكافحة الفساد**، (النجف: مسجد النخلة التاريخي والمزارات الملحقة به، ٢٠١٦).

١١٤- فراس السواح: **دين الانسان بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني**، ط ٤،(دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٢).

١١٥- الفساد الاداري والمالي وموقف المرجعية العليا منه: امانة مسجد النخلة التاريخي والمزارات الملحقة به، (النجف الاشرف، ٢٠١٦).

١١٦- فيروز مامي زرارقة: **مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة**، (عمان: دار الايام، ٢٠١٤).

١١٧- قاسم شهاب صباح: **العلماء منارات الحكام**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨).

١١٨- كايد عبد الحق واخرون: **البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه،** (عمان: دار الفكر، ٢٠٠٩).
١١٩- كايد كريم الركيبات: **الفساد الاداري والمالي** (مفهومه اثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته)، (عمان: دار الايام ، ٢٠١٤).
١٢٠- محمد احمد بيومي: **علم الاجتماع الديني،** ط ٢، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥).
١٢١- ماجد الموسوي: **المعطيات والتداعيات ما بعد السقوط،** (بغداد: ب ن، ٢٠٠٦).
١٢٢- مازن زاير جاسم اللامي: **الفساد بين الشفافية والاستبداد،** (بغداد: مطبعة دانيا للنشر، ٢٠٠٧).
١٢٣- مجموعة من الباحثين: **اراء في المرجعية الشيعية،** (بيروت: دار الروضة للنشر، ١٩٩٤).
١٢٤- محمد السفريوي: **الجرائم المالية من خلال قرارات المجلس الاعلى،** (الرباط: المطبعة الامنية، ٢٠٠٧).
١٢٥- محمد الموسوي الكشميري **المرجعية وهموم الشيعة،** (بيروت: مؤسسة البلاغ ، ٢٠١٣).
١٢٦- محمد اليعقوبي: **المرجعية الدينية ومهمات الواقع الاسلامي،**(النجف: دار الصادقين، ٢٠١٤).
١٢٧- محمد اليعقوبي: **المعالم المستقبلية للحوزة العلمية،** (النجف الاشرف: دار جامعة الصدر، ٢٠٠٨).
١٢٨- محمد اليعقوبي: **خطاب المرحلة،** (بيروت: دار الصادقين، ٢٠١١)، ج٤.
١٢٩- محمد امين البشري: **الفساد والجريمة لمنظمة،** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧).
١٣٠- محمد باقر احمد البهادلي: **الحياة الفكرية في النجف الاشرف،**(النجف: اسحاق للنشر، ٢٠٠٤).
١٣١- محمد باقر المجلسي: **بحار الانوار،** (بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨١)، ج ٢٨.
١٣٢- محمد بن إسماعيل الكحلاني: **سبل السلام،** (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٠).
١٣٣- محمد بن الحسن الحر العاملي: **وسائل الشيعة (آل البيت)،** ط ٢، (قم: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، ١٩٩٣).
١٣٤- محمد بن محمد رضا القمي: **تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب،** (طهران: مؤسسة الطبع والنشر وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي، ١٩٩١).
١٣٥- محمد جعفر النوري: **دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية،** (النجف الاشرف: مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ٢٠١٣).
١٣٦-محمد جواد البلاغي: **الهدى إلى دين المصطفى،** (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٥).

١٣٧-محمد سالم عبود: **ظاهرة غسيل الاموال المشكلة الاثار المعالجة**، (العراق: دار مرتضى، ٢٠٠٧).

١٣٨- محمد سيد فهمي: **البحث الاجتماعي**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٨).

١٣٩- محمد شيا: **مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ط٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨).

١٤٠-محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني: **شيعة العراق مصادر القوة والتحديات**، (العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤).

١٤١- محمد صادق الهاشمي: **الثقافة السياسية للشعب العراقي**، ط٢ ، (العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٣).

١٤٢- محمد صادق الهاشمي: **مستقبل الواقع السياسي العراقي في مقالات ثلاثة**، ط ٣، (العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧).

١٤٣- محمد صالح عطية الحمداني: **الفساد الاداري ماهيته وعلاجه في الفكر الاسلامي**، (بغدد: مركز البحوث والدراسات الاسلامية، ٢٠٠٧).

١٤٤- محمد عبد الجبار: **المجتمع**، ط٢، (بيروت: دار الاضواء، ١٩٨٧).

١٤٥- محمد عزة دروزة: **التفسير الحديث**، ط ٢، (دار الغرب الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٠).

١٤٦- محمد علي البدوي: **دراسات سوسيولوجية**، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤).

١٤٧- محمد مجتهد الشبستري: **الايمان والحرية**، ترجمة. احمد القابنجي، (النجف الاشرف: دار الفكر الجديد، ٢٠٠٧).

١٤٨- محمد محمود معابرة: **الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية**، (عمان: دار الثقافة، ٢٠١١).

١٤٩- محمد مهدي الآصفي: **دور الدين في حياة الانسان**، ط ٢، (ايران: مؤسسة الكوثر للمعارف الاسلامية، ٢٠٠٧).

١٥٠- محمد ناصر الألباني: **ارواء الغليل**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥)، ج ٦.

١٥١- محمود شمال حسن: **مرجعيات الجماعات المرجعيات في المجتمع العراق واثرها في تقرير توجهات الافراد**"، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١٠).

١٥٢- محمود محمد عمارة: **الحدود في الإسلام بين الوقاية والعلاج**، (المنصور: مكتبة الإيمان، ١٩٩٨).

١٥٣- مركز الرسالة (سلسلة المعارف الإسلامية): **الحقوق الاجتماعية في الاسلام**، (ايران: مركز الرسالة، ١٩٩٦).

١٥٤- مروان محمد محروس المدرس: **مسؤولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقه الاسلامي**، (عمان: دار الاعلام، ٢٠٠٢).

١٥٥- مسلم النيسابوري: **صحيح مسلم**، (بيروت، دار الفكر).

١٥٦- مصطفى صالح العمادي: **التنظيم السياسي والنظام الدستوري**، (عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٩).
١٥٧- مصطفى عبد المجيد كاوه: **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٥).
١٥٨- معن خليل العمر واخرون: **المدخل الى علم الاجتماع**، ط ٢، (عمان: دار الشروق، ٢٠١٤).
١٥٩- المنتظري: **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية**، (ايران: المركز العالمي للدراسات الاسلامية، ١٩٨٨).
١٦٠- منير الخباز: **معالم المرجعية الرشيدة**، (شبكة المنير، ٢٠١٣).
١٦١- موسى فرج: **الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم**، (بغداد: الرسوم للصحافة، ٢٠١٥).
١٦٢- ميثم الجنابي: **العراق ومعاصرة المستقبل**، (سوريا: دار المدى، ٢٠٠٤).
١٦٣- نبيل عبد الهادي: **مقدمة علم الاجتماع التربوي**، (عمان: دار اليازوري، ٢٠٠٩).
١٦٤- نزية نعيم شلال: **الجريمة المنظمة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠).
١٦٥- نعيم ابراهيم الظاهر: **ادارة الفساد**، (الاردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٣).
١٦٦- نعيم حبيب جعنيني: **علم اجتماع التربية**، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٩).
١٦٧- نور الدين علي بن ابي بكر: **مجمع الزوائد**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨). ١٦٨- نوري حاتم الساعدي: المرجعية والامة، ط ٢، (بغداد: ب ت).
١٦٩- هاشم الشمري وايثار الفتلي: **الفساد الاداري والمالي اثاره الاقتصادية والاجتماعية**، (عمان: دار اليازوري، ٢٠١١).
١٧٠- هاني خميس احمد: **سوسيولوجية الجريمة والانحراف**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨).
١٧١- هنية مفتاح القماطي: **الفكر الديني القديم**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية ، ٢٠٠٢).
١٧٢- يحيى بن معين: **الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (الفوائد)** ،(الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٨).
١٧٣- يعقوب بن اسحاق الكليني: **الفروع من اصول الكافي**، (طهران: دار الكتب الاسلامية، ١٩٤٦).

رابعاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١٧٤- حسين جابر عبد الحميد: **الفساد الاقتصادي واثارة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، اطروحة دكتوره في الفلسفة، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، (بغداد، ٢٠٠٨).
١٧٥- خالد حنتوش ساجت المحمداوي: **المؤسسة الدينية ودورها في المجتمع (حوزة النجف انموذجا)**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٠.
١٧٦- سمير الويفي: **دور المؤسسة الدينية الرسمية في الجزائر**، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، الجزائر، ٢٠١٠.

١٧٧- عبد الله بن ناصر بن عبد الله ال غصاب: **منهج الشريعة الاسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والاداري**، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، ٢٠٠٨.

١٧٨- ماجد عليوي: **مظاهر الفساد المالي في العراق واليات تقليصها**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة القادسية، (٢٠١٢).

١٨٩- هديل ناصر جاسم: **ظاهرة الفساد في العراق بعد التغيير السياسي (دراسة في اثر عدم الاستقرار السياسي)**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

خامساً: دوريات ومجلات علمية

١٨٠- احمد ابو زيد: **المرجعية الدينية والبنية الداخلية**، بحث منشور في مجلة الهدى للدراسات الحوزوية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ٢٠١٢.

١٨١- زرزار العياشي: **منهج السنة النبوية في معالجة الفساد الاداري والمالي**، بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد الثالث والثلاثون، السنة التاسعة، تموز ٢٠١٥.

١٨٢- سعاد عبد الفتاح محمد: **الفساد الإداري والمالي مظاهره وسبل معالجته**، مجلة الوقائع والبحوث ،هياة النزاهة ،(٢٠٠٨).

١٨٣-علي سكر عبود: **تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري**، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الاول، ٢٠١٠.

١٨٤- مجيد الشرع: **الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي**، بحث منشور في مجلة المنصور، العدد ١٤، ج ١، ٢٠١٠.

١٨٥- مكي عبد المجيد: **الفساد المالي والاداري في العراق (اسبابه مخاطرة)**، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السابع، العدد الثاني، ٢٠٠٩.

سادساً: الانترنيت

١٨٦- ليلى شبادي: **تأثير الدين على الفساد**، باحثة ايرانية تعمل في قسم الادارة في كلية الادارة والاقتصاد، شبكة المعلومات،
http://www.uvu.edu/woodbury/docs/jbi-10-13-186articlesinpress.pdf،

١٨٧- يوهان كراف لامبسدروف: **الفساد في البحوث التطبيقية** – المعروضة في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، (١٩٩٩) شبكة المعلومات
http://www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/d2ws1_jglambsdorff.pdf

سابعاً: المراجع الاجنبية

188- D. mashies and Nachmias. Research methods in the social science . New York .Statins press.(1981).

189- Freda Adler: Criminology . New york . America. 2005 . Fifth edition.

190- Oxford word power: Oxford university press(New york) (2011).

الملاحق

ملحق رقم (١)

يبين اسماء السادة الحكام الذين قوموا استمارة الدراسة

ت	الاسم	اللقب	التخصص	مكان العمل
١	موح عراك عليوي	أ. د	علم الاجتماع	جامعة بابل كلية الآداب
٢	سلام عبد علي مهدي	أ. د	علم الاجتماع	جامعة بغداد كلية الآداب
٣	ثناء محمد صالح	أ. د	علم الاجتماع	جامعة بغداد كلية الآداب
٤	جميل محسن منصور	أ. م. د	علم الاجتماع	جامعة واسط كلية الآداب
٥	وليد عبد الخفاجي	أ. م. د	علم الاجتماع	جامعة واسط كلية الآداب
٦	احمد عبد الرضا الحسني	أ. م. د	علم الاجتماع	جامعة بغداد كلية الآداب
٧	نبيل عمران موسى	أ. م. د	علم الاجتماع	جامعة القادسية كلية الآداب
٨	سلوان فوزي عبد	أ. م. د	علم الاجتماع	جامعة بابل كلية الآداب
٩	عمار سليم عبد حمزة	أ. م. د	علم الاجتماع	جامعة بابل كلية الآداب
١٠	ظاهر محسن هاني	أ. م	علم الاجتماع	جامعة بابل كلية الآداب
١١	طالب عبد الرضا كيطان	م. د	علم الاجتماع	جامعة القادسية كلية الآداب

ملحق رقم (٢)

م/ استمارة استطلاع

السادة المحترمون/ نهديكم أجمل التحيات.....

يسعد الباحث تكرمكم بالمشاركة في هذه الدراسة عن طريق تعبئة الاستطلاع المرفقة والخاص بالدراسة الموسومة بـ **(المؤسسة الدينية وجرائم الفساد ـ دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة)**، وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في علم الاجتماع.

ارجو التفضل بالإجابة عن الفقرات المرفقة ادناه بكل حيادية وموضوعية من خلال التأشير بوضع علامة (√) في الحقل الذي يعبر عن وجهة نظرك. علماً أن غرض هذا الاستطلاع هو للجوانب العلمية فقط ، شاكراً حسن تعاونكم.

الباحث

عباس حمزة نزال

إشراف

أ. د. صلاح كاظم جابر

أولاً : بيانات أولية

١. العمر: .....

٢. الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

٣. المستوى التعليمي : معهد ( ) بكالوريوس ( ) دراسات عليا ( )

٤. العمل الحالي : .....

٥. منطقة السكن : ريف ( ) حضر ( )

ثانياً : بيانات الظاهرة المدروسة

٦ـ كيف تصف اداء المؤسسة الدينية في التعامل مع الفساد في المجتمع ؟

أ. جيد

ب. متوسط

ت. ضعيف

٧ـ هل تلعب المؤسسة الدينية دوراً في بناء المجتمع؟

أ. نعم

ب. الى حدٍ ما

ت. لا

٨ـ اذا كان الجواب بـ (كلا) في رايك لماذا

.....

.....

٩ـ هل تعتقد ان الوسائل التي تنتهجها المؤسسة الدينية في التغيير الاجتماعي فعالة ؟

أ. نعم

ب. الى حدٍ ما

ت. لا

١٠ـ برأيك ما هي القناة التي يجب ان تنطلق منها المؤسسة الدينية في القضاء على الفساد؟

أ. الفتوى الدينية

ب. الوكلاء الدينيين
ت. المحاضرات الدينية والندوات الفكرية والعلمية
ث. خطب الجمعة

١١ـ برأيك النصح والارشاد والتوجيه المقدم من قبل المؤسسة الدينية للمؤسسة السياسية يكفي للقضاء على الفساد او الحد منه؟
أ. نعم
ب. الى حدٍ ما
ت. لا

١٢ـ هل تعتقد ان تدخل المرجعية الدينية في العملية السياسية يساعد على الاستقرار السياسي في المجتمع؟
أ. نعم
ب. الى حدٍ ما
ت. لا

١٣ـ اذا كان الجواب بـ (كلا) لماذا برأيك.
.....

١٤ـ كيف تجابه او ترد المؤسسة الدينية على اشكال الفساد المستشري ؟
.....
١٥ـ هل تعتبر ان ضعف الوازع الديني احد اسباب الفساد ؟
أ. نعم
ب. الى حدٍ ما
ت. لا

١٦ـ هل تعتقد ان المؤسسة الدينية ساهمت بشكل او بآخر في شرعنه الفساد ؟
أ. نعم
ب. الى حدٍ ما
ت. لا

١٧ـ اذا كانت الاجابة بـ (نعم) هل يوجد تفسير برأيك
.....
.....

١٨ـ برايك ما هي ابرز العوائق التي تحول دون اداء المؤسسة الدينية دورها بشكل أفضل في مكافحة الفساد؟

.....

.....

١٩ـ هل تعتقد ان المؤسسة الدينية قادرة على التأثير في رفع او الغاء القوانين التي تساعد على تحقيق العدالة في المجتمع ؟

أ. نعم

ب. الى حدٍ ما

ت. لا

٢٠ـ هل تعتقد ان المسؤولية الاجتماعية للمرجعية الدينية في المجتمع تحتم عليها التدخل مباشرة في تشخيص الفساد ومعالجته؟

أ. نعم

ب. الى حدٍ ما

ت. لا

٢١ـ هل تستطيع المؤسسة الدينية الوصول بالعراق لبر الامان اذا مارست التدخل في معالجة الوضع السياسي ؟

أ. نعم

ب. الى حدٍ ما

ت. لا

٢٢ـ اذا كان الجواب بـ (كلا) لماذا برايك

.....

.....ـ

٢٣ـ برأيك ما عوامل انتشار الفساد في المجتمع ؟

أ. الانحرافات السلوكية

ب. ضعف السلطة وعدم تفعيل القانون

ت. الفقر والعوز المادي

ث. منح المراكز الوظيفية والسياسية لغير المؤهلين علمياً وثقافياً

ح. اهمال المؤسسة الدينية لدورها الاصلاحي

ج. اخرى تذكر

٢٤ـ برايك ما هي المؤسسة الاكثر فاعلية في الحد من ظاهرة الفساد؟

أ. المؤسسة السياسية

ب. المؤسسة الدينية

ت. المؤسسة الاسرية

ث. المؤسسة القضائية

ج. المؤسسة التشريعية

٢٥ـ هل يمكن اعتبار نهج المؤسسة السياسية السبب الرئيسي في الفساد؟

أ. نعم

ب. الى حدٍ ما

ت. لا

٢٦ـ برايك ما هي اكثر انواع الفساد شيوعاً في المجتمع؟

ترتيب حسب الاهمية	النوع	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة صغيرة
	غسيل الاموال			
	الرشوة			
	الاختلاس			
	التزوير			
	النصب والاحتيال			
	نهب المال العام			

ملحق رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& Scientific Research
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA
College of Arts

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
مكتب معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

العدد: ٤٣٤٧
التاريخ: ١٩/ ١١/ ٢٠١٥م

كلية الآداب * الإدارية * الصادرة

إلى / ـ جامعة بغداد / المكتبة المركزية
ـ جامعة بابل / المكتبة المركزية

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة...

إيمانا منا بموقفكم العلمي الكريم يرجى تسهيل مهمة طالب الماجستير (عباس حمزة نزال) قسم علم الاجتماع في كليتنا وذلك للحصول على والمعلومات والبيانات التي تخص موضوع بحثه الموسوم (المؤسسة الدينية وجرائم الفساد) .

شاكرين تعاونكم .. مع التقدير

م. د. ثائر عبد الكريم البديري
وكيل/ معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
١٩/ ١١/ ٢٠١٥

نسخة منه إلى
- مكتب السيد العميد / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- شعبة البحث والتطوير.
- الصادر.

علي ١١/١٩

ملحق رقم (٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& Scientific Research
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA
College of Arts

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
مكتب معاون العميد
للشؤون العلمية والدراسات العليا

العدد: ١٨٨٧
التاريخ: ٢٠١٦/٦/٥

إلى / نقابة المحامين فرع بابل
نقابة الأطباء فرع بابل
نقابة المهندسين فرع بابل
اتحاد الأدباء والكتّاب في بابل
ديوان الوقف الشيعي في بابل
ديوان الوقف السني في بابل

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة...

إيماناً منا بموقفكم العلمي الكريم يرجى تسهيل مهمة طالب الماجستير (**عباس حمزة نزال**) / قسم علم الاجتماع في كليتنا لغرض حصوله على البيانات والمعلومات التي تخص موضوع رسالته الموسومة (**المؤسسة الدينية وجرائم الفساد – دراسة اجتماعية استطلاعية في مدينة الحلة**) .

شاكرين تعاونكم .. مع التقديـــــــر

أ.م.د. انتظار ابراهيم حسين
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠١٦/٦/٥

نسخة منه إلى
- مكتب السيد العميد / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- شعبة البحث والتطوير .
- الإدارية / الصادرة .

كاظم ٦/٢٠

Abstract

The relationship between the religious establishment and crimes of corruption is based on an attempt to make use of the effectiveness of religion in religions communities such as the Iraqi community in the process of social informal control or members of staff in government departments, particularly for those who are in charge of important responsibilities. This contributes in the reduction of negative effects of the different types of corruption which is growing steadily in society. To identify the different situations that corruption could be treated through, it is the duty of the religious establishment to stand against corruption as an evil that must be stopped, and that its main religious and social role. This is based on a number of religious teachings (Fatwas) which are effective in limiting the spread of some phenomena that the religious establishment deemed negative since they affect negatively the religious commitment of people. There are many examples for corruption in the contemporary political life that destroys society completely.

Field study includes questions which are directed to the two categories of the sample concerning the ability to deal with corruption or limit its negative effects that cause a kind of cultural change and a affect the religious commitment in people in their ways of dealings with public money which is the root of corruption. People are corrupted due to some teachings that are justified religiously as well as some Fatwas and religious teachings that help to spread corruption because they see in public money as something with no owner that can be taken by anyone and used for political purposes to support religious parties that have no financial source or that which depend on foreign un stable support that change with the change of foreign interests in the Iraqi situation.

A clergyman, who is socially authorized, is expected to limit corruption as a behavior and condemns it depending on religious texts of prohibition that are must for the religious followers. These religious texts are sacred among the

followers of religion and must be obeyed by everyone. This highlights the role of religion in the social correction and activates the role of establishment as part of the religious correction which is the demand of many clergymen and educated and secular people as well.

From the point of view of people, clergymen have a responsibility towards society to create social tendencies concerning the religious the religious opinion of corruption. This opinion is based on the texts of the Quran, the tradition, and the interpretation of religion to the different kinds of corruption.

The most important results that the researcher finds after studying the opinions of the tow samples are represented in the fact that the Fatwas and decisions of the religious establishment have a strong effect to make people and politics committed to the religious Islamic directions in their situation towards corruption. The social responsibility of the religious establishment necessitate its extension to all aspects of social life of its followers and to organize their social relations and their relations with other religious or other sectors depending on the Islamic bases to build these relations in all the economic, political, educational and family of life. The helps to maintain the integrity and unity of community. Clergymen are considered to be the most influential leaders of public opinion. So their followers ask them not to be satisfied with the mere rejection of corruption in their speeches, since rejection is much less than the hoped social reaction.

The researcher presented a number of recommendations that reflect his point of view in the reactivation of the social role of the religious establishment as an integrated whole or of clergymen as religious individuals depending on the Quranic verse saying "order them to do their duty". The researcher sees that this could be accomplished by issuing a Fatwa that condemn all the aspects of corruption. Religious establishment must order the legislative,

judicial and executive establishments to activate the executive force against the corrupt people, especially those who are suspected to be corrupt.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Al – Qadisyiah University
College of Arts

The Religious establishment and the corruption crimes

(Exploratory social study in the city of Hilla)

Submitted presented by

Abbas Hamza Nazzil

To the Council of College Al-Qadisyiah University--to get the master degree in sociology

Supervision

Dr. Salah Kadhim Jaber

1438 A.H *2017 A.m*